

المطالع العجالي

من

العلماء الأئمة

وهو المسمى في لسان اليونانيين "بأولوجيا"
وفي لسان السليبيين "علم الكلام" أو الفلسفة الإسلامية

تأليف

الامام فخر الدين الرازي

المرقوم

تحقيق

الدكتور أحمد مجازي السقا

الجزء السادس

في الهيولى

الناشر

دار الكتاب العربي

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار الكتاب العربي

الرملة البيضاء - ملكارت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٥٤٧٨/٨٠٠٨١١/٨-٠٠٨٣٢

تلکسی: ١٠١٣٩ L.E. كتاب يرنياہ الكتاب م.ب. ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

المقدمة في معنى الهيولى

نقول^(١) : إنا نجد أجساماً مختلفة في الصور ، متماثلة في المادة ، كالسكين والسيف والقاس والمنشار . فإنها بأسرها معمولة من الحديد ، إلا أنها مع اشتراكها في هذا المعنى ، يخالف كل واحد منها الآخر في الصورة والشكل . فقلنا : هذه الأشياء هيولاًها : الحديد ، وصورها مختلفة . وكذلك الباب والسرير والكرسي والسفينة مشتركة في كونها معمولة من الخشب ، ومختلفة في الأشكال والصور . إذا عرفت هذا فنقول : الهيولى [^(٢)] على أربعة مراتب^(٣) هيولى الصناعة ، وهيولى الطبيعة ، وهيولى الكل ، وهيولى الأولى .

أما [المرتبة الأولى : وهي ^(٤)] هيولى الصناعة . فهي كل جسم يعمل منه ، وفيه للصانع صنعة . كالخشب للتجارين ، والحديد للحدادين ، والتراب والماء للبنائين ، والغزل للحاكة ، والدقيق للخبازين . وعلى هذا القياس فكل صانع لا يد له من جسم يعمل منه وفيه : صناعته . [فذلك الجسم هو الهيولى

(١) عبارة (ط) : بسم الله الرحمن الرحيم وبه الحول والقوة . الكتاب السادس في الهيولى . الكلام فيه مرتب على مقدمة ومثالات . المقدمة فنقول : إنا نجد أجساماً ... إلخ ، وعبارة

(م) : الكتاب السادس في الهيولى ... إلخ .

(٢) سقط (ط) .

(٣) في الأصل : أنواع .

(٤) زيادة .

لذلك الشيء . وأما الأشكال والنقوش^(١) [التي يعملها الصانع في ذلك الجسم فهي الصور .

وأما المرتبة الثانية : وهي هبولى الطبيعة . فهي النار والهواء والماء والأرض . وذلك لأن كل ما تحت [فلك^(٢)] القمر من الكائنات أعني المعدن والنبات والحيوان فإنما يتكون من هذه الأربعة ، وإلها يستحيل عند الفساد .

وأما المرتبة الثالثة : وهي هبولى الكل . فهو الجسم المطلق الذي منه يحصل جملة العالم الجسماني - أعني الأفلاك والكواكب والأركان الأربعة والموالب الثلاثة .

وأما المرتبة الرابعة : وهي الهبولى الأولى . فعند بعضهم : هي الأجزاء التي لا تتجزى ، وعند آخرين : ذات قائمة بنفسها تحمل فيه الجسمية [فيتولد من ذلك القائم^(٣) وذلك القبول : ذات الجسم . إذا عرفت هذا^(٤)] فنقول : مقصودنا من هذا الكتاب : شرح أحوال الجسم من حيث إنه جسم ، وشرح الهبولى الأولى التي منها يتولد الجسم [والله أعلم^(٥)] .

والكلام فيه مرتب في مقالات :

(١) منقط (ط) .

(٢) من (ط) .

(٣) القائم (ط) .

(٤) منقط (ط) .

(٥) من (ط) .

المقالة الأولى
في
ذاتيات الجسم

الفصل الأول

في

حد الجسم

وقالت المعتزلة : الجسم هو الطويل العريض العميق .

وقالت الفلاسفة : [إنه الجوهر^(١)] الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة المتقاطعة ، على الزوايا القوائم فيه .

واعلم : أن البحث في هذين التعريفين^(٢) مفرع على أن الجسم هل هو مركب من الأجزاء التي لا تتجزئ ؟ فأما الذين قالوا : إنه مركب من الأجزاء التي لا تتجزأ قالوا : إنه الطويل العريض العميق . لأنه لما حصل في ذلك الجسم جوهران مؤلفان ، فقد حصل فيه الطول . وإذا حصل فيه جوهران آخران مؤلفان ، انضبا إلى الأولين ، فقد حصل فيه العرض . ولما حصل فيه سطح آخر مؤلف من أربعة أجزاء على الوصف المذكور ، وانضم إلى السطح الأول ، فقد حصل فيه الطول والعرض والعمق . فثبت : أن كل جسم فإنه طويل عريض عميق . وأما الذين قالوا : الجسم غير مركب من الأجزاء التي لا تتجزئ . فقالوا : هذا الكلام باطل . لأن الجسم البسيط ، في نفسه شيء واحد ، وليس البتة مركباً من شيء من الأجزاء . وإذا كان كذلك ، لم يكن الطول والعرض والعمق حاصلاً فيه بالفعل ، بل يمكن حصول أسباب ، عند

(١) من (ط) .

(٢) التعريفين (م) .

حصولها يوجد الطول والعرض والعمق في الجسم . ثم إنهم فرعوا على هذا الأصل ، وقالوا : إن الجسم قد يوجد في الأعيان منفكاً عن الخط مثل : الكرة المصمتة الخالية عن الحركة . فإن هذا الجسم لا يوجد فيه شيء من الخطوط البتة : وأما السطح فإن الجسم لا ينفك عنه في الأعيان . لأن كل جسم فهو منتهى . وكل منتهى ، فلا بد وأن يحيط به حد واحد ، أو حدود بالفعل . وذلك يدل على أن الجسم لا ينفك في الأعيان عن وجود السطح ، إلا أنه قد ينفك عنه في الوجود الذهني . لأنه يمكننا أن نتصور جسماً غير منتهى ، إلى أن يقوم الدليل على امتناعه . ولو كان السطح جزءاً من ماهية الجسم ، لامتنع تصور الجسم جسماً ، إلا إذا عقلناه منتهياً . لأن تصور الماهية منفكاً عن أجزائها : محال . وأما المقدار والحجمية ، فإن ذات الجسم ، وإن كان لا ينفك عنها^(١) ، لا في الوجود الخارجي ، ولا في الوجود الذهني . إلا أنه ثبت بالدليل : أنه مغاير للجسمية . ويدل عليه وجوه :

الأول : [إذا^(٢)] أخذنا قطعة من الشمعة ، وشكلناها بالأشكال المختلفة ، فإن الجسمية الواحدة بعينها باقية ، وأما المقادير المختلفة ، فهي متعاقبة عليها ، والباقي مغاير لما هو غير باق .

والثاني : وهو أن الأجسام متساوية في الجسمية ، وتختلف في المقادير . وما به المشاركة غير ما به المخالفة . فالجسمية مغايرة للمقادير .

والثالث : إنه ثبت بالدليل : أن الجسم الواحد مع بقاء ذاته ، يقبل التخلخل والتكاثف . فهنا ذات الجسم الواحد باقية بعينها ، مع أن المقادير المختلفة متواردة عليها ، فوجب أن يكون المقدار مغايراً لذات الجسم . قالوا : فثبت بما ذكرنا : أن كون الجسم جسماً ، أمر مغاير لكونه طويلاً عريضاً عميقاً ، فامتنع تعريف الجسم بهذا الحد ، واعلم أننا بينا : أن بتقدير أن يكون الجسم مركباً من الأجزاء التي لا تنجزاً ، فإن قولنا : الجسم هو الطويل العريض

(١) عنها في الوجود (م) .

(٢) من (ط) .

العميق ، يكون حداً صحيحاً . وهذه السؤالات التي ذكرها الفلاسفة تكون بأسرها باطلة على ذلك التقدير .

وأما قوله : « الجسم قد يوجد خالياً عن الخط ، مثل الكرة » فنقول : هذا باطل . لأن بتقدير أن يكون الجسم مركباً من الأجزاء ، فالكرة لا بد وأن يحصل فيها أجزاء مفروضة^(١) متلاقية على سمت واحد ، وذلك هو الخط . وأما قوله ثانياً : « إن السطح غير لازم [لماهية^(٢)] الجسم في الذهن ، فوجب أن لا يكون^(٣) مقوماً لماهيته » فنقول : هذا يشكل على قولكم : يكون الجسم مركباً من القبول والصورة ، مع أن الناس يعقلون كون الجسم جسماً ، مع الذمول عن كونه مركباً من القبول والصورة .

وأما قوله ثالثاً : « إن الفرق بين الجسمية وبين المقدار ، حاصل من الوجوه الثلاثة » فنقول : تلك الوجوه بأسرها ضعيفة . أما الأول : فلأننا إذا أخذنا الشمعة الواحدة ، وشكلناها بالأشكال المختلفة . فهنا [كما أن^(٤)] الجسمية الواحدة باقية بعينها ، فكذلك الجسمية الواحدة ، والمقدار الواحد باقى بعينه . وأما المتبدل المختلف وهو الشكل . فإنه تارة يصير كرة ، وتارة^(٥) مكعباً ، وتارة^(٦) على شكل [آخر^(٧)] فالمقدار في كل الأوقات واحد ، وأما المتبدل فهو الأشكال ، وانتقال أجزاء ذلك الجسم من سمت إلى سمت آخر .

وأما الوجه الثاني : وهو قوله : « الأجسام متساوية في الجسمية ، ومختلفة في المقادير » فنقول : والمقادير أيضاً متساوية في أصل كونها مقادير ، ومختلفة في الكبير والصغر . فيلزم أن يكون للمقدار : مقدار آخر .

(١) مفردة (م) .

(٢) من (م) .

(٣) أن يكون (ط) .

(٤) من (م) .

(٥) وثانياً (م) .

(٦) وثالثاً (ط ، م) .

(٧) من (ط) .

وأما الوجه الثالث فهو بناء على أن الذات الواحدية ، قد تختلف
معدارها بالصغر والكبر ، مع بقاء تلك الذات بعينها . وقد دللنا بالبراهين
القاطعة في باب الحركة على أن ذلك محال . وثبت . بهذه البيانات أن الوحوة
التي عولوا عليها في إبطال قول من قال . [الجسم ^(١)] هو الطويل العريض
العميق : أنوال ناطلة [والله أعلم ^(٢)] .

ثم احتج القائلون بصحة هذا الحد . فقالوا : إنكم لما حددتم الجسم
بأنه الذي لا يصح ^(٣) فرض هذه الأبعاد الثلاثة فيه . فقد سلمتم . أن هذه
الأبعاد الثلاثة قد تحصل فيه عند الفرض . فإذا فرضنا هذه لأبعاد اثلاثة في
الجسم ، فهذه الخطوط وهذه الامتدادات التي أشرنا إليها عند الفرض . إما أن
يقال إنها ما كانت موجودة قبل هذا الفرض ، وإنما وجدت حال حصول هذا
الفرض ، أو يقال : إنها كانت موجودة قبل هذا الفرض ، وستبقى ^(٤) موجودة
بعد هذا الفرض . أما الأول فهو باطل . ويدن عليه وحوه :

الأول . إن هذا الخط عبارة عن هذا الامتداد المعين ، ولا شك أن هذا
الامتداد كان موجوداً قبل فرض العارضين واعتبار المعبرين ، ولا لزم أن
يقال . إن هذا الامتداد ما كان موجوداً أثناء ، وإنما حدث الآن . وإذا لم يكن
شيء من الامتدادات موجوداً قبل هذا الفرض ، وجب أن يقال . إن هذا
الجسم لمشار إليه ما كان موجوداً قبل هذا الفرض ، لأنه لا معنى لهذا الجسم إلا
هذا الشيء الممتد في الحواشي الثلاثة . ومعلوم . أن القول بأن هذا الجسم إنما
حدث عند حدوث هذه الإشارة . قول باطل .

الثاني . وهو إن الإشارة إلى الشيء . مشروط بحصول المشار إليه أولاً
فالإشارة إلى الامتداد المعين في هذه الكرة يوجب أن تكون مشروطة بحصول

(١) من (ط)

(٢) من (م)

(٣) يصح (م)

(٤) رجد تقي (م)

ذلك الامتداد في تلك الكثرة . فلو قلنا : بأن حصول ذلك الامتداد ، في^(١) تلك الكثرة ، معلل بهذه الإشارة ، لزم انتقار كل واحد منها إلى الآخر ، وهو دور ، والدور محال .

والثالث وهو أما إذا اشرنا إلى جسم المثلث فلو كانت إشارتنا إليه ، تقتضي حدوث خطوط ونطوع فيه ، لزم كوننا متصرفين في جوهر المثلث بالتفطيع والتشكيل وذلك في غاية البعد . واعلم : أنه منجىء وحوه كثيرة سوى^(٢) ما ذكرناه في [مسألة^(٣)] الجوهر المفرد ، في إبطال قول من يقول إن هذه الامتدادات وهذه الأبعاد ، بما تحدث^(٤) في الجسم ، بسبب إشارات المشيرين ، وفروض الفارصين وإذا بطل هذا ، ثبت أنها كانت موجودة قبل حصول القرص والتقدير ، وحسبنا نصح قولنا : إن الجسم هو الطويل العريض العميق والله أعلم

(١) وبالكثرة معلل (م)

(٢) سوى (م)

(٣) من (ط)

(٤) تحدث بسبب ، والجسم بسبب إشارات المبشرين (م)

الفصل الثاني
في
البحث عن الحد المنقول عن الفلاسفة

اعلم . أنهم قالوا : المراد من الإمكان في قولنا : إنه لذي يمكن مرض الأبعاد الثلاثة به . الإمكان العام . حتى يدخل فيه ما تكون الأبعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب ، كما في الأملاك . وما تكون الأبعاد موحودة فيه بالفعل ، لا على سبيل الوجوب ، كالأجرام العنصرية . وما لا تكون هذه الأبعاد موجودة فيه بالفعل البتة ، كما في الكرة المصمتة

ولفائل أن يقول : الكلام على هذا التعريف من وجوه .

الأول . أن يقول . [إن^(١)] هذا لتعريف لا يصلح^(٢) أن يكون حداً للجسم ، ولا أن يكون رسماً له . وإد قلنا [إن^(٣)] لا يجوز جعله حداً به . لأن الحد عبارة عن تعريف الماهية بذكر أجزائها . وقبول الأبعاد الثلاثة . يمنع كونه جزءاً من أجزاء ماهية الجسم . ويدل عليه وجوه :

الأول : إن مسمى القابلية ليس أمراً موحوداً [وإذا كان كذلك ، اسمع أن تكون القابلية المخصوصة أمراً موحوداً^(٤)] [

(١) من (ط)

(٢) لا يصلح لأن (م)

(٣) من (ط)

(٤) مكرر في (ط)

بيان الأول: إنه لو كان مسمى القابلية أمراً مرجحاً [القابلية المحصورة^(١)] لكان صفة قائمة محل^(٢) فكانت قابلية المحل [لها^(٣)] رائدة عليه . ولزم التسلسل . ومن الثاني : إن تلك الخصوصية صفة لأصل^(٤) القابلية ، فتو كانت هذه الخصوصية صفة موجودة ، مع أنها صفة لأصل القابلية^(٥) لزم قيام الوجود بالمعدوم وهو محال . فثبت : أن هذه القابلية المحصورة صفة عدمية ، والصفة المدمية يتمتع كونها جزءاً من أجزاء ماهية الجسم الموحود .

الوجه الثاني في بيان أن كون الجسم قابلاً للأبعاد الثلاثة يمتنع أن يكون جزءاً من ماهية الجسم . هو أن كون الجسم قابلاً لكذا ، وكذا : حكم . إنما يحصل بعد تمام ذات الجسم . فإنه ما لم توجد ذات الجسم ، امتنع أن يكون قابلاً لشيء آخر . فثبت : أن هذه القابلية خارجة عن تلك الماهية .

الوجه الثالث . إن كون الجسم قابلاً بكذا صفة سلبية إضافية . وذات الجسم : ذات قائم بانفس . والأمر الإضافي يمتنع كونه مقوماً للأمر الذي لا يكون إضافياً .

فثبت بهذه الوجوه الثلاثة : أن كون الجسم قابلاً للأبعاد الثلاثة لا يمكن أن يكون جزءاً داخلياً في ماهية الجسم . وإذا كان كذلك ، امتنع كون هذا التعريف حداً للجسم

وأما بيان لا يمكن كونه راسياً لماهية الجسم بلوجوه :

الأول . إن الجسمية عندهم صورة . والصورة هي [لجزء^(٦)] الذي به

(١) من (٢)

(٢) بالمحل (٤)

(٣) من (٤)

(٤) لأجل (٤)

(٥) لأجل انعكاسية (٤)

(٦) من (٤)

يكون الشيء ، بالفعل [وما كان كذلك امتنع كونه قابلاً لشيء آخر ، لأن عندهم الشيء الواحد لا يكون سبباً للقوة وللعمل معاً^(١)] ولا كان ذلك كذلك^(٢) ، كان القابل للأبعاد الثلاثة ليس إلا الهيولى فهذا الذي جعلوه معرفة للجسم ، لم^(٣) يصدق البتة على الجسم ، وإنما صدق على هيولى الجسم ، فكان باطلاً

لشيء إن الرسم عبارة عما إذا كانت الماهية مجهولة في نفسها ، فتعرفها بصفة معلومة . وليس الأمر مهما كذلك لأن الجسم أعني هذا الشيء الذي له حجم ومقدار أمر معلوم بالضرورة ، وكل عاقل فإنه سديهة عقله يتصوره ويتعرفه ، ويميز بينه وبين سائر الموحودات مثل : الحركة والسكون ، والألوان والطعوم ، وغيرها وإذا كان تصور هذه الماهية حاصلاً في جميع العقول والأفهام ، امتنع تعريضها لشيء آخر .

الثالث : إن ذات الجسم - أعني هذا الشيء المتحير أقرب إلى الأفهام والعقول من كونه قابلاً لفرص الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القوائم . فإن جميع العقلاء يتصورون ماهية الحجم والمقدار ، ولا يعرفون السمة معى كونه قابلاً للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على الرواب القوائم ، إلا بتدقيق النظر ، وغامض الفكر وتعريف الظاهر الجلي ، باعاص الخفي . مهي عنه في المطلق .

الرابع : إن تصور قس الأبعاد الثلاثة المتقاطعة ، على الزوايا القوائم ، مشروط بتصور ماهية الجسم . وذلك لأننا إذا مددنا خطاً ، ثم أقمنا عليه خطاً آخر ، فإنه يحصل في السطح زاويتان قائمتان فقط ، ويمتنع حصول الزوايا الثلاثة المتقاطعة على القوائم فيه . أما إذا فرضنا قيام خط على [طرف^(٤)] خط آخر ، فإنه تحصل فيه زاوية واحدة قائمة . ثم إذا فرضنا نزول خط آخر من نقطة التقاطع في العمق ، فإنه يحدث في العمق زاويتان قائمتان فالعقل ما لم

(١) من (م)

(٢) وإذا كان كذلك (م)

(٣) ثم (م)

(٤) من (م)

بتصور العمق والشحن فإنه لا يمكنه البتة تصور كيفية حصول هذه الزوايا الثلاثة المتقاطعة على الفوئم . فيشت : أن تصور هذه الخاصية مشروط بسبق تصور ماهية الجسم . فلو عرفنا ماهية الجسم بهذه الخاصية لزم تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به . وذلك باطل ، ومبني عنه في المنطق .

الخامس : إن بتقدير أن يكون الحق هو أن الجسم مركب من الأجزاء التي لا تتحرراً ، كان الطول عبارة عن تلك الأجزاء المتألفة^(١) في سبب واحد ، والسطح عبارة عن تلك لأجزاء المتألفة في سمت الطول والعرض معاً . وعن هذا التقدير الطول والعرض والعمق ذوات قائمة بأنفسها ، لا صعدات قائمة بالغير فيمتنع الحكم بكونها أموراً مقبولة^(٢) بقابل ، ونعوتاً لذات أخرى . فيشت بهذه الترجمة أن هذا التعريف باطل وإنما الصواب أن يقال الجسم عبارة عن هذا الحجم ، وعن هذا الشخص . ثم يقال من خواص هذه الذوات أنه يمكن أن يحصل فيها روايا^(٣) ثلاثة قائمة متقاطعة على نقطة واحدة . وحمل هذه الصفة حاصية من خواص الجسم . جائز . أما جعلها معرفة لمهيته ، فذلك باطل على ما قررناه .

(١) أباالعه (م)

(٢) مقبول لغائل ويوفاً (م)

(٣) روايا متقاطعة واحدة (م)

الفصل الثالث

ففي

شرح مذاهب أهل العالم

في الجزء الذي لا ينتجاً

اعلم . أن الجسم إما أن يكون [بسيطاً^(١)] وإما أن يكون مركباً . أما المركب فلا شك أنه مركب من اجزاء متناهية موحدة بالفعل . وأب السيط فلا شك أنه قابل للقسمة الزهمية . فنقول هذه القسمة الممكنة إما أن تكون موجودة بالفعل ، وإما أن لا تكون . وعلى التعديرين فتلك القسمة إما أن تكون متناهية ، أو غير متناهية .

فخرج سبب هذين اسوعين من التقسيم . أقسام أربعة لا مزيد عليها

الأول . أن يقال : الأجسام مركبة تركيباً بالفعل من أجزاء متناهية . وهذا مذهب جمهور المتكلمين . وزعموا . أن كل واحد من تلك الأجزاء لا يقبل القسمة لا كسراً ولا قطعاً ولا وهماً ولا برصاً . والفرق بين هذه الاعتبارات الأربعة أن نقول : أسهل وجوه القسمة : هو الكسر مثل انكسار الحرف والحجر ، ثم يليه في الرتبة انقطع مثل القطعة من الذهب والحديد ، فإنها لا تنكسر ، إلا أنه يمكن قطعها بالآلات لقطاعة ثم يليه في المرتبة الثالثة : الوهم ، لأن الشيء قد لا يكون قابلاً للقسمة الانفكاكية . مثل الفلك . فإنه عند الفلاسفة لا يقبل الخرق والتمزق ، إلا أنه قابل للقسمة

(١) من (م)

الوهمية ثم يليه في المرتبة الرابعة الفرض وهو الجزء الذي يبلغ في الصغر إلى حيث يحجر الوهم عن تحيله ونصوره وإذا كان كذلك ، امتنع حصول القسمة الوهمية [فيه^(١)] لأن الشيء [الذي^(٢)] لا يصل الوهم والحيا إلى تصور ، فإنه يمتنع حصول القسمة الوهمية فيه إلا أنه يكون قابلاً للقسمة العرضية فإن الوهم والخيال ، وإن عجزا عن إدراكه ونصوره ، إلا أنه في نفسه موصوف بكونه بحيث يتميز أحد جانبيه عن الجانب الثاني^(٣)

فهذا هو بيان الفرق بين هذه الوجوه الأربعة . وهذا هو شرح مذهب القائلين بكون الجسم مركباً من أجزاء متناهية ، كل واحد منها لا يقبل القسمة البتة .

وأما الوجه الثاني : وهو أن يقال : الجسم مركب من أجزاء غير متناهية بالفعل فهذا هو مذهب « لنظام » من المعتزلة . وهو أيضاً : منسوب إلى جمع من قدماء الفلاسفة

وأما الوجه الثالث وهو أن يقال الجسم البسيط^(٤) . واحد في نفسه ، كما أنه واحد عند الحس ، إلا أنه مع كونه واحداً ، قابل لانقسامات لا نهاية لها وهذا [رأي^(٥)] جمهور الفلاسفة

وأما الوجه الرابع : وهو أن يقال الجسم البسيط : شيء واحد في نفسه ، كما أنه واحد عند الحس ، إلا أنه قابل لانقسامات متناهية . وهذا القول م يقل به أحد إلا « محمد الشهرستاني » في الكتاب الذي سماه بـ « المناهج والبيانات »^(٦) .

(١) من (م)

(٢) من (م)

(٣) الآخر (ط)

(٤) بسيط (م) .

(٥) ريادة

(٦) البينات (ط)

فهذه صبط المذاهب الممكنة في هذا الباب

ولنذكر الآن تفاريع كل واحد من هذه الأنسام :

أما تفريعات القسم الأول وهو قول المثبتين للجزء الذي لا ينحزراً .
فهي أشياء :

الفرع الأول : احتلوا في أنه هل يعنى وقوع الجزء الواحد على متص
الجزئين ؟ فأباه « الخثاني » و « الأشعري » وجوره « أبو هاشم » و « القاسي
عبد الحبار » .

والفرع الثاني : إن الجوهر الفرد ، هل له شكل أم لا ؟ فأباه
« الأشعري » وأما أكثر المعتزلة فقد أثبتوا له شكلاً . ثم احتلوا . فهم من
قال : [إنه أشبه^(١)] بالثلث والأكثرون قالوا : إنه أشبه بالمرجع والخنز
أنهم شبهوه بالكعب . لأنهم أثبتوا له جواب ستة . وزعموا ، أنه يمكن أن
نحصل^(٢) به جواهر ستة ، من جواب ستة . وعلى هذا التقدير ، فإنه يجب^(٣)
[أن يكون] شكله بالكعب .

والفرع الثالث : إن الجوهر الواحد . هل له حظ من الأطوال^(٤)
ولنعرض ؟ فالكل أنكروه ، إلا « أبا الحسين الصالحى^(٥) » من قدماء المعتزلة .
فيه زعم أنه لا بد وأن يحصل له قدر من الطول والعرض وانعمق

والفرع الرابع : إن الجوهر انفرد هل يقبل الحياة ، وسائر الأعراض
اشروطة بالحياة ، كالعلم والإرادة والقدرة ؟ « الأشعري » وجماعة من قدماء
المعتزلة قالوا به والمتأخرون من المعتزلة أنكروه وهذه هي المسألة المشهورة في

(١) من (ط)

(٢) حصل (م)

(٣) يجب شكلي المكعب (م)

(٤) ل طول والعرض (م)

(٥) الحسن الصالحى (ط)

علم الكلام بأن السية هل هي شرط للحياة ، وللأعراض المشروطة بالحياة ، أم لا ؟

الصرع الخامس : إن الخطأ المؤلف من الأحرار التي لا تتجزأ . هل يمكن أن يحمل^(١) دائرة أم لا ؟ أما « الأشعري » فقد أنكره في كتاب « البوار » وذهب « إمام الحرمين » في « الشامل » إلى أنه جائز

والصرع السادس إن كل من أثبت الخهر الفرد ، فإنه دعم أن حجر الرحي بتفكك عند الاستدارة .

وأما تفريعات القسم الثاني من الأقسام المذكورة ، وهو كون الجسم المتماهي في المقدار مركباً من أجزاء غير متماهي بالفعل . فاعلم . أنه لما قيل لهم : لو كان هذا الجسم مركباً من الأجزاء ، التي لا نهاية لها بالفعل ، وجب أن يتمتع حصول^(٢) المتحرك من أولها إلى آخرها في زمان متماهي فبعد هذا قالوا . المتحرك لم يتحرك على جميع تلك الأجزاء ، بل تحرك عن بعضها ، وظهر على الباقي . وفسروا الظفر بانتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر ، من غير أن يمر بما بينهما . وأكثر العقلاء اتفقوا على [أن^(٣)] فساد هذا القول معلوم بالضرورة . وبالجمل . فكما أن القائلين بالقول الأول ، لزمهم التزام تفكك [حجر^(٤)] الرحي عند الاستدارة . فاقائلون بهذا القول الثاني ، التزموا حصول الظفرة وكلاهما في غاية البعد

وأما تفريعات القسم الثالث وهو قول الفلاسفة : فاعلم أنهم اتفقوا على أن الجسم السيط شيء واحد في نفسه ، كما أنه في أحسن شيء واحد وورعوا . أن اتفرق ليس عبارة عن تباعد المجاورين ، وتفرق المتماهين بل هو عبارة عن إحداث التعدد^(٥) وهذا أيضاً في غاية البعد . لأننا نقول . إذا

(١) جعله (م)

(٢) حصول (ط)

(٣) من (ط)

(٤) من (ط) .

(٥) التعدد (م)

أخذنا ماء واحد . فهذا الماء جسم واحد في نفسه ، عند الفلاسفة . وليس مركباً من الأحرء والأقسام . [ثم^(١)] إذا قسمنا ذلك الماء إلى قسمين : فنقول : هذان القسمان الحاصلان بعد هذه القسمة . هل كانا موجودين قبل هذه القسمة ، أو ما كان موجودين ؟ فإن قلنا . إنها كانا موجودين قبل^(٢) هذه لقمة . فحيث تكون القسمة عبارة عن تباعد المتجاورين ، وحيث يلزم أن يعترف بأن هذا الجسم حين كان واحداً في الحس ، فقد كان في ذاته مركباً من الأحرء ، وذلك بطل قول القائل . إن ذلك الجسم كان في نفسه شيئاً واحداً وأما إن قلنا : إن هذين القسمين الحاصلين بعد التقسيم ، ما كان موجودين قبل التقسيم [بل ، إنما حدثا بعد حصول التقسيم^(٣)] فهذا يقتضي أن يقال : إن تقسيم الماء إلى هذين القسمين ، اقتضى إعدام الماء الأول ، الذي [كان^(٤)] ماء واحداً ، واقتضى حدوث هذين المائين . فيلزم أن يقال : إن الإنسان الذي غمس طرف أصبعه في جانب من جوانب البحر ، إنه أعدم البحر الأول بالكلية ، وأوجد هذا البحر . ومعلوم . أن استرامه يصباً في غابة المعد ، بل هو أعدم بكثير من التزام ونزع التمكك في حجر الرخى ، ومن التزام لقول بالظفرة^(٥) . فيثبت : [أن الاحتمالات الممكنة في هذه المسألة ليست إلا هذه الثلاثة وثبت^(٦)] . أن كل واحد منها فإنه يلزمه محذور عظيم ، وقول بعيد جداً .

إذا عرفت هذا فنقول . الفلاسفة اتفقوا على [أن الجسم ليس في نفسه شيء واحد ، كما أنه عند الحس شيء واحد . وانفقوا على^(٧)] أنه مع ذلك

(١) من (م)

(٢) فـ، قبل (م)

(٣) من (ط)

(٤) من (ط)

(٥) بالظفر (م)

(٦) من (م)

(٧) من (م)

قابل للتقسام . وانفقوا على أن ذلك الانقسام لا يخرج من القوة إلى الفعل إلا لأحد أمور ثلاثة

الأول . القطع والتفكيك . والثاني . اختلاف عرضين إما عرضين حقيقيين كما في الأول^(١) وإما عرضين إصافيين ، كاختلاف محاذيين أو مماستين .

والثالث . الزمهم والإشارة . وذلك هو أن يشير الإنسان إلى أحد طرفي الجسم ، دون الثاني^(٢) فلسيب^(٣) حصول الامتياز في هذه الإشارة بتميز أحد طرفي ذلك الجسم عن الثاني [امتيازاً]^(٤) بالفعل

ثم ههنا بحث وهو أنه شبه أن يقال السبب المقتضى لوقوع الكثرة بالفعل على قول الفلاسفة هو اختصاص كل واحد من قسمي الجسم بعرض ، لا يوجد في القسم الآخر منه . [فأما^(٥)] عند التقطيع والتفكيك ، فالسبب في حصول الكثرة ، حصول كل واحد من هذين القسمين ، في حيز غير الحيز ، الذي حصل فيه الآخر . وأما عند اختلاف الأعراس والصفت ، فالأمر فيه ظاهر . وأما عند التقسيم بانوهم ، فالأمر أيضاً كذلك لأن الإشارة إنما اقتضت وقوع الامتياز في المشار إليه ، لأجل أن أحد حائبي الجسم : عرض له وصف كونه مشاراً إليه فهذه الإشارة الخاصة ، والخاص الثاني ، م تتعلق به هذه الإشارة ، بل إشارة أخرى . وكون الشيء أشار إليه من الأعراس الإضافية . فثبت بهذا أن على مذهبهم ، الموجب لحصول الكثرة في الجسم : اختلاف الأعراس .

إذا عرفت هذا فرجع إلى هذه الأسباب الثلاثة . فقول : أما

(١) مر (م)

(٢) التسبب (ط)

(٣) فب (م)

(٤) مر (م)

(٥) من (ط) .

الانقسامات الحاصلة بحسب الوهم ، وبحسب الفرض ، فالفلاسفة انفثروا على أنها غير متناهية . وذلك لأن الجسم لا ينتهي في اصغر إلى حد ، إلا ويتميز أحد جانبيه عن [الآخر^(١)] .

وأما النوع الثاني . وهو الانقسامات الحاصلة بسبب القطع والافتراق فالفلاسفة قد اختلفوا في أنها متناهية أو غير متناهية . أما « أرسطوطاليس » وأصحابه المتقدمون والمتأخرون كـ « أبي نصر الفارابي » و « أبي علي بن سينا » [فقد اتفقوا^(٢)] على أن قبول هذا النوع من القسمة حاصل إلى غير النهاية .

قالوا وتقريره : إن كل واحد من تلك الأجزاء إما أن يكون مركباً أو بسيطاً فإن كان مركباً ، فهو قابل للانحلال والتمزق . وإن كان بسيطاً ، كانت الأجزاء المعترضة فيه بحسب الوهم متشابهة ، فكما صبح على الجرمين أن يسابها ، مماثلة رافعة للاتصال الحقيقي^(٣) [وإذا كان كذلك ، وجب القطع بأنه لا نهاية لقبول الانقسامات الحاصلة ، بسبب التمكنك والتمزق

وقول قوم عظيم من [قدماء^(٤)] الفلاسفة . إن الانقسامات الحاصلة بالوهم والفرض ، وإن كانت غير متناهية ، إلا أن الانقسامات الحاصلة بسبب التفرق والتباعد متناهية . فهذه الأجسام المحسوسة مؤلفة ومركبة من أجزاء أصيلة قابلة للقسمة [الزمنية ، وغير قابلة للقسمة الانعكاسية . فهذه الأجسام المحسوسة لما كانت قابلة للقسمة^(٥)] الانعكاسية ، كان إحداث القسمة فيها عبارة عن تباعد المتجاورين . وأما كل واحد من تلك الأجزاء ، فإن أحد نصفيه متصل في الصف لآخره ، اتصالاً حقيقياً . فلا جرم يتمتع ورود القسمة عليه . وهذا قول « ديمقراطيس » وقوم آخرون .

(١) الثاني (ط)

(٢) من (م)

(٣) من (م)

(٤) من (ط)

(٥) من (ط)

وهؤلاء اختلفوا في أشكال تلك الأجزاء ، فالكثرون قالوا : إنها كرات وذلك لأن كل واحد منها ، يجب أن يكون بسيطاً إذ لو كان مركباً ، لقبّل الانحلال . وقد فرضنا أنه غير قابل للانحلال هذا خلف . وإن كان بسيطاً ، وجب أن يكون شكله : الكرة لما ثبت أن شكل السيط ، يجب أن يكون هو الكرة ثم إنهم لما عرفوا أن الكرات^(١) المتماسه ، لا بد وأن تسمى فيما بينها فرج حالية ، لا حرم اترموا القول بالخلاء وقال الباقر [إنه^(٢)] لا يجب فيه أن تكون كرات . لأن القول بالخلاء ممنوع ثم إنهم اختلفوا فمنهم من قال : إنه يجب أن تكون أشكالها المكعبات لأن الشكل الذي يملأ الفرج ، ولا يبقى معه شيء من الخلاء في الأجسام . ليس إلا المكعبات ومنهم من قال : إنها مثلثات . لأن هذا الشكل أول المضلعات . [ومنهم من قال إنها مربعات^(٣)]

ومنهم من قال إنها على خمسة أنواع من الأشكال .

فالأول : ما يحيط به أربع مثلثات متساوية الأضلاع وهذا الشكل هو الشكل الباري وهذه الأجزاء إذا تألفت واجتمعت حصل منها النار والسبب فيه . أن خاصية النار التفرق وذلك إنما يحصل إذا كان جوهر النار قوياً على العودة في بواطن المتصلات . والجسم متى كان مرصوفاً بالشكل المذكور ، كان قوياً على النفوذ في المتصلات ، وعلى الخصوص فيها ! سبب زواياه الحادة البائدة

والنوع الثاني من الأشكال : المكعب . وهو الذي يحيط به ست مربعات متساوية الأضلاع وهذه الأجزاء هي التي إذا تألفت حصل من نالها الأرض وإنما قلنا ذلك ، لأن الجسم الموصوف بالشكل المكعب ، يعسر^(٤)

(١) الكرات المتماسه (م)

(٢) من (م)

(٣) من (م)

(٤) يعسر (م) .

عوضه في البواطن ، بسبب السطوح المحيط به ولا معنى للكثافة إلا كونه بحيث يتمتع كونه^(١) في ابواطن

والنوع الثالث من الأشكال : ما يحيط به ثمان قواعد مثلثات ، متساوية الأصلاع . وهذه الأجزاء إذ تألفت ، حصل منها الهواء والسبب فيه قلناه . إن هذا لشكل يعين على سرعة الحركة والتدحرج . والهواء كذلك .

والنوع الرابع : ما يحيط به عشرون قواعد مثلثات . وهذا الشكل هو الماسي^(٢) .

والنوع الخامس : ما يحيط به اثنا عشر قاعدة محسسات . وهذا هو اشكل الفلكي . وهذه الأشكال الخمسة ، هي الخمسة التي حتم على ذكرها « إقليدس » كتابه

فهذا هو الكلام في القسمة الخاصة بسبب التفريق والقطع .

وأما النوع الثالث : وهو القسمة الحاصلة ، بسبب اختلاف لأعراض فنقول . أما الأعراض لإضافية . فهذا النوع من القسمة ثلث [فيها^(٣)] إلى غير النهاية . لأنه إلى أي حد انتهى الجسم^(٤) فإنه لا بد أن يجاس أو يحادي بأحد جانبيه شيئاً ، وبالجانب الثاني شيئاً آخر . وأما اختلاف الأعراض الحقيقية . فهل^(٥) يمر إلى غير النهاية ؟ فهم من قال^(٦) : الماء ينتهي في الصغر إلى حيث لو رددت القسمة عليه بعد ذلك ، لما بقي^(٧) ماء ، بل انقلب إلى طبيعة الجسم المسؤل عليه . وهذا قول كثير من « المشائين » ومنهم من قال : بل هذا النوع من القسمة باقي أيضاً إلى غير لنهاية

فهذا هو الكلام في تفاصيل المذهب في هذه المسألة . والله التوفيق^(٨)

(٥) قول عوالي (م)
(٦) من قال (م)
(٧) لما بقي قابل انقب (م)
(٨) والله أعلم (ط)

(١) عوضه (م)
(٢) الماسي (ط)
(٣) من (ط)
(٤) الجسم فلا بد أن (م)

الفصل الرابع
في
الدلائل الدالة على اثبات الجوهر
الفرد المبنية على اعتبار
أحوال الحركة والزمان

عم : أنا سقيم الدلالة على أن الحركة عبارة عن حصولات متعاقبة في أحياز متلاصقة ، بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمه التة . [ونقيم^(١)] الدلالة أيضاً : هل أن الزمان مركب من ائات متتالية متلاصقة ، بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمه أصلاً . ثم بين^(٢) أنه متى صح هذا القول في الحركة ، أوفي الزمان . فإنه يجب القطع بأن الجسم مركب من الأجزاء التي لا تنجزاً

واعلم . أن الزمان والحركة والمسافة ، أمور ثلاثة متطابقة . فإن ثبت في واحد منها ، كونه مركباً من أمور غير قابلة للقسمه ، ثبت في الثلاثة ، كونها كذلك .

[وإن ثبت في واحد منها كونه قابلاً للقسمه إلى غير النهاية ، ثبت في البواقي كونه كذلك^(٣)] أما الفلاسفة فإنهم أثبتوا كون الجسم قابلاً لانقسامات غير متناهية . ثم فرعوا عليه كون الحركة قابلة للقسمه إلى غير النهاية . وكون الزمان قابلاً للقسمه إلى غير النهاية ، وأنه يمنع كون الزمان مركباً من الأئات

(١) من (ط)

(٢) مذكر (م)

(٣) من (ط)

المتتالية . وأما نحن فيها نقيم الدلالة على أنه يجب أن تكون الحركة مركبة من
حصولات متعاقبة في أحياء متلاصقة . وعلى أن الزمان [مركب من آيات ^(١)]
مسالية متعاقبة . ثم نفرع عليه . أن الجسم يجب أن يكون مركباً من الأجزاء
لتي لا تتحرزاً . فلتكن هذه المقدمة معلومة .

ثم [نقول ^(٢)] مطابق هذا الفصل محصورة في ثلاثة أنواع

أحدها تقرير الدلائل على أن الحركة مركبة من حصولات متعاقبة ،
بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمة أصلاً

وثانيها تقرير الدلائل على أن الزمان مركب من آيات مسالية متلاصقة ،
بحيث لا يكون شيء منها قابلاً للقسمة [أصلاً ^(٣)]

وثالثها تقرير أنه متى كان الحال في الحركة وفي الزمان على ما ذكرناه ،
فإنه يجب كون الجسم مؤلفاً من أجزاء ، كل واحد منها لا يقبل القسمة أصلاً .
أما النوع الأول وهو ذكر الدليل على أن الحركة عبارة عن حصولات
متعاقبة ، في أحياء متلاصقة ، بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمة
فنقول الذي يدل على صحة ما قلناه وجزمه .

الحجة الأولى : أن نقول الجسم لم يكن متحركاً ، ثم صار متحركاً .
فالحركة أمر موجود في نفسها . إذ لو لم يحدث في الجسم حال كونه متحركاً ، أمر
من الأمور . لزم أن يقال : إنه في نفسه بعد الحركة ، كما كان قبل الحركة
[لكنه قبل الحركة غير متحرك ، فهو بعد الحركة ^(٤)] غير متحرك . فالتحرك
غير متحرك . هذا خلف . ثبت . أن الحركة أمر موجود . ثم نقول لا يخلو

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

(٣) من (م)

(٤) من (م)

إما أن يحصل منها شيء في الحال ، أو لم يحصل فإن لم يحصل منها شيء في الحال ، استحال أن يكون ماضياً أو مستقبلاً لأن الماضي هو الذي كان [موجوداً في زمان كان^(١)] حاضراً ، والمستقبل هو الذي يوقع حضوره في زمان سيحضر . فلو منع أن يوجد في الحاضر^(٢) شيء من أجزاء الحركة ، لامتنع أن يصير ماضياً ، أو يكون مستقبلاً . وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يوجد شيء من أجزاء الحركة ، ولا من مجموعها . لا في الماضي ولا في المستقبل ولا في الحال . ولو كان الأمر كذلك ، لوجب أن لا توجد الحركة أصلاً . وذلك باطل على ما بينا . ولما بطل هذا القسم ، ثبت أنه لا بد وأن يوجد في الحال الحاضر شيء من أجزاء الحركة .

ثم نقول : ذلك الحاضر ، إما أن يمكن فرض جرابين فيه ، بحيث يكون أحدهما قبل الآخر ، أو لا يمكن . والاول باطل . وإلا لكان عند حصول النصف [الأول منه لا يكون لنصف^(٣)] الثاني منه موجوداً ، وعند محيئ النصف الثاني منه يكون النصف الأول منه قائماً منفصلاً . فحينئذ لا يكون الحاصل [حاصلاً^(٤)] بل يكون الحاصل أحد نصفيه فقط . ثم [إما^(٥)] نعيد انقسام المذكور في ذلك النصف . فإن كان [هو^(٦)] أيضاً منقسماً ، فحينئذ لا يكون هو أيضاً موجوداً . والحاصل : أن كل ما كان منقسماً إلى قسمين ، يكون أحد نصفيه^(٧) سابقاً على الآخر ، فإنه يمتنع أن يكون تمامه موجوداً وهذا يعكس انعكاس القيص . إن ما يكون تمامه موجوداً ، فإنه لا يكون قبلاً للقسم المذكورة . فثبت أن الجزء الحاضر من الحركة ، غير قابل للانقسام . ولا شك أن عند انقضاء هذا الجزء الحاضر ، لا بد وأن يحصل شيء آخر ،

(١) من (ط)

(٢) الحزن

(٣) من (م)

(٤) من (ط)

(٥) من (ط)

(٦) من (ط)

(٧) تسميه (م)

يكون هو أيضاً عند حصوله حاصراً وحاصلاً فهذا أيضاً غير منقسم . وكذا القول في الثالث والرابع إلى آخر الحركة . فهذا برهان قاطع ظاهر^(١) في أن الحركة عبارة عن حصولات متلاصقة متعاقبة ، بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمة أصلاً وذلك هو المطلوب .

واعلم : أنا كما قد كنت رساله معردة في مسأله الجوهر اهرد ، وأوردنا على هذا لدليل : أسئلة جارية بحرى سوالات السوفسطائية ، في التشكيك في الديقيات فمن أراد تلك الأسئلة فعليه بذلك الكتب

إلا أنا نورد ههنا من تلك السؤالات ، ما يختص بهذا الدليل فنقول .

[السؤال الأول^(٢)] لا نسلم أنه لا بد وأن يحصل في الحال شيء من أحرار الحركة . قوله : « لو لم يحصل منها شيء في الحال ، لامتنع أن يصير ماصياً ومستملاً » قلنا : لا نسلم . فإن الآن يصير ماصياً ومستملاً ، مع أنه لا يصلح على الآن : أنه حاضر في الآن . لا نزم التسلسل .

السؤال الثاني . سلماً انه لا بد وأن يحصل في الآن الحاصر ، شيء من الحركة إلا أن الحاصل في الآن ، هو طرف الحركة ، لا نفس الحركة وطرف الحركة عندها شيء غير منقسم . لا يقال فعند فناء ذلك الشيء الذي سميتموه بطرف الحركة ، لا بد وأن يحدث شيء آخر غير منقسم . وحيث لا يحصل المطلوب لأننا نقول : لم لا يجوز أن يحصل بينهما شيء منقسم ؟ وعلى هذا التقدير فإنه لا يلزم تعاقب الأشياء التي لا تتجزأ

السؤال الثالث : سلماً : أنه يحصل في الحال شيء من الحركة فلم لا يجوز أن يكون ذلك الشيء منقسماً ؟ قوله : « لو كان منقسماً ، لكان النصف الأول منه سابقاً عن النصف الثاني منه ، وحيث لا يكون ذلك المجموع موجوداً » قلنا : لا نسلم . ولم لا يجوز أن يحصل جرؤه دفعة [واحدة^(٣)]

(١) ظاهر (ط)

(٢) ريبه

(٣) من (م)

السؤال الرابع إن دل ما ذكرهم على أن الحركة عبارة عن حصولات متعامة ، في أحياز متلاصقة . فهما دليل آخر بسطله . وذلك لأن الجوهر إذا انتقل من حيز إلى حيز آخر ، فهو ما دام يكون دقيقاً في الحيز الأول ، فهو بعد لم يتحرك . وإذا أوصل إلى الحيز الثاني ، فقد تمت الحركة وانقضت . فم يبين إلا أن يقال : إنه إنما يكون متحركاً فيما بين الحالين ، وذلك يدل على أن الحركة ليست عبارة عن الحصول في الحيز ، بل الحركة عبارة عن حالة متقدمة على الحصول في الحيز [والله أعلم^(١)]

والجواب عن السؤال الأول : أن نقول . [إن^(٢)] التفرقة بين الماضي ، وبين المستقبل وبين الحال . معلوم بالضرورة . فنحن نعني بالحاضر : الموحود الذي لا يكون ماضياً ولا مستقبلاً . ولا شك أن الآن الحاضر كذلك ، يكون الآن^(٣) حاضراً ولا نعني بالحاضر أن يكون مظهرراً في شيء ، وأن يكون حاصلراً في شيء آخر ، حتى يلزمنا التسلسل .

وهن السؤال الثاني : أن نقول . ذلك الجزء الحاضر ، الحاصل من الحركة إن بقي فقد صار الجسم ساكناً ، وانقطعت الحركة . وإن لم يبق الثبة ، إلا في ذلك الآن الحاضر ، فلا بد وأن يحصل عقبه شيء آخر ، هو عند حصوله يكون أيضاً حاضراً حاصلاً . وحيد يظهر أنه لا متوسط بينهما

وعن [السؤال^(٤)] الثالث : وهو قوله . ولم لا يجوز أن يكون الحاصل في الحال من الحركة [منقسماً ، ويحصل] جزؤه دفعة^(٥) ؟ أن نقول : إنه لا يتعلق عرضاً بنهي^(٦) هذا النوع من قول القسمة . بل نقول إما أن يمكن أن

(١) من (م)

(٢) من (ط)

(٣) الآن الحاضر أو لا معنى بالحاضر (م) .

(٤) من (م)

(٥) من (ط)

(٦) بمعنى هذا النوع (م)

يحصل في ذلك الشيء الحاضر جزءان ، بحيث يكون أحدهما سابقاً على الآخر بحسب الزمان ، أو لا يمكن . فإن حصل هذا النوع من القسمة ، لم يكن المجموع حاصلًا وكلاماً في الحاصل هذا حلف وإن امتنع حصول هذا النوع من القسمة ، كان المقصود حاصلًا ، لأن القدر^(١) المتحرراً عليه من المسافة بذلك القدر من الحركة . إن كان منقسمًا ، كانت الحركة إن بصفه سابقة بالزمان على الحركة من بصفه ، إلى آخره [بحيث^(٢)] يفرض في ذلك القدر من الحركة جزءان ، بحيث يكون أحدهما سابقاً على الآخر بالزمان . وقد فرضنا أنه ليس كذلك . هذا حلف . وإن لم يكن ذلك القدر من المسافة قابلاً للقسمة ، فذلك هو الجوهر المرد ثبت أن مقصودنا في هذا الدليل يتم ببيان أن القدر الحاضر من الحركة ، لا يقسم القسمة التي يكون أحد الجزءين سابقاً على الآخر .

وعن السؤال الرابع . وهو قوله « الحركة عبارة عن الانتقال من حيز إلى حيز ، وليست عبارة عن الحضور في الحيز » فنقول إنه حال كونه منتقلاً من حيز إلى حيز ، فإما أن يكون حاصلًا في حيز معين . وذلك يسطل قولكم « إن كونه متحركاً ، ينافي كونه حاصلًا في حيز معين » . وإما أن يكون حاصلًا في حيز غير^(٣) معين . أو يقال إنه غير حاصل في شيء من الأحياز والعلم بمسار كل واحد من هذين القسمين : علم ضروري فزاد السؤال [والله أعلم^(٤)]

الحجة الثانية في بياض [أن^(٥)] الحركة عبارة عن حصولات متعاقبة ، في أحياز متلاصقة . أن تقول : الجسم المكعب يحيط به سطوح ستة متناهية ، وكل واحد من تلك السطوح يحيط به خطوط أربعة متناهية ، وكل واحد من تلك

(١) للعدد (م)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

(٤) من (م)

(٥) من (ط)

الخطوط له طرفان ، هما نقطتان . وإذا انجر ذلك المكعب على سطح ، فقد
محرت تلك النقطة . فنقول : إن تلك النقطة لما انجرت على ذلك السطح إلى
أخره : خط ، لا محالة . إذا ثبت هذا ، فنقول : إن تلك النقطة ، لقيت جميع
ذلك الخط . لأنها لو لقيت ببعض أحرار ذلك الخط ، ثم لقيت حرراً آخر ،
يبين الجزء الأول من غير أن يمر بما بينهما . فحيث يلزم القول بالطفرة . وإنه
سافل مثبت : أن تلك النقطة لقيت جميع ذلك الخط . ومعلوم أن النقطة لا
تلاقي إلا النقطة . فلما ثبت أن تلك النقطة لقيت كل الخط ، وثبت : أن
لنقطة لا تلاقي إلا النقطة ، لزم القطع بأن ذلك الخط متألف من النقط
للتشافة المتلاصقة^(١) . وذلك يوجب تألف الخط من النقط التي لا تتجرا
وذلك يفيد المطلوب . ثم نقول . تلك النقط إن كانت غير متناهية ، فيمتنع
نقطعها في زمان متناهي . وإن كانت متناهية [اعدد^(٢)] فذلك هو المطلوب .

واعلم أنك إذا أوردت هذا الكلام على هذا الوجه ، كان ذلك دليلاً
على إثبات الجوهر الفرد ، من غير حاجة إلى بيان الحركة ، والزمان . أما إذا
قلنا : إن تلك النقطة المسجرة ، إن لقيت نقطة من المسافة بحصول ذلك
اللقاء يكون دفعة ، إذا لو حصل ذلك اللقاء على التدريج لانقسمت النقطة
وهو محال . وكما كان حصول تلك الملاقاة دفعة ، فكذلك زوالها يكون
دفعة^(٣) . وإلا بعد المحذور المذكور . وعند زوال الملاقاة الأولى ، تحصل
الملاقاة أيضاً بنقطة أخرى ، لعين^(٤) الدليل المذكور ، ويمتنع أن يحصل بين
هاتين النقطتين شيء بتوسطهما . لأن ذلك المترسط ، إن كان نقطة ، فذلك لا
يضرنا . أما فيما : أن حصول ملاقاة النقطة يكون دفعة [وعدمه أيضاً يكون
دفعة^(٥)] وإن كان شيئاً متقسماً ، فذلك محال . لأن [النقطة يمتنع أن تلاقي إلا

(١) المتلاصقة (م)

(٢) من (ط)

(٣) والأربعة المحدود (م)

(٤) لعين (م)

(٥) من (م)

شيئاً ، غير منقسم فهذا الرهان يدل على أن حركة تلك^(١) [النقطة لا معنى لها ، إلا حصولات متعاقبة في أحياء متلاصقة ، وأن كل واحد منها لا يقبل القسمة أصلاً . وبالله التوفيق .

الحجة الثالثة في إثبات هذا المطلوب أن نقول . الحركة أمر تمتد من أول المسافة إلى آخرها ولا شك أن ذلك الأمر الممتد لا وجود له في الأعيان إنما الموجود في الأعيان جزء من أجزائها ، وقسم من أقسامها ، وهو الحاصل في الحال . وأما الماضي والمستقبل فهما معدومان إذا ثبت هذا ، فنقول . ذلك الحاصل الحاضر . إما أن يكون له امتداد ، أو لا يكون . فإن كان الأول ، بحيث لا يكون هو أيضاً موجوداً في الأعيان ، لعين ما ذكرناه في كلية الحركة وإذا عقل هذا ، ثبت : أن الحاضر الحاصل في الحال ، ليس فيه امتداد ، ولا قبول قسمة البتة . وعند لقائه^(٢) يحصل شيء آخر ، حاشه كذلك . وعلى هذا التدبير ، والحركة تكون عبارة عن حصولات متعاقبة ، بحيث يكون كل واحد منها غير قابل للقسمة أصلاً . وذلك هو المطلوب

وقول من يقول : الحركة شيء واحد ، متصل من أول المسافة إلى آخرها ، وهو يقبل القسمة إلى غير النهاية : قول معلوم انبطلان بالسياسة ، عند استحصال تصريحات هذه القضية . لأن الماضي معدوم ، والمستقبل أيضاً معدوم . فالقول بكون الحركة شيئاً واحداً متصلاً ، يوجب كون أحد العدمين متصلاً بعدم آخر ، بطرف موجود وهو الجزء الحاضر من الحركة واتصال العدم المحض بعدم [المحض^(٣)] قول لا يقبله لعقل البتة .

الحجة الرابعة في إثبات هذا المطلوب : أن نقول : لو لم تكن الحركة مركبة من حصولات متعاقبة ، بحيث يكون كل واحد منها لا يقبل القسمة ، لامتص من الفاعل إيجاد الحركة وبكويها . والتالي باطل ، فالقدم أيضاً باطل .

(١) من (ط)

(٢) قياحه (م) .

(٣) من (ط)

بيان الشرطية : هو أن القدر الذي يفعله لفاعل من الحركة . إما أن يكون منقسماً ، وإما أن لا يكون منقسماً . فإن انقسم إلى نصفين ، بحيث يكون أحدهما حاصلاً قبل حصول النصف الثاني ، فحينئذ لا يكون ذلك الفاعل فاعلاً لكل واحد من ذينك النصفين دفعة ، بل يكون فاعلاً للنصف الأول أولاً ثم يصير فاعلاً للنصف الثاني منه . وعند هذا نقول : إذا كان الذي يفعله الفاعل^(١) منقسماً ، وكل منقسم فإنه يتمتع أن يكون لفاعل فاعلاً له دفعة . فحينئذ يلزم أن الذي يفعله الفاعل ، فإنه ما يفعله وذلك بوحب الشاقص . وهو محال .

وأيضاً : فإنما^(٢) نعيد التقسيم في نصف ذلك المقدار . فإن كان منقسماً . فالفاعل ما يفعله أيضاً ، وإنما فعل نصفه . فالخاصل : أن كل ما كان منقسماً ، امتنع إيجاد وتكوينه في الحان . فالذي أرجده في الحال ، وحب أن لا يكون منقسماً . وكذا القول في جميع الأجزاء المفترضة في الحركة . فثبت : أنه لو كانت الحركة منقسمة أبداً ، لامتنع عن الفاعل إيجادها وتكوينها . وأما أن ذلك غير ممكن ، فظاهر . وإلا لزم أن يقال : إن هذه الحركات^(٣) بأسرها ، حصلت لا لموجد ولا لمؤثر صلاً . ومعلوم أنه باطل . فثبت : أن الحركة غير منقسمة أبداً . بل هي عبارة عن أجزاء متعاقبة متلاصقة ، كل واحد منها لا يقبل القسمة أصلاً . ومتى كان الأمر كذلك ، فلقداد يوجد الجزء [بعد الجزء^(٤)] والقسم بعد القسم وحينئذ يكون قادراً على تكوين الحركة وعلى إيجادها [والله أعلم^(٥)]

الحجة الخامسة في إثبات هذا المطلوب : أن نقول : احسن والمشاهدة يدل على أن بعض الأحوال والصفات ، قد يحصل بعد العدم . فنقول : مذهب

(١) جمعه (م)

(٢) هيد (م)

(٣) الحركة (ط)

(٤) من (ط)

(٥) من (م)

الفلاسفة . أن لحصول بعد العدم على قسمين . منه ما يحصل بعد انعدم دفعة . ومنه ما يحصل بعد العدم يسيراً يسيراً ، وعلى التدرج ومثال [أن^(١)] أثر انصواء يحدث في أول الصبح ، ثم يزداد قليلاً قليلاً ، وأثر الحلاوة يظهر في الحصرم ، ثم يرداد قليلاً قليلاً ، والحق عندنا إن الشيء الواحد يكون حدوثه دفعة ، ويكون عدمه دفعة . فأما أن يكون الشيء الواحد وحدة حقيقية يكون حدوثه قليلاً قليلاً ، أو يكون عدمه قليلاً قليلاً فهذا محال قطعاً ، والدليل القاطع على أن ذلك الشيء إذا حدث شيء منه ، وحصل^(٢) بعض من أبعاضه بقي ذلك الوقت إن لم يحدث منه شيء ، فهو باقي على عدمه الأصلي فيكذب أن يقال : إنه حدث شيء منه . وأما إن قسا : إنه حدث بتمامه فحينئذ يكذب قولنا : إنه ما حدث بتمامه . وإن قسا : إنه حدث منه شيء وبقي منه شيء آخر فالذي حدث منه إن كان عين ما لم يحدث [منه^(٣)] . فحينئذ يصدق عن الشيء الواحد التخصيص وإنه محال فلم يبق إلا أن يقال إن الذي حدث ، فقد حدث بتمامه . وإن الذي لم يحدث بعد ، فهو معدوم بتمامه . وإنيها أمران متغايران ، وقد وجد أحدهما ولم يوجد الآخر . وهذا هو الحق . وحينئذ يظهر أن القول [بأن الشيء^(٤)] لو احدث يحدث على التدرج ، أو يعدم على التدرج ، قول فاسد [باطل^(٥)] لا محصول منه عند العقل السليم البته . وإذا ثبت هذا ، ظهر أن الحركة عبارة عن حصول أمور كل واحد منها يحدث دفعة ، ويعدم دفعة فإن كانت الحركة في الأبن ، كان ذلك عبارة عن حصولات متعاقبة في أحوار متلاصقة ، وإن كانت الحركة في الكيف^(٦) كان ذلك عبارة عن صفات متتابعة^(٧) متصادمة متعاقبة وكل واحد منها لا يوجد إلا آنأ واحداً . وكذا القول

(١) من (م) .

(٢) حصل (ط) .

(٣) من (ط) .

(٤) من (ط) .

(٥) من (ط) .

(٦) انكون (م) .

(٧) متتابعة (م) .

في الحركة في الكم ، وفي الحركة في الوصف

ولتقرر هذا الكلام في الكيف ، ليظهر وجه الكلام فيه فنقول : الجسم في أول ما يأخذ في الاسوداد فهو حصل فيه شيء من السواد ، أو لم يحصل ؟ فإن لم يحصل ، فهو [بعد^(١)] ساقط على العدم الأصلي وإن حصل فيه شيء ، فهل بقي من ذلك السواد شيء ، أو لم يبق ؟ فإن نعم ولم يبق منه شيء ، فقد كان ذلك الحادث والحصول واقعاً دفعة . وإن بقي منه شيء ، فالذي وجد ، إن كان عين الذي بقى^(٢) فالشيء الواحد يصدق عليه أنه وجد ، وأنه بعد لم يوجد وذلك محال وإن كان غيره ، فحيث الذي وجد ، فقد وجد بتمامه ، والذي [بعد^(٣)] لم يوجد ، فهو معدوم بتمامه وذلك يدل على أن الشيء الواحد ، لا يوجد ولا يعدم ، إلا دفعة واحدة .

إذا ثبت هذا ، فحيث يلزم أن يقال : إن ذلك التعبير^(٤) والتبدل والحركة عبارة عن صفات متعامة متوالية ، كل واحد منها لا يوجد إلا آنياً واحداً وذلك يوجب القول سالي الأناث ومتى ثبت هذا ، وجب أن تكون الحركة في الأبي عباره عن حصولات متعامة ، غير منقسمة وذلك هو المطلوب .

واعلم : أن الشيخ « أنا نصر العارابي » قد دار حول هذا البحث في كتاب « الحقيقات » ثم أجاب عنه . فقال : « إن تلك الأناث موجودة بالقوة لا بالفعل »

وأقول^(٥) : هذا الجواب غير لائق^(٦) بمثله وذلك لأنه لما ثبت أنه حصل

(١) من (م) .

(٢) غير (م)

(٣) من (م)

(٤) التبدل والتعبير (ط)

(٥) قال لداعي إلى الله - رحمه الله - هذا الجواب لا يليق بمثله (م)

(٦) لا يليق بمثله (م)

في زمان الحركة : صفات مختلفة بالماهية على سبيل التعاقب والتلاصق . فكل واحد من تلك الآتات ، مختص بكونه ظرفاً ورعاً بصفه أخرى ، مخالفه للصفة الحاصلة في الآن الشيء . وذلك يوجب القطع بتعابير الآتات عن سبيل الفعل ، لا على سبيل القوة . وذلك هو المطلوب والله أعلم .

النوع الثاني من مطلب هذا الفصل في بيان أن الزمان يجب أن يكون مركباً من الآتات المتتالية ، والدفعات المتعاقبة :

فنقول : الذي يدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : ما نعلم بالضرورة : أن الآن الحاضر موحود لأنه لو لم يكن موحوداً ، لامتنع أن يصير ماضياً أو مستقبلاً . ولأن نعلم أن الآن الحاضر نهاية للماضي ، وبداية للمستقبل . ولو لم يكن موجوداً . لكان إما ماضياً أو مستقبلاً ، والماضي لا يكون نهاية للماضي ، والمستقبل لا يكون نهاية للماضي ، والمستقبل لا يكون بداية للمستقبل . ولأننا نعلم حصول الشيء في الآن ، وذلك يتوقف على حصول الآن . إذا ثبت هذا ، فنقول : هذا الآن الحاضر إما أن يفترض^(١) فيه قسمان ، بحيث يكون أحدهما سابقاً على الآخر ، وإما أن يمتنع ذلك .

[والاول باطل^(٢)] وإلا لكان عند حصول النصف الاول ، لم يكن النصف الثاني حاصلاً ، وعند [حصول النصف^(٣)] الثاني يكون النصف الاول قائماً . فليزوم أن لا يكون الحاضر : حاضراً هذا حلف . ثبت أنه لا يقل هذا النوع من القسمة .

ثم إن عدم هذا الآن . إما أن يكون على التدريج أو دفعة . والاول باطل بوجوه .

(١) إما أن يكون يفترض (م)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

أحدهما : إننا دللنا على أن العدم على سبيل الدريج محال

وثانيها : إن تقدير أن يعقل ذلك في الجملة ، إلا أنه ههنا غير معقول .
وإلا لصار الآن منقسماً وقد دللنا على أنه غير منقسم . وإذا نزل هذا القسم ،
ثبت أن عدمه يكون دفعةً فيكون أن عدمه : متصلاً بأن وجوده [بعد تنالي
أيات^(١)] ثم الكلام في كيفية عدم لأن إثباتي كما في الأول . وذلك يوجب تنالي
الآيات وهو المطلوب

فإن قيل لا نسب وجود الآن . قوله « الدهن يحكم بتحقيقه وثبوته في
نفسه » قلنا وكذلك الشيء قد يحكم الدهن والعقل عليه ، بكونه واجباً^(٢) أو
ممكناً أو ممتنعاً مع أن الوجوب والإمكان والامتناع . مفهومات لا ثبوت لها في
الخرج . وإلا لكانت إما راجحة أو ممكنة أو ممتنعة فكان وحسب وإمكانها
وامتناعها رائد عليه ويرم التسلسل

وايضاً فاعقل قد يحكم بكون الشيء معدوماً في نفسه ، مع أنه لا يلزم
منه أن يكون العدم أمراً ثانياً ، لامتناع أن يكون أحد التقبضين عين^(٣) الثاني

السؤال الثاني سلماً أن الشيء وحده في الآن فلم قلتم : « إن صدق
هذا ، ينتمي كون الآن موجوداً ؟ » والدليل عليه - وجهان -

الأول : أنه تعالى يصدق عليه أنه موجود الآن ، مع أنه ممتنع وقوع دونه
في الآن وإزمان

والثاني : إن نفس الآن موجود ، مع أنه ممتنع أن يقال إن الآن وجد في
الآن إلا لزم كون الشيء . موجوداً في نفسه ، أو يلزم التسلسل وكلامه
محال

(١) من (م)

(٢) راجحاً أو ممتنعاً أو ممكناً (م)

(٣) غير (م)

السؤال الثالث . سلمنا أن الآن موجود في اعيان . فلم قلتم « إن عدمه إما أن يكون دفعة أو على التدرج ؟ » بل ههنا قسم ثالث ، وهو أن يكون عدمه حاصلًا في جميع الزمان الذي بعده . ولا يقال : ليس كلامنا في عدم الآن ، بل في أول عدم الآن . ومعلوم أن أول عدم الآن ، يمتنع أن يكون حاصلًا في جميع الزمان الذي بعده . بل لا بد وأن يكون أول ذلك العدم [واقعاً^(١)] إما دفعة ، وإما على التدرج . لأننا نقول : هذا التقسيم إنما يصح لو كان لعدمه أول ، يكون هو فيه معدوماً ، وهذا محسور عندنا . بل عندنا : ظرف زمان عدمه : هو الآن الذي هو غير^(٢) أن وجوده . فأما فترض أن آخر ، عقيب وجوده ، حتى يكون ظرفاً لزمان عدمه . فهذا إنما يصح^(٣) لو ثبت القول بجواز تنالي الأناث . وذلك عين المطلوب

هذا غاية ما يمكن أن يقال من جاسهم والله أعلم

والجواب : قوله « الآن له وجود في الدهر ، وذلك يكفي في صدق قولنا : وحد الآن ، وفي صدق قولنا : وجد الشيء في الآن » قلنا ما الذي أردت بقولك : « وحد الآن في الدهر ؟ » إن عيت به [أنه^(٤)] وحد العلم به في الدهر . فهذا حق . وإن عيت [به^(٥)] أن حضور الشيء في نفسه ، لا حضور له إلا في الدهن فهذا جهل عظيم . لأنه لو عدمت الأذهان والأفهام ، فإن وجود الأشياء وحضرها في أنفسها . أمر حاصل متحقق . وأما حديث الوحوب والإمكان والامساع ، فهو تشكيك في البدييات . قوله : « الباري موجود ، وليس في الآن » وكذلك الآن موجود ، وليس في الآن ، قلنا نحن ندرك التفرقة بين ما هو موجود على سبيل الحقيقة ، وبين الذي كان مرجوداً ، أو سيصير مرجوداً . ولا شك أن الباري تعالى موجود على سبيل

(١) من (م)

(٢) عين وجوده (ط)

(٣) يعمل (م)

(٤) من (م)

(٥) من (م)

الحقيقة ، وأن الآن موجود على سبيل الحقفة . ولا يعني قولنا : إنه موجود في الآن : كونه مظهراً حاصلاً في طرف آخر . حتى يلزمنا المحلات . قوله : « عدم الآن واقع في جميع الزمان الذي بعده ، قلنا : مرادنا : إن أول عدمه . إما أن يقع دفعه ، أو على لتدريج . قوله : « لا نسلم أن لعدم ذلك [لأن^(١)] أول يكون هو فيه معدوماً » قلنا : هـد مكابرة عظيمة . ثم الدليل عليه : « إن عدم هذا الآن ، حصل بعد وجوده ، فيكون لعدمه ابتداء . فبعد ابتداء ذلك العدم . إن لم يكن معدوماً ، فذلك العدم لم يبتدئ بعد . وإن كان معدوماً ، فهو المطلوب . وحيث أن يكون الآن الذي يحصل فيه أول عدمه ، متصلاً بوجوده ، فيلزم تنالي الأناث . وهو المطلوب .

الحجة الثانية في إثبات تنالي الأناث : أن نقول . قد دللنا على أن الآن الحاصر ، لا يقبل القسمة المذكورة . أعني الانقسام إلى جزئين ، يكون أحدهما سابقاً على الآخر . وإذا ثبت هذا ، فنقول . إن هذا الآن إذا عدم ، فلا بد وأن يحصل عقبة شيء آخر ، يكون حاصراً . إذا لم يحصل عقبة ذلك الذي ذكرنا ، لزم أن ينقطع الزمان ، وهو محال . وكذا نقول في انشائي ولثالث . وذلك بوجب القول بتتالي الأناث . والفرق بين هذا الوجه وبين ما قبله : أنا بينا في الوجه الأول أنه لا بد وأن يعدم الآن لأول ، في إن آخر ويلصقه . وأما في هذا الوجه ، فإن لم تستع إلى كيفية عدم الآن الأول ، بل قلت . إن [عدم^(٢)] الآن [الأول^(٣)] لا بد وأن يحدث أن آخر ، يكون هو أيضاً حاصراً ، حال حصوله . وإلا لزم انقطاع الزمان ، وهو محال . والله أعلم

الحجة الثالثة في إثبات تنالي الأناث : أن نقول . الزمان . إما أن يكون كماً متصلاً ، أو كماً متصلاً . والأول باطل . لأن الزمان لا معنى له إلا الماصي والمستقبل . وهما معدومان . وأما الآن فليس عندكم جزء من أجزاء زمان

(١) من (م)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

والأما هو طرف مشترك فيه بين الماضي وبين المستقبل . لأنها نهاية الماضي وبداية
المستقبل . وهذا لعمول ينصبي اتصال معدوم بمعدوم آخر ، بطرف موحود .
وإنه محال . ثبت : أنه كم متصل . فهو مركب من وحدات متعاقبة ، وذلك
يجب تنالي الآيات . وتقرير هذا الوجه . مسكود في باب الآن والزمان على
الامتصاص

الحجة الرابعة على إثبات تنالي الآيات : أن نقول : إن « الشيخ أب
علي بن سينا » ادعى أن الحجر إذا رمي إلى فوق ، فإنه لا بد وأن يحصل بين
حركته الصاعدة ، وحركته الهابطة : سكون في الهواء . واحتج عليه : بأن القوة
التي تحرك ذلك الحجر إلى فوق ، إنما تحرك لأجل أن توصله إلى حد معين من
حدود المسافة ، وذلك الحد طرف غير منقسم ، فيكون الوصول إليه واقعاً في
الآن ، ثم إنه بصير محاسناً ، عندما يتبدى بالنزول . وذلك إنما يقع في آن ثم
قال . « ويجب أن يحصل بين الآتين . زمان ، حتى لا يلزم تنالي الآيات .
فوجب أن يكون الحجر ساكناً في ذلك الزمان » ثم إنه أورد على نفسه سؤالاً .
فقال « إذا عرضنا دولاباً ، وعلقنا عليه كرة ، وكان فرق ذلك الدولاب ،
سطح مستو أملس ، بحيث كلما تحرك الدولاب ، فإن تلك الكرة تلاقى ذلك
السطح العمودي ، بنقطة واحدة . فنقول : إن حصول تلك الملاقاة ، لا بد وأن
يقع في الآن ، وحصول اللاملافة يقع^(١) في آن آخر ، وبين الآتين زمان
فيلزمكم . وجوب أن يقف ذلك الدولاب في تلك الحالة »

فالتزم الرئيس وجوب هذا السكون . فقلنا : إنما يلزمكم هذا الكلام في
صورة ، لا يمكنكم الترام السكون فيها ، وذلك لأننا إذا فرضنا حصول مركز
دوير « رحل » في أوج تلك التدوير فهما قالوا^(٢) . إن كرة « رحل » خمس كرة
« الثوابت » نقطة واحدة . فنقول : إن حصول ذلك للمماس ، يقع في آن لا
يقسم ، وحصول اللامماس ، يقع في آن أيضاً . فإن حصل بين هذين الآتين

(١) لا يتم يقع (م)

(٢) ي ألوان (م)

زمان السكر . بكم انقطاع حركات الأفلاك وذلك عندكم باطل وإن لم يحصل هناك سكون متحلل بين الأسى ، فحيث يلزم تنالي الآسات . وهو المطلوب .

إذا عرفت هذا ، فنقول إما أردنا إبراد هذا الكلام في صورة الرهان قلنا : لا شك أن حصول الملافة . بين كرة « رحل » وبين الكرة الكوكبية . تقع دفعة في آن . وصيرورة تلك النقطة لا ملاقية ولا تماس . تقع أيضاً في آن فإن حصل بين الآن زمان ، يكون « رحل » فيه ساكناً ، لزم انقطاع حركات الكواكب . وهو باطل وإن لم يحصل هناك هذا الزمان المتحلل . فحيث يلزم تنالي الآتات وهو المطلوب .

الحجة الخامسة في إثبات تنالي الآتات أن نقول : لا شك أن مركز كرة التدوير نقطة فإذا تحرك الفلك الحامل ، فإنه يرسم من حركة مركز التدوير دائرة ، تسمى في علم الهيئة بـ « الدائرة الحاملة لمركز التدوير » وتلك الدائرة بجميع أجزائها ، صارت ممسوسة لتلك النقطة . لكن النقطة لا يماسها إلا نقطة فلما كانت هذه النقطة التي هي للمركز ، قد مسّت جميع أجزاء تلك الدائرة ، وثبت أن المماس ما حصلت إلا على انقطه ، وحب القطع بأن سك الدائرة مرتسمة من النقط المتوالي ، وذلك يقتضي كون الخط مركزاً من النقط المتتالية ، وذلك يوجب انقول بالجوهر الفرد . وأيضاً . فلك المماس المتعاقبة إنما حصل في آتات متلاصقة وهذا يوجب لقول بتتالي الآتات . وهو الذي أردناه في هذا المقام . والله أعلم

لنوع الثالث من مطالب هذا الفصل في بيان أنه لما كانت الحركة مركبة من أجزاء متعاقبة ، كل واحد منها لا يقبل تقسيمه ، وكان الزمان من آتات متتالية ، كل واحد منها لا يقبل القسمة ، وجب أن يكون اجسم مركزاً من أجزاء لا يتحرراً كل واحد منها ، ولا يقبل القسمة

واعلم : أن هذا الفصل كما الخفق عليه بين الفلاسفة . فإن الكل انغفوا على أن الحركة والزمان والمسافة . أمور ثلاثة متطابقة . فإن ثبت كون

واحد منها مركباً من أجزاء لا تتجزأ ، كان الحال في الكل كذلك . وإذا كانت هذه المقدمة ، مدعومة اتفاقية فلا حاجة بنا إلى تقريرها بالبرهان . إلا أننا نرى البرهان القاطع على صحتها ، مألوفة في البيان والتقدير فتصور الدليل عليه هو أن المقدار المعين من المسافة الذي يحرك المتحرك عليه ، بالجزء الذي لا يتجزأ من الحركة ، في الآن الذي لا يقسم من الزمان . إما أن يكون منقسماً [أو لا يكون منقسماً^(١)] فإن كان منقسماً كانت الحركة إلى نصفه توجد قبل الحركة من نصفه إلى آخره . فتكون تلك الحركة منقسمة وقد فرضناها غير منقسمة . وأيضاً : الزمان الذي يقع في النصف الأول من الحركة ، متقدماً على الزمان الذي فيه انصف الثاني فيكون ذلك الآن منقسماً وقد فرضناه غير منقسم هذا حلف وأما^(٢) إن كان ذلك المقدار المعين من المسافة غير منقسم فهو الجوهر الفرد . ثم بهذا الطريق يقع كل واحد من الأجزاء التي لا تتجزأ من الحركة ، وكل واحد من الأجزاء التي لا تتجزأ من الزمان ، في مقابلة جزء لا يتجزأ من المسافة . وذلك يقتضي كون المسافة مركبة من الأجزاء التي لا تتجزأ وذلك هو المطلوب . والله ولي التوفيق والإحسان

(١) من (م)

(٢) وإما كان المقدار (م)

الفصل الخامس

قي

الأدلة الدالة على اثبات الجوهر الفرد المستنبطة من الأصول الهندسية

الحجة الأولى : إن الكرة الحقيقية إذا بقيت سطحاً مستوياً ، كان موضع الملافاة ، شيئاً غير منقسم . وذلك يرجب القول بإثبات الجوهر لفرد .

أما بيان [أن^(١)] موضع الملافاة غير منقسم . فلوجه أربعة :

الأول : إن موضع الملافاة ، لو كان منقسماً لكان^(٢) ذلك الموضع منطقاً على السطح المستوي . والمنطق على السطح المستوي ، سطح مسوي ، فيلزم أن يحصل في الكرة سطح مستوي . وذلك محال . وأيضاً : فإذا فرضنا أن تلك الكرة تدحرجت^(٣) ، فعند زوال تلك المماسة ، تحصل المماسة بحرء آخر [غير^(٤)] منقسم أيضاً . فالحرء الثاني الذي حصلت المماسة الثانية به . إما أن يحصل^(٥) بالجرء الأول ، الذي حصلت المماسة الأولى على زاوية ، أو لا على زاوية ، صارت الكرة جسماً ممدداً على الاستقامة . وذلك محال

الوجه الثاني يـ بيان أن موضع الملافاة غير منقسم . هو أنه لو كان

(١) من (م)

(٢) لكان منقسماً ذلك (م)

(٣) قد حرجت (م)

(٤) من (م) .

(٥) يصل (ط)

منقسماً ، لأنمكن أن يخرج من مركز تلك الكرة خطاط ينتهيان إلى طرفي موضع الملاقاة يصيران مع الخط المرتسم في موضع الملاقاة ثلاثة خطوط ، محيطه سطح واحد ، فيحصل هناك مثلث ، قاعدته الخط في موضع الملاقاة فإذا أخرجنا من مركز الدائرة إلى قاعدته هذا المثلث عموداً ، كانت الزاويتان الحاصلتان عن جانبي هذا العمود ، قائمتين ، ويتنصف هذا المثلث بسبب برول العمود ، يمتدش قائمتي الرواية ، ويصير الخطاط الواقعان على الطرفين [وترين لثيت القائمتين ويصير ذلك العمود وترأ للزاويتين الحادتين الواقعتين على الطرفين] (معلوم : أن^(١)) وتر القائمة أعظم من وتر الحادة فهذا الخط العمودي أقصر من الخطين الواقعين على الطرفين وهذه الخطوط الثلاثة ، خرجت من المركز إلى المحيط ، مع أنها عبر متسارعة هذا خلف فثبت أن موضع الملاقاة من هذه الكرة شيء غير منقسم وهو المطلوب

ابوجه الثالث في إثبات هذا المطلوب : إن « أقليدس » أقام البرهان في المقالة الثالثة على أن كل خط مستقيم ، يصل بين نقطتين واقعتين على الدائرة ، فإنه يقع في داخل تلك الدائرة فلو كان موضع الملاقاة منقسماً ، لوجب أن يرسم خط مستقيم على ظاهر تلك الدائرة [مسطوق^(٢)] على ذلك السطح فليزمن : أن يقع ذلك الخط في داخل تلك الدائرة ، وفي خارجها معاً وذلك محال

الوجه الرابع : إن « أقليدس » أقام البرهان على أن إحدى الدائرتين ، إذا وقعت داخل دائرة أخرى ، أكبر منها ، فإنها لا يتلاقيان ، إلا على نقطة واحدة ، ولو كان موضع الالتقاء منقسماً ، لحصل ذلك الالتقاء على أكثر من نقطة واحدة وهذا محال فيثبت بالبراهين الأربعة أن موضع الملاقاة شيء غير منقسم وإنما قلنا إنه متى كان الأمر كذلك ، فإنه يجب الاعتراف بوجود الجوهر المراد . وذلك لأننا إذا أدركنا الكرة على لسطح ، حتى تمت الدائرة . فلا

(١) من (ط)

(٢) من (ر)

شك أنه لا زالت الملاقاة سقطة ، فقد حصلت الملاقاة لنقطة أخرى . وليس بين هاتين النقطتين شيء يفايرهما . وذلك لأننا إنما نتكلم في النقطة التي حصلت الملاقاة بها في أول زمان حصول الملاقاة^(١) بالنقطة الأولى وعلى هذا التقدير فإنه يترسم الخط عن تركيب تلك النقطة وإذا حصل الخط عن تركيب النقطة ، فكذلك يحصل السطح عن تركيب الخطوط ، والحسم عن تركيب السطوح وعلى هذا التقدير فموضع الملاقاة من الكرة شيء غير منقسم ، ويحصل من انضمامه إلى أمثاله الحسم . وذلك هو المراد من الجوهر العردي

فإن قيل لا سلم إمكان كرة ، و سطح ، على السوحي الذي ذكرتموه . ونقير هذا السؤال إنا سنقيم البرهان [بعد هذا^(٢)] على أن إثبات الكرة والدائرة ، مع إثبات الجوهر العردي لا يجتمعان البتة سلماً : ذلك [لكن^(٣)] لا سلم صحة ملاقاتها للبسيط سلماً ، ذلك ، لكن لا سلم موضع الملاقاة موجوداً . ونقيرره وهو إن موضع الملاقاة هو النقطة [والنقطة^(٤)] نهاية الخط ونهاية الخط عبارة عن أن لا يسمى من الخط شيء . وذلك عبارة عن هاء الخط وعلى هذا التقدير فتكون النقطة عديمة . وإذا كان كذلك ، بقدر بطل قولكم : إنه إما أن يكون متفصلاً أو غير منقسم [لأن العدم المحض لا يوصف بذلك . سلماً : أنه موجود . فلم قلتم : إنه غير منقسم^(٥)] والبراهين الأربعة المذكورة مسية على إثبات القول بالدائرة . وقد بينا : أن إثبات الدائرة يناقض الجوهر العردي سلماً : أن موضع الملاقاة شيء غير منقسم فلم قلتم : إنه يمكن تدحرج الكرة على السطح ؟ ولم لا يجوز أن يقال إنها تنزلق على البسيط المستوي^(٦) ، ولا تعمل التدحرج عليه ؟ سلماً إمكان التدحرج . لكن لا سلم أن الكرة حال تدحرجها تماس السطح

(١) الملاقاة (م)

(٢) من (م)

(٣) من (ط) .

(٤) من (ط)

(٥) من (ط)

(٦) المستوي (م)

بالنقطة . ولم لا يجوز أن يقال : إنها مماسة بحظ مستدير ؟ سلمنا : إما تماس
اسطح المستوي بالنقطة لكن الكرة جسم بسيط . فالنقطة إما توجد فيها
داخل ، بسبب المماس . فإذا رآنا المماس الأولى ، وحدثت المماس الثانية ،
فقد فُتت النقطة الأولى ، وحدثت النقطة الثانية . وعلى هذا التصدير فيكون
الحاصل في الكرة أنباء ، ليس إلا نقطة واحدة . فلا يلزم تركيب الخط عن النقط
المتشعبة سلمنا . بقاء النقطتين . فم لا يجوز أن يقال : حصل بين النقطتين
خط ؟ بهذا التقدير ، فإنه لا يلزم تشافع النقط .

لا يقال الكرة إذا صارت مماسة للسطح بنقطة في ان ، ففي الآن
اشائي ، إما أن تبقى تلك المماس ، وإما أن تحصل مماسة أخرى . والأول
يقتضي سكون الكرة ، وقد فرضناها متحركة . والثاني يقتضي مماسة نقطة
أخرى والأول يقتضي سكون الكرة ، وقد فرضناها متحركة . والثاني يقتضي
مماسة نقطة أخرى . وحينئذ يلزم تشافع النقط . لأننا نقول : قولكم « إذا
حصلت المماس على نقطة في ن ، ففي الآن الثاني إما أن يكون كذا وكذا ، :
بناء على إمكان تنالي الأسس . لكن النزاع في حوار تنالي الآيات ، كالنزاع في
حوار تنالي النقط . فحعل أحدهما مغلقة في إثبات الثاني . يكون إثبات الشيء
عما يساويه في الحد . وإنه باطل .

والجواب : أما قوله « لم نلتم إنه يمكن وجود كرة وسطح على الوجه
الذي فرضتموه ؟ قلنا . أما^(١) الملع من وجود هذه الكرة ، فغير مستقيم ، عن
أصول الفلاسفة لأن هذا الشكل هو الذي تقتضيه جميع الطبائع البسيطة .
ووجود السيط غير ممكن إذ لو امتنع السيط ، لامتنع المركب . وحلو السيط
عن العوارض المانعة ممكن ، والموقوف على الممكن ممكن . فوجود الكرة شيء
ممكن

وأما وجود اسطح المستوي ، فهو أيضاً ممكن لأن سبب الخشونة :
أراوية . وهي لا بد وأن تحصل من سطر ح صغار ملس . وإلا ذهبت الروايا

إلى غير النهاية . وإذا جار وجود سطح صعب مستوى ، فقد حصل إمكان كن المقدمات التي ذكرناها . وثبت ، أن بتقدير وقوعها ، فالجرهر لفرد لادم . فحيث يحصل المقصود .

قوله : « لا نسلم أن موضع الملاقة أمر موجود » قلنا : الجواب عنه من وجهين

الأول إن موضع الملاقة عندكم ، هو النقطة . وهي أمر موجود والثاني . إنه لو لم يكن موجوداً ، لكان الموصوب بالملاقة عدباً محضاً ، وإنه محال . قوله : « القول بإثبات الكرة والدائرة ، يمنع من إثبات الجوهر الفرد » قلنا ، لا نسلم . فإننا قد دللنا على أن ذلك يوجب الجوهر الفرد . قوله : « لا نسلم إمكان تدحرج الكرة » قلنا . هب أنه لا يصح تدحرجها ، لكن لا نزاع في إمكان انزلاقها ، على السطح المستوي . وبفقدان انزلاقها ، فإنه يصرص في البسيط خط مركب من نقط التماس ، وبحصل المقصود .

قوله « الكرة حال تدحرجها تماس السطح المستوي بالخط » قلنا . هذا باطل قطعاً ، لأن التماس لا تحصل إلا بانطئاق أحد المماسين على الآخر ، فلو تماس الكرة السطح بالخط ، لحصل في الكرة خط منطبق على الخط المستقيم ، المرسم في السطح المستوي . والمنطبق على المستقيم مستقيم . فيزوم أن يحصل على محيط الكرة ، خط مستقيم . وذلك باطل .

قوله : « الموجود في الكرة أنداً ، تماسه واحدة ، فالموجود فيها أنداً نقطة واحدة » قلنا . يحتمل أن يحصل في الكرة خط ذو نهاية ، بالفعل ، ثم إن الكرة لقبت ذلك الصبح بتلك النقطة ، ثم عند روال الملاقة عنها ، تحصل الملاقة بنقطة أخرى تلتها . فالنقطة الأولى تكون بانية حسب كونها نهاية بالفعل لذلك الخط ، والنقطة الثانية تكون موجودة حسب حصول التماس عليها . وحيث يحصل المطلوب . سلمنا : أنه لا يتشاع نقطتان ، لكن هاتان المماستان لا تحسنان إلا في أين . فليرم منه تنالي الانات ، ومن تنالي الانات تتشاع النقط . وأيضاً ، فالخط المرسم على السطح المستوي ، إنما يرسم من المماسات الحاصلة

بالنقطة التي لا تتحرك ، فيكون ذلك الخط مؤلفاً من النقط وهو المطلوب .

فوبه . لم قلنا . إنه لم يحصل بين تيمك النقطتين خط ؟ قلنا : تقريره من وجهين

الأول إن هاتين النقطتين ، إما أن يتحللها نقطة أو خط فإن كان الأول فقد حصل تشافع النقط . وإن كان الثاني ، وإما أن يقال : الكرة ماسية لسطح بذلك المستقيم ، أو لم تحصل المماسية على ذلك المستقيم . والأول باطل . وإلا بعد ما ذكرنا من أن مرصع المماسية يكون ممسهاً . والثاني باطل وإلا لزم أن يقال . الكرة مسية للسطح بالنقطة الأولى . ثم مسية بالنقطة الثانية ، مع أنه لم تحصل المماسية بما بينهما وذلك هو القول بالطرفة . وإياه باطل

لوجه الثاني في تقرير هذا المطلوب : أن نقول الملاقاة بالنقطة الأولى حصلت دفعة^(١) وكذلك حصول اللاملاقاة بها ، يحصل دفعة ، ثم يستمر في كل الزمان الذي بعده ففي أول حصول اللاملاقاة بالنقطة الأولى لا شك أنه حصلت الملاقاة بنقطة ثابتة . وحينئذ يلزم تشافع هاتين النقطتين وهو المطلوب

البرهان الثاني في إثبات الجوهر المزد : أن نقول : إذا مرصنا خطاً قائماً على خط ، ثم مرصنا الخط القائم ، مسحوراً على الخط الآخر ، حتى انتهى من أوله إلى آخره . فهذا الخط المتحرك ، قد ماس بطرفه كلية الخط المتحرك عليه . لأن الحركة عن الشيء بدون مماسية غير معقولة وهذا يقتضي أن يقال إن الخط المتحرك عليه ، إنما تولد من أشياء ، ماسها طرف الخط المتحرك لكن طرف الخط المتحرك نقطة ، والذي تماسه النقطة نقطة . فالخط المتحرك عليه ، يجب أن يكون مركباً من النقط . وهو المطلوب .

واعلم - أن هذا البرهان أقوى وأكمل من الكلام المتقدم لأن الدليل ،

(١) ذلك (م)

مبنى على إثبات الدائرة والكثرة . ومنصرف أن إثبات الدائرة والكثرة ، بموجب القول بإبطال الجوهر المفرد . وأما هذا البرهان فلا حاجة فيه إلى شيء من تلك الهدمات أصلاً ، وإنه قليل المقدمات ، ظاهر الانتاج .

وعلم أنه يمكن أن نذكر هذا البرهان في صور كثيرة .

الأول أن نقول : لا شك أن دائرة معدل النهار ، (دائرة فلك البروج ، لا ترفل ترتفع نقطة بعد نقطة ، حتى تتم الدورة . وإذا كان كذلك ، فلك النقطة المعينة من دائرة الأفق ، مست جميع الأجزاء المقترصة في معدل النهار [على التعاقب والتلاحق . والذي تمسه النقطة نقطة . فليعلم أن يقال : إن معدل النهار^(١)] مركب من نقط التماس . وذلك يفيد المطلوب .

واعلم : أن « الشئ^(٢) المهندس » عمل رسالة طويلة في الجواب عن هذا الكلام . وتطويله إنما حصل بسبب أنه ذكر دلائل بقاء الجوهر المفرد . وأما ما يكون جواباً عن هذا الحرف ، فلم يذكر إلا كلاماً واحداً . وهو أنه قال : لا شك أن هاتين الدائرتين إنما يتلاقسان على نقطة واحدة ، ثم يتلاقيان على نقطة أخرى . إلا أن بين النقطتين : قوسان من تلك الدائرة ، وبين كل أي : زمان . قال « والدليل عليه » أن الدائرة في نفسها : خط واحد . والنقطة إنما ترسم في الخط . سبب البوهيم . فليس فيه شيء من الضبط [أصلاً^(٣)] . وإذا نوهنا [نقطة^(٤)] بعد نقطة أخرى ، فقد حرحت هاتان النقطتان من القوة إلى الفعل . إلا أنه لا بد وأن يحصل بينهما خط ، والجواب عنه : بالوجهين المذكورين في البرهان المتقدم . ولا بأس بإعدادتها فنقول . أما الوجه الأول فتقريره : أنه لما تقاطعت هاتان الدائرتان على نقطة . ثم نساطعتا على النقطة الثانية . فإن مرصنا حصول قوس بينهما . فهل حصلت المماسية على ذلك القوس

(١) من (ط)

(٢) يمكن قراءتها (ط) الشئ (م) بتشديد الهمزة

(٣) من (ط)

(٤) نوهنا بعد نقطة (م)

أو لم تحصل ؟ فإن كان الأول ، كان موضع التقاطع بين الدائرتين شيئاً منقسماً وهذا باطل محال . وإن كان الثاني ، لزم حصول الطفرة ولما بطل القسمان ، ثبت أنه حصل التقاطع بينهما على نقطة ، ثم على نقطة ثانية . وحيث يلزم تشافع النقط والثاني إنه لما حصل التقاطع على نقطة ، بقي أول زمان حصول الالتقاط على لفظة ، قد حصل التقاطع على نقطة أخرى وحيث يلزم تشافع النقط . وهو المطلوب .

الوجه الثاني في تقرير هذا البرهان إنما بينا أنه إذا تحرك الفلك الحمل لمركز التدوير ، فإنه يرسم من مركز التدوير دائرة [وتلك الدائرة ^(١)] إنما تولدت من مماسة تلك النقطة ، التي هي مركز التدوير . والذي تماسه المنقط نقطة تلك الدائرة إنما تولدت من لفظة لتشافعة

الوجه الثالث في تقرير هذا البرهان : إنا بينا : أن الجسم المكعب ، قد حصلت النقطة فيه بالفعل ، فإذا انحر ذلك المكعب على المسافة ، فقد انحوت تلك النقطة على تلك المسافة ، ويحصل من انجرارها خط وذلك الخط إنما ارسم من مماسة تلك النقطة ، جزءاً مجزئاً . والنقطة لا تماس إلا نقطة فوجب تشافع النقط

وهذا الوجه بأسرها طاهرة عليه ، وغنية عن إثبات الكرة والدائرة ويجب أن يعلم أن البرهان كلياً كانت مقدمته أبل ، وقونها أظهر عند العقل ، كان ذلك البرهان أقوى ، والقول أولى وبالله التوفيق

البرهان الثالث في إثبات الجوهر للفرد . أن نقول . النقطة شيء ، دو وصح لا ينقسم ومتى كان الأمر كذلك ، فالصور بإثبات الجوهر الفرد لازم أما بيان الأول فهو أمر متفق عليه بين جمهور الفلاسفة ، إلا أن سقيم البرهان على صحته ، ليصير الكلام برهانياً ، ويخرج عن كونه جدلياً إلزامياً .

(١) من (ط)

نقول : قولنا : لنقطة شيء ذو وضع ، لا حزم له . كلام مشتق على
قيود ثلاثة :

القيود الأول إنه شيء والدليل عليه أن الخط إما يلقى الخط
بالنقطة . فلو لم تكن النقطة موجودة ، لكان الموصوف بالملانة عدماً محضاً .
وإنه باطل في مديهة العقل . وهذا يظهر فساد قول من يقول : النقطة لا وجود
لها إلا في الوهم . لأننا نقول . الملانة حاصلة في الأعيان والملاقة إما حصلت
على النقطة ، فوجب كون النقطة موجودة في الأعيان

القيود الثاني قولنا : إنها ذات وضع . والمراد منه : أنه يمكن الإشارة
الحسية إليها . والعلم البديهي حاصل بأن طرف الخط ، يمكن الإشارة الحسية
إليه .

والقيود الثالث : إنه لا يقبل القسمة .

والدليل على وجوه

الأول : الراهين الأربعة المذكورة في بيان أن موضع الملانة من الكرة غير
مقسم

والثاني : إن النقطة عبارة عن طرف الخط . فقول طرف الخط . إن
كان فيه طول وعرض ، فهو سطح . فلا يكون طرفاً للخط . وإن حصل فيه
الطول فقط^(١) ، كان خطاً ، ولا يكون طرفاً للخط . وإن لم يحصل فيه لا طول
ولا عرض ، كان غير منقسم البتة . إذ لو كان منقسماً ، لكان أحد قسميه مبايناً
عن الآخر ، بحسب الإشارة الحسية . وحيث يكون مقدار ذلك المجموع ،
أريد من مقدار أحد نصبيه . وحيث يحصل^(٢) الطول والعرض .

والثالث : إن النقطة عبارة عن طرف الخط . فهذا الطرف . إن كان
مقسماً ، حصل فيه نصيبان ، وحيث لا يكون كل واحد من هذين النصيبين ،

(١) فقد (م)

(٢) يحدث (ط)

طرفاً للخط ، بل طرف الخط ، هو النصف الآخر منه . وحينئذ الذي فرصاه
بأنه طرف الخط ، ما كان طرفاً للخط . وذلك محال . ثم إن ذلك النصف . إن
كان منقسماً عاد ابحث فيه . وإن لم يكن منقسماً ، فهو المطلوب

فثبت هذه البيانات الظاهرة : أن النقطة شيء موجود ، مشار إليه
بحسب الحس ، غير منقسم . وإذا ثبت هذا ، فنقول هذا الشيء إما أن
يكون جوهرأ أو عرضأ . وناطل أن يكون عرضأ ، يعني أن يكون جوهرأ . ولا
معنى للجوهر الفرد إلا ذلك

وإنما قلنا إنه لا يجوز أن يكون عرضأ لوجهين

الأول إنه [إن^(١)] كان عرضأ ، فلا بد له من محل . فذلك المحل .
إما أن يكون منقسماً ، أو غير منقسم . والأول باطل لأن الحال في المنقسم
منقسم ، فيلزم كون النقطة منقسمة ، سبب انقسام محلها . وذلك محال . فبقي
أن يقال إن محل النقطة شيء غير منقسم ، سبب انقسام محلها . وذلك
محال . يعني أن يقال إن محل النقطة شيء غير منقسم . ثم بعيد التقسيم فيه
وهو أن ذلك الشيء . إن كان عرضأ افتقر إلى محل آخر . فإما أن يذهب هذا
الحكم إلى غير النهاية ، وهو محال . أو ينتهي إلى محل قائم بنفسه ، غير ناسل
للقسم . وذلك هو الجوهر الفرد .

الثاني : وهو إن كل ما كان مشارأ إليه . فإنه يكون مختصاً بذلك الخير
المعين ويكون حاصلاً في تلك الجهة المعينة . فإن فرصنا له محلاً وموصوفاً
وقائلاً ، فذلك المحس . إما أن يكون مختصاً بذلك الحس المعين ، وإما أن لا
يكون . فإن كان الأول ، حينئذ يلزم تداخل المقتضين . وإن كان الثاني فهو
محال . لأن حلول ما لا يكون مختصاً بالخيز والجهة في شيء ، يمتنع أن يكون له
احتصاص [بالخيز والجهة^(٢)] مدفوع في بديهة العقل

فإن [قيل^(٣)] لم لا يجوز أن يقال . لنقطة قائمة بالخط ؟ ويلزم ههنا أن

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

الذي لا يقبل القسمة ، يكون حالاً في التقسم . قوله « الحال في التقسم »
يجب أن يكون متقسماً ، قلنا : هذا الحكم على عمومته ممنوع وببانه « هو أن
الحلول على قسمين

حلول بمعنى السريان في المحل . كحلول اللون في الجسم . وهذا يفتضي
انقسام الحال . سبب انقسام المحل وذلك لأن أي جزء فرصاه في ذلك
الجسم ، فإنه يحصل فيه بعض ذلك اللون

والقسم الثاني حلول لا بمعنى السريان ويدل عليه وجوه :

الأول : ووصفاً العشرة بأنها عشرة واحدة فإن الوحدة صفة لتلك
العشرة . ولا يمكن أن يقال حصل في كل واحد من آحاد تلك العشرة جزء
من أجزاء تلك الوحدة . فإن الوحدة لا تقبل القسمة

والوجه الثاني في إثبات هذا المطلوب إنما نصف الشخص المعين ، بأنه
أبو زيد ، واس عمره . ولا يمكن أن يقال : إنه قام بكل جزء من أجزائه
الأب : جزء من أجزاء هذه الأترة وهذه السورة حتى يقال إنه قام بنصف
بدن الأب نصف الأترة ، وقام بثلاثة ثلثها . فإن فساد هذا المعلوم ببطلان
العقل .

والوجه الثالث إنما نصف هذا الخط بكونه مناهياً . ولا شك أن الخط
متقسم . ولا يمكن أن يقال : قام بنصف هذا الخط بنصف تلك النهاية المعينة ،
وقام بثلاثة ثلثها . لأن تلك النهاية لم تحصل إلا في ذلك المقطع المعين فإن
حصل مقطع آخر ، فذلك نهاية أخرى .

الوجه الرابع : الصفات السلبية كقولنا : ليس له علم ، وليس له
مال . فإنه لا يمكن أن يقال . هذه الصفة انعدامية ، تنقسم بحسب انقسام
ذلك الجسم ، فثبت بهذه الوجوه أن قيام لصفة بالموصوف ، قد يكون بحيث
لا يلزم من انقسام المحل ، انقسام الحال . وإدانت هذا ، فنقول : لم لا يجوز
أن يكون الحال في هذه المسألة واقعاً على هذه الوجوه ؟ لا يقال الدليل على أن
الحال ينقسم بانقسام المحل : أننا نقول : إما أن يقال : إنه لم يقم شيء من

أجزاء ذلك المحل . لانغام ذلك الحال ، ولا شيء من أجزاء ذلك الحال أو يقال إنه قام تمام ذلك الحال ، بكل واحد من أجزاء [ذلك^(١)] لمحل أو يقال : إنه قام بكل واحد من أجزاء ذلك المحل^(٢) جزء من أجزاء ذلك الحال [الأول باطل لأنه إما لم يتم شيء من أجزاء ذلك المحل لانتمام ذلك الحال^(٣)] ولا شيء من أجزاء ذلك الحال يتمتع وصف ذلك الشيء بتلك الصفة والعلم به ضروري والثاني يفيد انقسام الحال ، بسبب انقسام المحل وهو المطلوب لانا نقول . لم قلتم : إنه [لما^(٤)] لم تتصف شيء من أجزاء المحل لانتمام ذلك الحال ، ولا بشيء من أجزائه ، فإنه يتمتع كون ذلك المجموع موصوفاً بتلك الصفة ؟ وتقريره : إن مجموع الشيء ، مغاير لكل واحد من أجزائه وأعضائه . فلم قلتم . إنه يلزم من حلول كل واحد من أجزاء ذلك الموصوف ، عن كل تلك الصفة ، وعن بعض من أعضائها : حلول مجموع ذلك الموصوف عن تلك الصفة ؟ وثبت بما ذكرنا : أن هذه المعالطة إنما وقعت ، لأجل العقلة عن الفرق بين مجموع الشيء من حيث إنه ذلك المجموع ، وبين كل واحد من أجزائه ذلك المجموع . والخراب . إنه لا معنى لحلول الشيء في الشيء ، إلا كونه حاصلًا فيه . فإذا كان ذلك المحل منقسمًا ، فلا معنى لوحود ذلك الشيء ، إلا تلك الأقسام والأبعاض . فإن كان كل واحد من تلك الأقسام والأبعاض ، خالياً عن تلك الصفة كان العلم بالضروري حاصلًا تامًا كون ذلك المجموع ، موصوفاً بتلك الصفة . وأما الوحدة والإضافة والنهاية ، فلا نسلم أنها أمور موحدة إذ لو كانت الوحدة صفة موجودة لكان كل فرد من أفرادها وحدة ولزم التسلسل . وكذلك يلزم التسلسل في الإضافات . وأما النهاية فمعناها انقطاع ذلك الشيء وفناؤه . وذلك عدم

البرهان الرابع في إثبات الجوهر الفرد . أن نقول . الموضع الذي يحصل

(١) من (ط)

(٢) ذلك لمحل لانغام ذلك (م)

(٣) من (ط) .

(٤) من (م)

فيه مبدأ الحركة ومستهاها ، غير منقسم وإذا ثبت هذا ، كان القول بالجوهر
الفردي لازماً . أما إثبات المقام الأول . فالدليل عليه : أن المتحرك ، إذا ابتدأ
بالحركة . فالموضع الذي يحصل فيه ابتداء الحركة - إما أن يكون مقسماً ، أو
غير مقسم . والأول باطل لأن كل منقسم ، فإنه يفترض فيه نصفان ومن
المحتمل أن يقع ابتداء الحركة في كلا النصفين ، ولا لكان طرف المتحرك
ونهايته واقعاً في كلا النصفين . فيلزم حصول الشيء الواحد في مكانين دفعة
وإنه محال وإذا بطل هذا ، ثبت أن الذي يقع فيه ابتداء الحركة ، لا بد وأن
يكون شيئاً غير منقسم . ثبت : أن الموضع الذي يقع فيه ابتداء الحركة ، ويقع
فيه انتهاءها ، يجب أن يكون شيئاً غير منقسم وإذا ثبت هذا ، وجب أن
يكون القول بالجوهر الفردي لازماً ، للوجهين المذكورين في الدليل المتقدم والله
أعلم .

الفصل السادس

في

بيان أن لجسم المنته في المقدار
لو كان قابلاً للانقسامات لا نهائية لها،
لوجب كونه ذلك الجسم المنته في المقدار.
موفقاً من أجزاء لا نهائية لها بالفعل

[اعلم^(١)] أن الدلائل الدالة على هذا المطلوب كثيرة :

الحجة الأولى - لو كان الجسم المنته في المقدار ، [قابلاً لانقسامات لا
نهاية لها ، لأمكن كون هذا الجسم المنته في المقدار^(٢)] مؤلفاً ، من أجزاء لا
نهاية لها بالفعل . ولثاني باطل ، فالمقدم باطل . بيان الشرطية - إنه لما كان كل
واحد من تلك الانقسامات ممكناً في نفسه ، ولم يكن دخول بعضها في الوجود
مانعاً من دخول الباقي في الوجود ، فحيثما يصدق أن كل واحد منها ممكن .
ووجود بعضها لا يتألي وجود الباقي . وكل أشياء يكون كل واحد منها ممكناً في
نفسه ، ولا يكون وجود البعض مانعاً من وجود الباقي ، وجب أن يكون
حصولها على سبيل الاحتماح . ممكناً . فثبت : أن الجسم المنته في المقدار ،
لو كان قابلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لأمكن كونه مركباً من أجزاء لا نهاية لها
بالفعل . وهذا التالي محال بانفاد الفلاسفة ، فوجب أن يكون المقدم باطلاً .

فإن قيل - الحكماء ما أرادوا بقولهم : الجسم قابل لتقسيمات لا نهاية
لها - أنه يصح دخول جميع تلك الانقسامات في الوجود . بل أرادوا : أن الجسم

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

لا ينتهي في الصغر إلى حد ، إلا وهو بعد ذلك يقبل الانقسام . وهذا لا يقتضي أن تكون كل تلك التقسيمات ممكنة الحصول .

كم أن المتكلمين . لما قالوا . إنه تعالى قادر على ما لا نهاية له من المقدورات لم يريدوا به . أنه تعالى يقدر على خلق ما لا نهاية له من المقدورات ، بل أرادوا به أنه تعالى لا ينتهي في خلق لممكنات إلى حد ، إلا ويمكنه الإيجاد والتحليل بعد ذلك . بمعنى . أنه يمكنه الإيجاد بعد الإيجاد ، والتكوين بعد التكوين . مع أن كل ما يخرج منه إلى الفعل ، فهو متناه . فكذا ههنا

وأيضاً فكل واحد من مراتب الأعداد ، يمكن الحصول وبمجرع المراتب التي لا نهاية لها ، ليست ممكنة الحصول فلم لا يجوز أن يكون ههنا كذلك ؟

السؤال الثاني هب أن ما ذكرتم لازم على « أرسطاطاليس » وعلى « أبي علي بن سينا » حيث قالوا : « إن القسمة الانفكاكية ، ممكنة الحصول ، إلى غير النهاية ، إلا أنه غير لازم على « ديمقراطيس » وشيعته . فإنهم قالوا : « هذه لأجسام المحسوسة ، ينتهي تحليل تركيبها ، إلى أجزاء أصلية ، قابلة للقسمة الوهمية ، إلى غير انتهاء وليست قابلة للقسمة الانفكاكية » وبهذا التعدير فإنه يدفع المحدور المذكور

والجواب . أن نقول نحن ما نشأ دليلاً على كلامهم . بل نقول . لما كان كل واحد من [تلك^(١)] الانقسامات التي لا نهاية لها ممكناً ولم يكن وجود بعضها مانعاً^(٢) من الباقي ، وجب أن يكون مجموعها على صفة الاجتماع ممكناً . وحسب بلرم المحدور المذكور . فالفلاسفة سوء قالوا به ، أو لم يقولوا به ، فالإلزام وارد عليهم ، وروداً لا يحصى لهم عنه . وأما كونه تعالى قادراً على

(١) من (م)

(٢) ممكناً (ط)

خلق ما لا نهاية له ، وحروح المراتب التي لا نهاية لها من الأعداد إلى الوجود
فهذا عند الفلاسفة في الجملة غير ممتنع ، لأجل أن أسفوس الناطقة الساقية ، في
هذا الوقت أعداد لا نهاية لها . فثبت : أن هذا غير ممتنع في الجملة .

وأما مذهب « ديمقراطيس » فباطل أبصاً . لأننا سنقيم الدلالة على أن كل
ما كان قابلاً للقسمه الزهبة ، وجب أن يكون قابلاً للقسمه الانفكاكية .
وحيث يسقط هذا السؤال .

الحجة الثانية في إثبات هذا المطلوب أن نقول الماء الواحد في
الحس ، لو كان في نفسه واحداً وحدة حقيقية . فإذا أوردنا التفريق عليه ، حتى
صار مائين . فلما أن يقال : إن كل واحد من هذين المائين ، كان حاصلاً قبل
ذلك التفريق ، أو ما كان حاصلاً . فإن كان الأول ، فهذان الماءان ، كانا
موجودين قبل هذا التفريق . فذلك الماء كان قبل ذلك التفريق مؤلفاً من هذين
الحجرين ، فكان التقسيم عبارة عن تفريق المتجسدين ، لا عن إحداث
الإثنين . وهو المطلوب . وإن كان الثاني وهو [أن^(١)] هذين المائين
الحاصلين بعد هذا لتفريق ، ما كانا حاصلين قبل هذا التفريق . فنقول . فعلى
هذا القول ، وجب القطع بأنه حدث هذان الماءان بعد هذا لتقسيم . وبطل
ذلك الماء ، الذي كان واحداً قبل هذا التقسيم . وعلى هذا القول ، يكون
التفريق ، عداماً للجسم الأول ، وإحداً للجسمين ، اللذين حصلوا بعد
[هذا^(٢)] التقسيم . فعلى هذا القول . إذا طارت ليعوضه على البحر
البحر الأول ، وثقت برس إبرعها حرراً من ماء البحر ، لزم أن يقال : إنها أعدم
البحر الأول ، وأوجدت بحر آخر . لأنه متى نهرق الاتصال في ذلك الموضع ،
فقد في أبصاً ما كان متصلاً به ، بسبب الاشتراق . وهلم جراً إلى آخر البحر

لا يقال : إن تلك الجسمية وإن أدمت إلا أن الهول باقية . لأنها نجيب

عنه بوجهين :

(١) من (ط)

(٢) من (م) .

الأول : أن نقول : الهيولى ليست تمام ماهية الجسم ، بل هي أحد أجزاء ماهية الجسم ولا يكفينا في نفاء الشيء ، بقاء جزء من أجزاء ماهيته فثبت أن الذي ذكرناه لأرم .

ولوحه الثاني في الجواب إن ماء البحر ، حين كان واحداً إما أن يقال إن هيولاه كانت واحدة ، أو ما كانت واحدة فإن كانت واحدة ، فبعد انقسام الجسم إما أن يقال بقيت تلك الهيولى واحدة كما كانت ، أو انقسمت وتعددت . ومحال أن تبقى واحدة ، وإلا لزم أن يقال الماء الذي بالشرق ، والماء الذي بالمغرب : ذات واحدة ، فثبت [به^(١)] صفتان . ومعلوم أن ذلك باطل . ولأنه يلزم اجتماع لأمثال في المحال لأن لأعداد من الجسمية أمور متماثلة في تمام الماهية

وأما القسم الثاني وهو أن يقال : لما صار الماء الواحد مائين - صارت تلك الهيولى الواحدة أيضاً اثنتين فنقول . فعلى هذا التقدير . كما أن إيراد التقسيم على الماء الواحد ، يوجب إعدام الماء الأول وحدث مائين آخرين ، فكذلك هذا التقسيم ، يوجب إعدام الهيولى الأولى وحدث مائين آخرين من الهيولى . وحيث أن يكون التقسيم إعداماً للجسم الأول ، بحسب هيولاه وبحسب صورته فيكون التفريق إعداماً له بالكلية

هذا إذا قلنا إن الجسم عندما كان واحداً ، كانت هيولاه واحدة أما إذا قلنا إنه عندما كان الجسم واحداً ، كانت الهيوليات متعددة ، بحسب عدد الانقسامات الممكنة فيه . فنقول . فعلى هذا التقدير تكون الجسمية القائمة بكل واحدة من تلك الهيوليات ، مغايرة للجسمية القائمة بالهيولى الأخرى ، لا متناع فيام البصعة الواحدة بالمحال الكثيرة . وعلى هذا التقدير فقد كانت الكثرة موجودة بالفعل ، قبل ورود التقسيم فوجب كون تلك الأجزاء موحودة بالفعل فثبت أن الجسم لو كان قابلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لكانت لأجزاء التي لا نهاية لها ، حاصلة فيه بالفعل . وذلك هو المطلوب

(١) من (ط)

الحجة الثالثة : نالما نظرنا إلى هذا الجسم فلما تعلم بالضرورة : أن أحد جانبيه مغاير للجانِب الآخر . فلما أن يقال : إن هذه المغايرة إما حصلت بسبب هاتين الإشارتين ، أو كانت حاصلة قبل هذه الإشارة والأول باطل لأن الامتياز في الإشارة ، مشروط بحصول الامتياز في المشار إليه . فلو جعلنا الامتياز في المشار إليه ، معللاً بالامتياز في الإشارة ، وقع الدور وهو محال

وأيضاً : أحسنا على أن عند اختلاف الأعراس ، يجب حصول الامتياز لكن صحة حلول الأعراس المتصاعدة في الخانين ، مشروطة باختيار أحد الجسمين عن الآخر فلو عدلنا ذلك الامتياز بحلول هذين العرصين لمختفين ، لزم الدور . وهو محال ولما ثبت هذا ، ظهر أن ذلك الامتياز ، كان حاصلاً قبل حصول الإشارة ، وقبل حلول الأعراس المختلفة وذلك يوجب أن الجسم لما كان قابلاً للقسمه ، فقد كانت تلك الأجزاء موحودة فيه بالفعل ، متميزاً بعضها عن البعض ، بحسب الخصوصية والتعبر . وهو المطلوب .

الحجة الرابعة : صريح العمل مساعد على أنه مهما احتسب أحد الخاسين ، بخاصية مفقودة في الجانب الآخر فإن المغايرة حاصلة بالفعل والقوم أيضاً ساعدوا عليه

إذا ثبت هذا ، فلنعرض خطأ معنئاً ، فنقول : لا شك أن مقطع النصف فيه معين ، ومقطع الثلث فيه معين ، وكذا مقطع الربع والخمس ، ومائر المقاطع التي لا نهاية لها . والمقطع الذي يقبل التنصيف يستحيل أن يقبل مائر الأقسام أعني : التثليث والتربيع . فإن كل مقطع فرض قابلاً لسنة معينة فإن زيد على ذلك المقطع : القليل أو الكثير فإنه لا يبقى ثلثه قابلاً لتلك النسبة . فثبت : أن كل واحد من المقاطع الممكنة ، فإنه مخصوص بقبول سنة معينة بمعنى أنه يجب كونهما [قابلاً لتلك النسبة . ويمتنع كونه قابلاً لنفسه أخرى وإذا ثبت أن كل واحد من المقاطع الممكنة مخصوص^(١)] بخاصية

(١) من (ط)

توجب قبول نسبة معينة . فلو كانت المقاطع الممكنة غير متناهية ، لزم كونها حاصلة بالفعل .

فإن قالوا : هذه الأوصاف أعني : كونه نصفاً وثلاثاً وربعاً ، لا تحصل إلا بعد حصول الأجزاء بالفعل ، ونحن لا نساعد على حصول تلك الأجزاء فيها بالفعل .

فنقول في الجواب لا حاجة بنا إلى إثبات ما ذكرتم بل نقول [قبول^(١)] نسبة النصف بعينها مخصوص بمقطع معين ، وبستحيل حصول تلك النسبة في مقطع غيره . وكذا القول في لثلاث والرابع . فإن كل واحد من تلك المقاطع مخصوصاً بقبول نسبة معينة ، وكان قبول تلك النسبة ممنوع اشترت بعينه ولدائه في سائر المقاطع . فثبت : أن كل واحد منها [مختص^(٢)] بقابلية نسبة بعينها ، وهذه القابليات أحوال حاصلة في نفس الأمر . فيلزم أن الخط المميز ، لو كان قابلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لكان مركباً من أجزاء لا نهاية لها بالفعل . ومعلوم : أن هذا محال . والله أعلم .

الحجة الخامسة . إن وحدة الشيء ، عبارة عن ذاته المتعينة [المشخصة^(٣)] لأن الوحدة لو كانت صفة رائدة على تلك الذات المتعينة ، لكانت الوحدات متساوية في ماهية كونها وحدة . فيكون امتياز كل واحد من أجزاء هذه الماهية عن الآخر ، بوحده أخرى . ولزم التسلسل وهو محال . فثبت : أن وحدة كل شيء ، عبارة عن ذاته المتعينة المشخصة . وإذا ثبت هذا ، لزم أن يقال : إن زوال تلك الوحدة يقتضي بناء تلك الذات المتعينة . وإذا ثبت هذا ، فنقول : لو كان الجسم واحداً في نفسه ، وإذا صار اثنين ، وجب الحكم بأن تلك الذات التي كانت موجودة قد عدمت وفنيت [وحدثت^(٤)] ذاتان [متساويتان^(٥)] متغيرتان للذات الأولى . ولما كان ذلك

(١) من (م) .

(٢) من (ط) .

(٣) من (م) .

(٤) من (م) .

(٥) من (م) .

باطلاً ، عندما : ن التفريق عبارة عن تبعيد المتحورين . وذلك يوجب الجزم بأن الجسم لو كان قبلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لوجب كونه مركباً من أجزاء لا نهاية ها بالمعنى

الحجة السادسة . كل جسم فإنه لا . وأن يماس أو يجاذي بأحد طرفيه شيئاً ، أو يمس أو يجاذي بطرفه الثاني شيئاً آخر وهذا الاختلاف الحاصل بسبب الملاقاة والمعاداة ، يوجب حصول لانقسام بالفعل ثم نقول إن أحد قسميه يلاقي القسم الثاني بأحد وجهيه دون الثاني [فوجب^(١)] أن يقسم كل واحد من هذين القسمين ثم الكلام في نصف النصف كما في الأول فإن كان قبول القسمة حاصلاً إلى غير النهاية وكان المفتصى لقبول الانقسام بالفعل ، حاصلاً إلى غير النهاية فحينئذ يلزم حصول الانقسامات التي لا نهاية لها بالفعل فإن قالوا : الجسم إذا لقي بأحد طرفيه شيئاً ، بطرفه الثاني شيئاً آخر ، فاختلاف الملاقين يقتضي تغاير الطرفين بالفعل ، فلا حرم قلما . إن أحد السطحين يغير السطح الآخر . لكن لم قلت إن هذا المعنى يوجب وقوع الانقسام في ذات الجسم ؟ ونقول في الجواب هذان السطحان . إن كانا جزءين من ماهية الجسم ، لزم من تغايرهما ، وقوع القسمة في ذات الجسم وإن كانا عرصين حالين بيه ، أوجب تغايرهما حصول التعاير بين كليهما ولا يمكن حصول كل عرص في عرص آخر ، إلى غير النهاية ، بل يجب الانتهاء إلى الذات وذلك يوجب وقوع القسمة في الذات وحينئذ يحصل المطلوب

الحجة السابعة : إن الكرة إذا امتدات ، فقد حصلت مصققتها ، موجودة بالفعل وحصل فيها نقطتان بالفعل هما القطبان للكرة . ثم إنه يحصل بين المنطقة وبين القطبين ، مدارات كثيرة وكل ما كان منها أقرب إلى المنطقة ، كان أوسع مداراً ، وأسرع حركة من الذي يكون أبعد منها ولا شك أن قول تلك الحركة المحصورة بذلك انقدر المعين من السرعة والبطء ، يختص بذلك المقدار المعين ، ويمسح الحصول في سائر المدارات .

(١) سقط (ط)

إذا ثبت هذا ، فنقول : كل واحد من المدارات التي يمكن حصولها في
بلك ابتكرة يختص بخاصية واجبة الثبوت فيه ، ممتنعة الثبوت في غيره . ومنى
كان الأمر كذلك ، وجب أن تكون تلك المدارات موجودة بالفعل إذا ثبت
هذا ، فنقول لو كانت المدارات الممكنة فيها غير منتهية . لحصل فيها
مدارات لا نهاية لها بالفعل . وذلك يعيد صحة ما ذكرنا ، من أن الجسم لو كان
قابلاً لتقسيمات لا نهاية لها ، لوجب أن يحصل فيه أحزاء ، لا نهاية لها
بالفعل وذلك هو المطلوب [وبالله التوفيق ^(١)]

(١) سقط (ط)

الفصل السابع

ففي

أقامة الحالة على أن الجسم المتناهي
ففي المقدار يمنع أن يكون مؤلفاً
من أجزاء لا نهاية لها بالفعل

اعلم : أن الذي يدل على أن الأمر كما ذكرناه ، وجوه :

الحجة الأولى : إنه من المحال أن ينتهي المتحرك من أول المسافة إلى آخرها ، إلا إذا وصل إلى نصفها . ومن المحال أن يصل إلى نصفها ، إلا إذا وصل إلى نصف نصفها . فلو كانت المسافة مركبة من أجزاء غير مساهية ، لوجب أن يمسح الوصول من أركانها إلى آخرها ، إلا في زمان غير منتهى . وحيث لم يكن الأمر كذلك ، علمنا : أن المسافة مركبة من أجزاء متناهية

واعلم أن « أبا الهذيل العلاف » لما احتج بهذا الدليل على « النظام » أجاب لنظام عنه : بأن المحال إما يلزم لو كان المتحرك : تحرك على جميع أحرار المسافة . وليس الأمر كذلك ، من إنه تحرك على بعضها ، وظهر على الباقي . والمراد من الطفر انتقال المتحرك إلى الجزء البعيد عنه ، من غير أن يمر بما بينها . قال « والقول بالطفر ، وإن كان بعيداً جداً ، إلا أن القول بإنجاب الجوهر الفرد ، يلزم عليه تفكك حجر ارحي . فإذا جاز لكم الترام ذلك المسعد ، فلم لا يجوز أيضاً الترام مثل هذا المسعد ؟ » .

السؤال الثاني لم لا يجوز أن يقال هذا الجسم المسمي في المقدار ، مركب من أحرار لا نهاية لها والبرهان المتناهي في المقدار ، مركب أيضاً من أحدات متناهية لا نهاية لها . فلا جرم تحرك المتحرك على الأجزاء التي لا نهاية لها ،

في تلك لانات ، التي لا نهاية لها ؟ فإن ادعيتهم : العلم الصوري بأن الشيء الذي به ، طرفان ، يتمتع أن يحصل فيما بين ذلك الطرفين حراء ، لا نهيهاها بالفعل فنقول : إن صبح هذا الكلام فاذكروه في الجسم ، ولا نتعرضوا لمرام ولا بلحركة استة وإن لم يتمتع ذلك الاحتمال في الجسم ، فكدا لا يتمتع مثله في الزمان وفي الحركة

والجواب عن السؤال الأول من وجوه .

الأول إن كون المتحرك منتقلاً من مكان إلى مكان بعيد عنه ، من غير أن يمر بما بينهما ، مع كونه باثباتاً في الأحوال كلها معلوم الفساد بالبديهة

الثاني إن بتقدير أن يكون انطفر ممكناً في الحملة ، لكنه غير واقع . لأنها إذا لطحت الإصبع بالمداد ، ثم أمرناه على المسافة من أولها إلى آخرها فإنه يحصل هناك خط مستقيم أسود وذلك يقتضي أن المتحرك قد مس جميع أجزاء المسافة فإن قالوا . لم لا يجوز أن يقال : إنه حصل السواد في بعض أجزاء المسافة ، بسبب حصول المماسية ، ولم يحصل في الساقية سبب الطفرة ثم إن تلك الأجزاء اختلط بعضها ببعض ، ولا يميز الحس بينها فلا حرم يرى الكل على كون السواد ؟ فنقول . إن بتقدير أن يصبغ القول بالطفرة ، فإن الأجزاء التي صارت ممسوسة متناهية ، والأجزاء التي وقعت الطفرة [عليها^(١)] غير متناهية فالنوع الأول من الأجزاء قليلة جداً بالنسبة إلى النوع الثاني منها فإذا كان المتطخ بالسود هو السواد الأول فقط ، وجب أن تبقى تلك الأجزاء القليلة^(٢) في تلك الأجزاء الكثيرة . وحيث لم يكن الأمر كذلك ، علمنا أن كل الأجزاء صارت ممسوسة عند الحركة . وحيث يعود الإبرام .

الوجه الثاني في الجواب عن الطفر : أن نقول . هب أن انتحرك طمر على بعض أجزاء المسافة . نكن لا شك أنه تحرك على بعضها . فذلك البعض

(١) من (ط)

(٢) فحيد (م)

يجب أن يكون مساهياً . وذلك البعض جسم . فقد وجد جسم متسامي
الأجزاء وهو المطلوب

وأما السؤال الثاني فالجواب عنه : أن نقول : إنه لو حصل في الزمان
المتناهي انات غير متناهية بالفعل ، لكان دخول الجزء الأخير منها في الوجود ،
موقوفاً على أن يتبدى الشيء ، ويخفي بعده أحوال لا نهاية لها . ومن المعلوم
بانصرورة : أن انقضاء غير المتسامي على هذا الوجه محال والموقوف على
المحال محال . فوجب أن لا يحصل الوصول إلى الجزء الأخير من المسافة .
وحيث حصل ، علمنا : أن تلك الأجزاء متناهية . وهو المطلوب

الحجة^(١) لثانية للمتكلمين أن قالوا . لو كان الجسم مركباً من الأجزاء
التي لا نهاية لها ، لكانت تلك الأجزاء مختمة . ولا شك أن تلك الأجزاء ، كما
أها قابلة للاحتتماع ، فكذلك قابلة للافتراق . وكل ما كان ممكناً ، فإنه لا يلزم
من فرض وقوعه محال . فلنعرض زوال تلك الاجتماعات بأسرها ، وحصول
تلك الافتراقات بأسرها . وعلى هذا التقدير فإنه يبقى كل واحد منها [جزءاً^(٢)]
لا يتجزأ . وهو المطلوب

الحجة الثالثة : قالوا - أجزاء الجبل إما أن تكون مساوية لأجزاء
الجردلة في العدد ، أو لا تكون كذلك - والأول باطل . لأن اذيد تلك
الأجزاء ، إن كان موحداً لأردباد المقدار ، وجب أن يكون عند الاستواء في
العدد ، يحصل الاستواء في المقدار . فليزم كون الجبل مساوياً للجردلة في
المقدار . وهو محال . وإن لم يكن اردباد تلك الأجزاء موحداً اردباد المقدار .
فحينئذ لا يحصل من تألفها . المقدار والعظم . فهذه المقادير والأعظام ، لا
تكون مولدة من تألفها . وقد فرضنا . أن الأمر كذلك

وأما القسم الثاني ، وهو أن يقال - عدد أجزاء الجبل ، أكثر من

(١) الوجه الثاني (م)

(٢) من (ط)

[عدد^(١)] أجزاء الخردلة فنقول كل عدد يكون أقل من غيره ، كان متاهياً فعند أجزاء الخردلة متاه ، وعدد أجزاء الحل ضعف عدد أجزاء الخردلة بمرات متناهية وضعف المتناهي مرات متناهية يكون متاهياً فعند أجزاء الحل متاه . وهو المطلوب .

الحجة الرابعة . كل كثرة^(٢) سواء كانت متناهية ، أو غير متناهية . فإن الواحد فيها موجود لأن الكثرة عبارة عن مجموع الوحدات ، ويمنع حصول مجموع الوحدات ، إلا عند حصول كل واحدة من تلك الوحدات وإذا ثبت هذا ، فنقول : الجزء الواحد من تلك الأجزاء ، إذا انضم إلى جزء آخر ، فإن لم يكن مقدار الجزئين ، أزيد من مقدار الجزء الواحد ، لم يكن التأليف سبباً لحصول المقدار . فوجب أن لا تكون المقادير والأعظام متألفة من هذه الأجزاء وإن كان مقدار الجزئين أزيد من مقدار الجزء الواحد ، فحينئذ يكون تألف تلك الأجزاء سبباً لزيادة الحجم والقدر . وكلما كانت تلك الأجزاء أكثر ، وجب أن يكون الحجم والمقدار أعظم . وإذا كان كذلك ، وجب أن تكون نسبة أحد المقدارين إلى الثاني ، كسبة العدد الحاصل في أحد المقدارين إلى العدد الحاصل في المقدار الثاني ولما كانت نسبة أحد المقدارين إلى الآخر نسبة متناهية القدر ، إلى متناهي القدر وجب أن تكون نسبة أحد العددين إلى الثاني نسبة متناهي العدد [إلى متناهي العدد^(٣)] وذلك يوجب كون عدد الأجزاء الحاصلة في هذه الأحسام متاهياً وهو المطلوب .

الحجة الخامسة : لو حصل في احسب أجزاء غير متناهية ، لكان إذا شرع البطيء في الحركة ، ثم شرع اسريع بعده ، أن لا يصل اسريع إلى البطيء البتة لأن السريع إذا ابتدأ بالحركة بعد البطيء ، وإلى أن يصل السريع إلى موضع البطيء . يكون البطيء قد تحرك عن ذلك الموضع ثم إذا وصل السريع ، إلى الموضع الثاني يكون البطيء قد انتقل عنه إلى موضع ثالث .

(١) من (ط)

(٢) كثرة بأنها سواء (م)

(٣) من (ط)

فلو حصل في الجسم أبعاد غير متناهية ، لزم أن لا يصل السريع إلى البطيء البتة . ولما كان هذا التالي كاذباً ، كان المقدم أيضاً باطلاً .

الحجة السادسة : إن الجسم المتناهي في الحجم والقدر ، قد حصل له طرفان ، وأحاط به جانبان . فلو حصل فيما بين هذين الطرفين والخامسين أجزاء غير متناهية ، لصار غير المتناهي محصوراً بين حاصرين . وذلك محال بالذهب .

فهذه جملة الدلائل المذكورة في بيان . أنه يمنع كون الجسم مؤلفاً من أجزاء لا نهاية لها بالفعل

واعلم . أن المتكلمين كانوا يقولون . ما يبطل هذا المذهب ، فقد ثبت القول بالجوهر الفرد .

وأما الفلاسفة فقد استبعدوا هذا الكلام ، وحكموا على صاحبه بالجهل ، وقلة الفهم وقالوا إنه لا يلزم من إبطال تركيب الجسم من أجزاء لا نهاية لها ، كونه مركباً من أجزاء متناهية بل الحق . أن الجسم في نفسه شيء واحد ، ليس مركباً من الأجزاء^(١) . وحيت لا يبقى في ذكر هذه الدلائل منعة في إبطال قولنا بدمية .

واعلم : أننا بينا بالوحوه القاطعة اليقينية : أن الجسم لو كان قابلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لوجب كونه مركباً من أجزاء لا نهاية لها . فإذا ذكرنا هذه الدلائل في بيان أنه يمنع كون الجسم مؤلفاً من أجزاء لا نهاية لها بالفعل فحيث يلزم فساد المقدم ، وهو كونه قابلاً لانقسامات لا نهاية لها وعلى هذا الطريق فإن هذه الدلائل ينتفع بها في إبطال قول الفلاسفة . والله أعلم .

(١) أجزاء (م)

الفصل الثامن
في
ذكر بقية الدلائل
الدالة في إثبات الجوهر الفرد

الحجة الأولى . إن الجسم لو كان قائلاً لا تقسامات لا نهاية لها ، لحاز أن
ينفصل من الخردلة الواحدة ، صفائح يعشّى بها أطلاق العرش والكرسي
واسموات والأرضين ، لا مرة واحدة ، بل ألف مرة . ومعلوم أن ذلك في غاية
البعد

قال الشيخ الرئيس : « هذا أيضاً لازم على لقائين بإثبات الجوهر
الفرد . لأن مع القول بكون الجسم مركباً من الأجزاء التي لا تتجزأ ، لا يعد
أن يحصل في خردلة صفائح يعشّى بها وجه السموات والأرضين . وإذا كان
هذا المحذور لازماً على الكل ، فقد زال الاستعداد . ولخواب عنه . إن مع
القول بإثبات الجوهر لفرد ، نعلم بالضرورة : أن ذلك محال مسلماً : أنه
بمى احتماله ، إلا أنه احتمال ، لا يعرف . أنه هل هو ممكن ، أو ممتنع في
نفسه ؟ وإن كنا لا نعرف امتناعه . أم على القول بنفي الجوهر الفرد ، فلما نقطع
بأن هذا الذي الرمناه ، يكون ممكن الوقوع لا مرة واحدة ، بل مراراً لا نهاية
لها . لأنه لا صفحه توجد من تلك الخردلة ، إلا وهي قائمة لا تقسامات غير
متناهية . وكل واحد منها ، فإنه يقبل الانقسامات التي لا نهاية لها مرة واحدة
فثبت : أن هذا المحال ، إنما يلزم على قول من يقول : إن الجسم يقبل
انقسامات لا نهاية لها .

الحجة الثانية • إن القول بقسول القسمة إلى غير النهاية ، يقتضي وجود مقادير مختلفين في العظم ثم إن الزئد يتناقض إلى غير النهاية ، والنقص يرايد إلى غير النهاية ثم لا يبلغ هذا النقص مع تزايد أبدأ إلى حد ذلك ارائد ، مع تناقصه أبدأ ومعلوم أن ذلك بعيد في العقول

بيانه أنه ثبت في الشكل الخامس عشر ، من المقالة (١) الثالثة من كتاب «أقليدس» أنه إذا أخرج من طرف قطر دائرة ، حط على زاوية قائمة فلإن الراوية التي يحيط بها ذلك الخط ، مع حدة الدائرة ، أصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين وأن الراوية الحاصلة من القطر ، ومن نصف الدائرة الواقعة في داخل الدائرة ، أعظم من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين . إذا ثبت هذا ، فنقول : إنا إذا علمنا على قطر دائرة ، دائرة أخرى أصغر منها ، ممسة لها ، على النقطة التي هي طرف العمود ، كانت الراوية التي تحدث من العمود ، ومن حدة الدائرة الصغرى ، أوسع من الراوية الأولى ، وصارت الزاوية الواقعة في داخل الدائرة ، أصبى . إذا ثبت هذا ، فنقول : كلما كانت الدائرة أصغر ، كانت الزاوية الخارجة أوسع ، والداخلية أصبى . فلو كان المقدار قابلاً لانقسامات لا نهاية لها ، لأمكن أن يرسم عند طرف العمود ، دوائر لا نهاية لها ، كل واحدة أصغر من التي قبلها . وحيث يلزم منه أن تترايد الروايات الخارجة إلى غير النهاية ، وأن تنصاعر الراوية الداخلية إلى غير النهاية ثم إن تلك الخارجة (٢) لا تصبح مثل هذه الداخلية لأن تلك الخارجة كيف كانت فهي أصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين . وهذه الداخلية كيف كانت فهي أكبر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين . فثبت : أن المحال الذي الزمناء : لازم .

وأيضاً إن الزاوية الحاصلة من العمود ، ومن حدة الدائرة تقبل الترايد إلى غير النهاية . والزاوية الحادة الحاصلة من الخطين المستقيمين تقبل القسمة إلى

(١) المقالة السادسة (م)

(٢) الخرجة ابنة (م)

غير النهاية . بهذه الحادة المستقيمة الخططين تقبل التناقض إلى غير النهاية . وتلك
الراوية الحادة الحادثة من العمود ، ومن حدة الدائرة ، تترايب إلى غير النهاية
مع أنها مع جميع مراتب الرابدة ، تكون أقل من الراوية الحادة المستقيمة
الخططين ، من جميع مراتب التناقض . وذلك بعيد ، لا يقبله العقل .

ثم نقول إنا نريده تأكيداً فمقول : المقدار الذي يحط به القطر مع
نصف الدائرة ، قابل لقسي مختلفة غير مناهية . والقوم ساعدوا على أن
الدوائر^(١) المختلفة بالصغر والكبر ، مختلفة بالسوعية والمناهية . ومعلوم أن كل
مدار يقل قوساً مخصوصاً ، فإنه هذه القسي ، التي لا نهاية لها وثبت : أن
لكل واحد منها موضعاً معيناً ، يمنع حصوله في غيره^(٢) ، ويجب حصوله فيه
فحينئذ قد ثبت : أن كل واحد من تلك المدارات محتص بحصية معينة واحدة
الثبوت فيه ، وبمنفعة الثبوت في غيره . فحينئذ يلزم حصول التعاير بالعمل بين
تلك المدارات . فلو كانت تلك المدارات غير مناهية بالقوة ، لوجب كونها
حاصلة بالفعل . وهذا محال [فذلك محال^(٣)] وعلى هذا التقدير فهذا الكلام
يصير برهاناً قاطعاً

الحجة الثالثة إن « أفليدس » ذكر في مصادرة المقالة الأولى : « إن كل
خططين مستقيمين ، وقع عليهما خط آخر ، فنصير الراويتين التين من جهة
واحدة ، أقل من قائمتين . فإثباتا يلتقيان في تلك الجهة » بهذا حكم ذكره
« أفليدس » واتفق المهندسون على صحته . ونحن نقول : لو كانت المقادير قابلة
للقسمة إلى غير النهاية ، لما كان [هذا^(٤)] الحكم حقاً لأن هذين الخططين كلما
ازدادا متداداً ازدادا قرأً . لكن ترايد القرب هـ لا يوجب وصول أحدهما إلى
الأخر ، مع انقول^(٥) يكون المقدار قابلاً للقسمة إلى غير النهاية فإن مع القول

(١) لدائرة (م)

(٢) يمنع حصوله في غيره ، ويجب حصوله فيه ، فحينئذ (م)

(٣) من (ط)

(٤) من (ط)

(٥) الاذلول (ط)

هذا المذهب ، لا يمتنع وجود مقدارين يتقاربان أبداً ولا يلتقيان .

والذي يدل على صحة ما ذكرناه وجوه :

الأول : إن « أبولونيوس » بن في كتاب « المحروطات » وجود خطين يتقاربان أبداً ولا يلتقيان وذلك يدل على أن التزايد في القرب إلى غير النهاية ، لا يوجب حصول الالتقاء

الثاني : إن علم الهندسة مبني على نفي الجوهر الفerd . إذا ثبت هذا ، فلنعرض سطحاً مربعاً بين أحد الضلعين والآخر بعد معين . فإذا نقصنا ذلك اسطح ، صار هذا الخط الذي أوجب انصاف ، أقرب إلى أحد الطرفين . وإذا نقصنا ذلك النصف ، صار هذا الخط الثاني ، أقرب ثم لما كاد ذلك اسطح يقبل الانصاف إلى غير النهاية ، بحيث لا يكون الخط القاسم ، لا يزال يقرب من ذلك الطرف إلى غير النهاية . والنتيجة لا يصل إليه . إذ لو وصل إليه ، لكان احتمال قبول ذلك السطح للنصف متناهياً وقد فرضناه غير متناه . فثبت . وجود خطين يتقاربان أبداً ولا يلتقيان

الثالث : إنه ثبت في المقالة الأولى . أن المتممين يجب كونهما مساويين إذا عرفت هذا ، فنقول هذان المتممان ، إنما يحدثان بسبب حصول خطين : أحدهما يوازي صوم السطح ، والثاني يوازي عرصه . ثم كلما كان الخط الموازي لعرض أبعد ، عن الخط العرضي ، صار الخط الموازي للطول ، أقرب إلى الخط الطولي . ولما كان لا نهاية لمراتب بعد الخط الموازي للعرض ، وجب أن يكون^(١) لا نهاية لمراتب قرب الخط الموازي للطول والنتيجة لا يصل إليه . وإلا لصار ذلك الخط الطولي مساوياً لذلك السطح . وهو محال فثبت أن الخط الموازي للطول يقرب من الطول أبداً . والنتيجة لا يصل إليه ولا يلتقاء

الرابع : إن كل سطح مضلع ، فإنه إذا أخرج ضلعه إلى الخارج ، حدث زاوية في الخارج وكلما كانت الأصلاح أكثر ، كانت الزاوية الداخلية

(١) أن لا يكون (م)

أوسع ، فصارت الراوية الحادثة في الخارج أضيق ، فكان قرب ذلك الصلح من الخط الحادث في الخارج ازبد . ولما كان لا هبة لمراتب المصلعات ، فكذلك لا هبة لمراتب ذلك القرب مع أنه يستحيل أن يصل إليه . إذ لو وصل إليه ، لانصل أحد الصلحين بالصلح الآخر . على الإستقامة . وحيث يشد يصير الخط كله مستقيماً ، ويصير المصلح عبر مصلح .

الخامس إن الزوايا الحادثة عند مركز الدائرة ، لا تزيد على ربع قوائم الية . ثم إنه ثبت أن كل مصلح يوحد ، فإن عدد المثلثات الواقعة فيه ، أقل من عدد أضلاعه ناثين فالمعشر يحصل فيه ثمانية مثلثات فإذا أخرج من المركز خطين ، إلى طرف الصلح الواحد من أضلاع المعشر ، حدث منه مثلث واحد . رأسه عند المركز ، وقاعدته صلح ذلك المعشر إذا ثبت هذا فنقول . كلما كانت الأضلاع أكثر ، كانت المثلثات أكثر . وإذا كان لا هبة لإمكان تزايد الأضلاع ، فكذلك لا هبة لحدوث المثلثات . وكلما كانت تلك المثلثات أكثر ، كانت الروايا أضيق ، فكان أقرب أحد ديك الصلحين من الآخر أكثر . فهذان الصلحان يتقاربان أبداً ، ولا يلتقيان

السادس إما إذا أخذنا واحداً واثنين وثلاثة ، وأردنا جعلهم مثلثاً واحداً ، فقد تمذر لأنه يلزم أن يكون مجموع ضلعيين ، مساوياً للصلح الثالث وهو محال . وأما إن أخذنا الاثنيين والثلاثة والأربعة ، حصل منهم مثلث مفرج الزاوية . لأن مربع الاثنيين والثلاثة ثلاثة عشر . ومربع الأربعة ستة عشر . وأما إن أخذنا الثلاثة والأربعة والخمسة ، حصل منهم مثلث قائم الزاوية . لأن مربع الخمسة يساوي مجموع مربع الثلاثة ، ومربع الأربعة . وأما إن أخذنا الأربعة والخمسة والستة حصل منهم مثلثاً حاد الزوايا . لأن مربع وتر الزاوية العظمى ، أقل من مجموع مربعي الصلحين المحيطين بها فقد ثبت أن أول المثلثات حدوثاً . هو المثلث المنعرج الزاوية ، ثم القائم الزاوية ، ثم الحاد الزاوية . ثم إن مراتب هذه لراوية الحادة في المضايق غير متناهية . فالصلحان المحيطان بها ، كأنهما يتقاربان أبداً ومن المحال التقاؤهما فقد ثبت وجود خطين يتقاربان أبداً ، ولا يلتقيان .

السابع إتانياً في الدليل المتقدم وجود زاويتين . إحداهما أكبر من الأخرى . ثم إن الكبيره تتساقص إلى غير النهاية ، والصغيرة تتزايد إلى غير النهاية ، مع أن إحداهما لا تصل لنته إلى الأخرى . فهاتان الزاويتان تتقاربان أبداً ، ولا تصل إحداهما إلى الأخرى

الثامن الخط إما أن يكون مركباً من الأجزاء التي لا تنحرف ، أو لا يكون كذلك . وعلى التقديرين فالأمر الذي ذكرناه ، لارم [أما^(١)] على القول بإثبات الجزء الذي لا تنحرفاً ، فهو أن أحد الخريين لو اتصل بيمين الجزء الآخر ، لحصل الخط المستقيم في العرص ، ولا تحصل الدائرة . ولو اتصل بأسفله أو بأعلىه ، لحصل الخط المستقيم في الطول ، ولا تحصل للدائرة . [فثبت : أن الدائرة^(٢)] لا تحصل ، إلا إذا اتصل أحد الخريين بالثاني ، فيما بين اليمين والأسفل ، بحيث يكون متوسطاً بين هاتين الحالتين . ثم كلما كانت الدائرة أوسع ، كان تسفل آخره عن سمت يمين أنل ، وكلما كانت الدائرة أصغر ، كان هذا المعنى أكثر . ولما كان لا نهاية لمراتب صغر الدائرة ، والمراتب كبرها ، فكذلك لا نهاية لهذه المراتب مع القطع بأن شيئاً من هذه المراتب [ليس^(٣)] إلى اليمين الخالص ، ولا إلى الأسفل الخاص . ولا لصار الخط مستقيماً [وبطلت الدائرة^(٤)] فثبت : أن التقارب حاصل في الجانب الأيمن ، بسبب اتساع الدائرة . مع أن الوصول إليه محال . وأما على القول بنفي الجوهر العرد ، فالتقرير الذي ذكرناه أظهر وأوضح .

التاسع . إن المخروط قد يكون قائم الراوية ، وقد يكون منفرج الراوية ، وقد يكون حاد الراوية . وذلك لأن المخروط إما يحدث إذ أثبتنا ضلعاً من أضلاع المثلث القائم الراوية ، وأردنا اضلعين الساقين . فإن كان الضلعان

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

(٤) مكروه رمطومه عيبه في (م)

المحيطان بالزاوية القائمة متساويين ، كان هذا المثلث متساوي الساقين ، فكانت الزاويتان الباقيتان متساويتين ، فتكون كل واحدة منها نصف قائمة ، فتكون الزاوية الحادثة في رأس المحروط قائمة تامة . وإن كان الصلغ المتحرك على السطح أطول من الآخر ، كانت الزاوية التي بوترها هذا الصلغ ، أكبر من نصف قائمة . فتكون الزاوية الحادثة في رأس المخروط ، أكبر من قائمة . وإن كان الصلغ المتحرك على السطح أصغر من الآخر ، كانت الزاوية التي بوترها هذا الصلغ ، أقل من نصف قائمة . فتكون الزاوية الحادثة في رأس المخروط ، أقل من قائمة

إذا عرفت هذا ، فيقول إنه كلما كان الصلغ المتحرك على السطح من هذا المثلث ، الذي يجعل مركزه المخروط . أطول ، كانت الزاوية التي بوترها هذا الخط ، أعظم انقراجاً وكلما كان كذلك ، كان الخط الذي هو وتر الزاوية القائمة ، أبعد من سهم المخروط ، وأقرب إلى الخط الذي يتصل بسهم المخروط ، على الزاوية القائمة . فهذان الخطان أعني وتر القائمة ، والخط لقائم على سهم المخروط يتقاربان أبداً ولا يلتقيان . وأما إن كان المخروط حاد الزاوية ، فالصلغ الذي هو وتر القائمة ، يزداد قربه من السهم . ومع ذلك بهما لا يلتقيان البتة . فهذان الخطان يتقاربان أبداً ولا يلتقيان

العاشر : إذا اعتبرنا قوساً أصغر من نصف الدائرة ، وأخرجنا من المركز إلى طرفيها خطين : حصل شكل يسمى بالمقطع . فإذا أخرجنا من ذلك المركز إلى نصف تلك القوس : خطاً آخر . كان هذا الخط الثاني ، أقرب إلى أحد الطرفين من الأول . فإذا نصفنا ذلك النصف ، صار هذا الخط أقرب مما قبله وهكذا إلى غير نهاية . فقد حصل ههنا خطان يتقاربان أبداً ولا يلتقيان .

الحادي عشر : إن «لأبي علي بن الهيثم» رسالة في بيان أن كل مقدار يفصل منه جزء من أجزائه ، ويفصل من الباقي جزء : نسبة إلى الجزء الأول ، مثل نسبة الجزء الأول إلى الكل . ويعمل ذلك دائماً فإن [جميع^(١)] ملك

(١) من (٢)

الأجزاء المأخوذة على تلك النسبة إلى غير النهاية ، إذا جمعت فليس تبلغ جملتها إلى الجزء ، الذي كان أعظم من الجزء الأول مثال : إن العشر ، وعشر العشر ، وعشر عشر العشر وهكذا إلى أبعد العايات ، وأبلغ النهايات . فإنه ليس يبلغ مجموعها إلى التسع . وكذلك : لتسع ، وتسع التسع ، إلى أبلغ العايات لا يبلغ مجموعها إلى النهم . وهكذا جميع الأجزاء وأنت تعلم أن نسبة الواحد إلى الكسور ، لا يحتمله إلا الواحد المقداري والخط القاسم له إلى تلك الأجزاء ، لا يزال يقرب من طرفه ، مع أنه لا يصل إلى النهاية

فثبت بهذه الوجوه الأحد عشر أن القائلين بقول المقدار للنسبة إلى غير النهاية ، يلزمهم القول بوجود خطين يتقاربان أدماً ولا يلتقيان وإذا كان الأمر كذلك ، فحينئذ لا تصح المصادرة التي ذكرها «أقليدس» لاحتمال أن يقال مدان الخطان لا يتقاربان ، على ذلك الوجه الذي لا يلزم من تقاربهما تلاقيهما . وإذا كان هذا ممكناً ، لم يصح كلام «أقليدس» .

واعلم أن للشيخ مختصراً في علم الهندسة ، حمها الكتاب «لحاة» وذكر في إثبات هذه القضية : «أن أحد الخطين لا يد وأن يميل إلى الآخر ، وإذا مال إليه لقيه لا محالة» وهذا للكلام ضعيف . لأن قوله «مال إليه» معناه أنه يقرب منه ونحن ندري بما بهذه الدلائل أنه لا يلزم من ترابيد القرب ، حصول الوصول . وأما «الشيخ أبو علي بن الهيثم» فقد حاول في كتاب «شرح المصادرات» إقامة البرهان على صحة هذه القضية ، وطول فيه . وذكر في أثناء ذلك الدليل . مقدمة . وصححها بالكرة^(١) المتحركة وهي مقدمة ضعيفة جداً . فثبت : أن على^(٢) القول بكون المقدار ، قابلاً للنسبة إلى غير النهاية ، توجب أن لا تصح هذه القضية [أما إذا قلنا إن قبول لقمة مناه . فحينئذ تصح هذه القضية^(٣)] وليكن ههنا آخر كلامنا ، في تقرير دلائل لقائلين بإثبات^(٤) الجوهر المبرود . والله التوفيق

(١) بالهندسة (ط)

(٢) من (ط)

(٣) هذا (م)

(٤) بإثبات دلائل الجوهر (م)

المقالة الثانية
في
ذكر دلائل نفاة الجوهر الفرد

الفصل الأول

في

الدلائل المقتضية على المماسية

وهي خمسة .

البرهان الأول : إن الأجزاء التي لا تنجزاً ، يمنع أن تكون متلاقية .
وإذا كان كذلك ، امتنع حصول الأجسام عنها إحد قلنا إنه يمنع كونها
متلافة . لأنها لو تلاقى ، لكأنت إحد أن نكون متلاقية بالكلية . أو لا
بالكلية . والقسمان باطلان . فوجب لقول بأنه يمنع كونها متلاقية
إنما قلنا . إنه يمنع كونها متلاقية بالكلية لوجوه :

الأول : إنا إذا فرضنا جوهرأ واحداً ، اتصل به جوهر ثاني فهل صار
حجم مجموع الجرتين ، أزيد من حجم الجزء الواحد ، أو ما حصلت هذه
الزيادة ؟ فإن كان الأول ، فحينئذ يكون كل واحد منها خارجاً عن ذات
الأخر ، وغير ماعد فيه . وعلى هذا التقدير ، فلم تصر كلية أحدهم متلاقية لكلية
الأخر . وإن كان الثاني ، فحينئذ يكون مجموع الجرتين مساوياً في الحجم للجزء
الواحد فحينئذ لو صممنا إليه ثالث ورابعاً ، وجب أن لا نحصل الزيادة في
الحجم . وحينئذ لا نكون هذه المقادير والأحجام ، متولدة عن تأليف هذه
الأجزاء ، وقد فرضنا : أن الأمر كذلك . هذا خلف

الثاني : إن هذه الأجزاء إذا بداخلت ونفذ بعضها في بعض . فنقول .
إنه لم يحصل الامتياز بينها في أمر من الأمور البينة . فوجب صيرورتها شيئاً

واحداً وذلك محال . إمعاناً فإنه لم يحصل لامتيار في أمر من الأمور . لأن هذه الأجزاء متساوية في تمام الماهية . فتكون أيضاً : متساوية في لوازم الماهية . وأيضاً فكل عارض يفرض عروضة لواحد منها ، فالآخر قبيل له ما بينا أن تلك الأجزاء متساوية في تمام الماهية والتساويات في تمام الماهية ، تكون متساوية في فصول العوارض . ووجود ذلك العارض بالنسبة إلى واحد منها ، كهر^(١) بالنسبة إلى الآخر . فيصير ذلك العارض أيضاً مشتركاً فيه .

ثبت . أنه حصل الاشتراك بينها بأسرها في تمام الماهية ، وفي لوازم الماهية . وفي عوارض الماهية . وحيث يرتفع الامتياز . وإذا زال الامتياز ، فقد بطل التعدد . فثبت : أن الأجزاء تماسكت بالكلية ، لما لم تتميز واحد منها عن الآخر . ويلزم ارتفاع التعدد وحصول التعدد وكل ذلك محال

الوجه الثالث في بيان أنه يمنع حصول الملافة بالكلية هو أن أحد المقدارين ، إذا نفذ في الثاني . فإنه يتصل طرف اسأفد بطرف المسرود فيه أولاً . ثم يأخذ في النفوذ ثانياً ، ثم في المرتبة الثالثة يحصل تمام النفوذ والمداخلة . ولا [شك^(٢)] أن القدر الذي به حصلت الملافة بين النافذ وبين المنفوذ فيه ، عند اتصال طرف أحدهما بطرف الثاني ، أقل مرتبة من الملافة الخاصة في أثناء النفوذ والذي يحصل في أثناء النفوذ ، أقل قدرأ مما يحصل عند تمام النفوذ وذلك يوجب الانقسام للأجزاء . ثبت أن يتفكير أن يصبح القول سمداتلة والنفوذ ، فإن القول بانقسام الأجزاء لارم

والوجه الرابع في بيان أنه يمنع حصول الملافة بالكلية إنه لو كان هذا ممكناً ، لوجب أن لا يمنع نفوذ الحبل العظيم في الخردلة الراحلة ، وأن لا يمنع نفوذ البحر العظيم في الفطرة الواحدة . ولما كان كل ذلك محالاً ، كان القول بتداخل الأجزاء محالاً

(١) كهر (م)

(٢) من ()

فهذه الوحوة الأربعة دالة على أن القول تكون الأجزاء متلاقية بالكلية قول

باطل

وأما القسم لذي وهو أن يقال : لقي جزء جزءاً إما لقيه ببعضه ،
لا كله . فمن المعلوم أن هذا إما يصح فيما يكون متقسماً متعضاً فالأجزاء
التي لا تقل القسمة والمعضية ، يكون هذا محالاً في حقها . فثبت بما ذكرنا .
أن هذه الأجزاء ، لو تلاقفت . لكانت إما أن تتلاقى بكليتها ^(١) [أو لا بكليتها ^(٢)]
وثبت فساد القسمين ، فثبت أن القول بكونها متلاقية أمر محالاً . فإذا ثبت أنه
يمنع كون تلك الأجزاء متلاقية ، وجب أن لا يحصل الجسم من تألفها
وتركيها . لأن الأشياء التي لا تكون متلاقية ولا متماسة ، تكون أجزءاً متسائرة ،
لا يتصل بعضها ببعض . فوجب أن لا يحصل من تألفها هذا الأجسام
العظيمة . بحيث دل الجسم على حصول هذه الأجسام العظيمة ، علمنا : أن
القول بإسكار التماس والتلاقي قول باطل . فثبت بما ذكرنا أنه لو حصلت
الأجزاء التي لا تتجراً ، لامتنع عليها كونها متلاقية . ولو امتنع عليها ذلك ،
كما حصلت الأجسام من تألفها . والتالي باطل ، فالمقدم مثله

واعلم : أن هذا الدليل يمكن ذكره على وحوة أخرى ، سوى الوحوة الذي

ذكرناه :

لأول : أن يقال إن كل متحير ، فإننا نعمم بالضرورة أن يمينه غير
يساره ، وأن الوحوة الذي منه يلي السماء ، غير الوحوة الذي منه يلي الأرض
وذلك يوجب كونها منقسمة . وهذا الوجه على احتضاره يفيد المطلوب

الثاني : إنا إذا فرضنا جوهراً ^(٣) بين جوهريين فإن المتوسط يماس ما على
يمينه ، بوجه غير الوجه الذي به يماس ما على يساره . وذلك يوجب الانقسام

الثالث : إن حاتب اليمين من ذلك المتوسط ، محكوم عليه بأنه يحاذي ما

(١) من (ط ، م)

(٢) جواهر (م)

على ليمين ، ولا يجادي ما على اليسار . وحانب اليسار منه محكوم عليه بضد ذلك . فلو كان اجانب الأيمن منه . غير الحانب الأيسر ، لزم أن يصدق التقيضان على الشيء الواحد . وإنه محال .

فهذا جملة الكلام في تقرير هذا الوجه

الحجة الثانية : أن نقول . إذا فرضنا خطأ مركباً من ثلاثة أجزاء ، وفرضنا حزنين على طرفيه ، بحيث بقي بينهما حلاء ، بمقدار الجزء الواحد . فنقول . كل واحد من هذين الجزئين الموضوعين على الطرفين ، قابل للحركة . والمانع من الحركة مفقود لأننا فرضنا ذلك المتوسط حالياً عن جميع العوائق . وإذا كان الشيء قابلاً للحركة ، وكان المانع من الحركة مفقوداً ، وجب أن تكون الحركة ممكنة . فإذا تحرك الجزءان ، الموضوعان على الطرفين معاً ، وجب أن يلفي كل واحد منهما نصف الجزء المتوسط من الخط الأسفل . بل نقول إن كل واحد من هذين الجزئين الصوقائيين ، يقع على متصل جزءين من الخط الأسفل . وحينئذ يلزم انقسام الأجزاء الخمسة جميعاً . ولقائل أن يقول : لا سلم أنه يمكن حصول حركة الجزئين الموضوعين على الطرفين معاً .

أما قوله : « إن كل واحد منهما قابل للحركة » والخير المتوسط فارغ ، والمانع مفقود ، فوجب صحة الحركة على كل واحد منهما . فنقول . هب أن كل واحد منهما قابل للحركة ، وأن المانع مفقود . فلم قلتم . إن هذا انقذر ، يقتضي إمكان تلك الحركة ؟ وبينه : أن الشيء كما يعتبر في إمكانه تحقق إمكانه في ذاته ، وانتفاء موانعه . فكذلك يعتبر في تحقق إمكانه حصول شرائطه . ولا شك أن حركة ذلك الجزئين مشروط بانقسام ذلك الجزء المتوسط من الخط الأسفل ، ويتقدير أن لا يكون ذلك الجزء منقسماً ، كان شرط إمكان حركة الجزئين الموضوعين على الطرفين قائماً^(١) . وإذا كان الشرط قائماً ، وإذا كان المشروط ممتنعاً . فثبت . أن القطع بإمكان حركة ذلك الجزئين ، لا يمكن عند

(١) دليلاً (م)

القطع بانقسام ذلك الجزء المتوسط فلو أنشأ كون الجزء المتوسط مقسماً ،
يكون ذيك الحزوين قابليين للحركة . نزم الدور وهو باطل

الذي يقوى هذا السؤال وحيهان .

الأول إن القائلين بإثبات الخلاء خارج العالم ، استدلوا عليه . وقالوا
الواقف على طرف العالم ، هل يمكنه مد اليد إلى الخارج أو لا يمكنه ذلك ؟ فإن
أمكنه ذلك ، فقد حصلت الأحبار العارضة خارج العالم . وإن لم يمكنه ذلك ،
فقد حصل خارج العالم جسم يمنع من ذلك وإذا حصل الجسم خارج العالم ،
فقد حصلت الأحبار خارج العالم ثم إن العلاسعة القائلين بنهي الخلاء حرج
العالم ، أحابوا عنه وقالوا : إنه يمنع منه مد اليد [إلى خارج العالم . إلا أن
ذلك الامتناع ليس لأن جسماً حصل خارج العالم ، فمنع من اليد^(١)] إليه
ولكن لأجل أن مد اليد مشروط بحصول الأحبار فإذا لم توجد الأحبار خرج
العالم ، لا جرم امتنع مد اليد إلى خارج العالم لا لأجل قيام المانع ، بل لأجل
فوات الشرط .

إذا عرفت هذا فنقول إذا عقلنا هذا الكلام فلم لا يجوز أيضاً أن
يقال إنه يمنع حركة الحزوين الموصوعين عن الطرفين معاً ، لا لقيام المانع ،
بل لفراغ الشرط . وهو أن حركتها معاً مشروط بانقسام المسافة فها لم يوجد
هذا الشرط ، لا جرم فاق الإمكان لفراغ الشرط

الوجه الثاني في بيان تقوية هذا السؤال إن العلاسعة اعتقدوا أنه لا بد
وأن يحصل بين الحركة الصاعدة والهابطة للحجر . سيكون فإذا قيل لهم لو
قدرنا نزول جبل في غابة العظيمة من الهواء ، وانفق أنا زمينا المدرة إلى فوق
فحال انتهاء حركتها الصاعدة لو وصل ذلك الجبل السارل إلى تلك المدرة .
فلو وحسب سيكون تلك المدرة في الهواء لوجب أن يكون مكروها ماعداً لذلك
الحبل العظيم من النزول . ثم إن العلاسعة انزمو ذلك ، وقالوا : إن ثقل

(١) من (ط م)

ذلك الخبل ، وإن كان يوجب سروله ، إلا أنه لما وحب نقاء تلك المدرة في الهواء ، وكان يفتاقها في الهواء مانعاً من نزول ذلك الخبل العظيم ، لا حرم قننا بأنه يجب نقاء ذلك الخبل في الهواء وسكوته به

إذا ثبت هذا ، فنقول : فهذا الكلام يدل على أن مع حصول الموجب القوي ، قد لا يحصل الأثر ، لأجل قووت شرط من الخارج ، أو لقيام مانع من الخارج ، وإذا ثبت هذا ، فنقول : لم لا يجوز لي مسألتنا أن يقال : كل واحد من هذين الجزئين ، وإن كان قابلاً للحركة ، وكان العائق عن الحركة داثلاً إلا أنه تمتعت تلك الحركة ، لقووت شرط من شرائط إمكانها فهذا سؤال قوي

واعلم . أن العلاسفة ما داروا على هذا لسؤال ، ولم يشغلوا بالجواب الصحيح عنه

وأنا أذكر لأجلهم وجوهاً تدل على دفع هذا السؤال .

الوجه الأول . [بقول^(١)] إنه قد دل البرهان على أن أي خط مستقيم : فرض . فإنه يمكن أن يعمل عليه مثلث مساوي الأضلاع . إذا ثبت هذا ، فنقول . إذا فرضنا خطاً مركباً من جوهرين ، وجب جوار أن يعمل عليه [مثلث^(٢)] متساوي الأضلاع . وهذا إما يحصل إذا وضعنا جوهرًا ثالثاً على متصل الجوهرين الأولين وذلك يدل على أن وقوع الجوهر على متصل الجوهرين ، يجب أن يكون ممكناً . حيث قد يزول قولهم : إنه يمتنع حركة الجزئين ، لأجل امتناع وقوع الجوهر على متصل الجوهرين . واعلم . أننا إذا تأملنا ، علمنا : أنه لا يمكن عمل المثلث المتساوي الأضلاع ، إلا بوقوع^(٣) الجوهر على متصل الجوهرين [وبيانه : أن المثلث الأول إما يحصل بوضع الجوهر الواحد على متصل الجوهرين^(٤)] والمثلث الثاني إما يحصل إذا

(١) من (٢)

(٢) من (ط ، س)

(٣) وقوع (م ، ط)

(٤) لعبارة مكررة في (م)

وصلنا خطأ مركباً من ثلاثة أجزاء ، بأحد أصلاح المثلث المذكور ، بحيث يقع كل واحد من تلك الأجزاء على متصل جزئين من الأجزاء ، الحاصلة في هذا الخط المركب من الأجزاء الأربعة . ونفس عليه سائر المراتب إلى ما لا نهاية له . وحيث يظهر أنه لا يمكن وجود مثلث متساوي الأضلاع من لأجزاء ، إلا ويقع كل واحد منها على متصل جزئين آخرين . وذلك يدل على أن هذا المعنى . يمكن . وإذا كان ممكناً ، فحيثك يندفع هذا السؤال ، عن ذلك للدليل .

الوجه الثاني في بيان أن المعنى الذي ذكرناه ممكن . أن نقول . لا شك أن أعظم الدوائر في الكرة : المنطقة . ثم لا نزال الدوائر تتصاغر مرتبة فمرتبة ، حتى تنتهي إلى القطبين . إذا عرفت هذا ، فنقول . إن تقدير أن تكون المقادير مؤلفة من الأجزاء التي لا تتجراً [كانت المنطقة مؤلفة من الأجزاء التي لا تتجراً] كانت المنطقة مؤلفة من لأجزاء التي لا تتجراً . والدائرة الثانية المتصلة بالمنطقة تكون أيضاً مؤلفة من لأجزاء التي لا تتجراً^(١) . وهكذا القول في جميع الدوائر . إذا ثبت هذا ، فنقول . إما أن يقال : [د^(٢)] كل جزء من أجزاء المنطقة ، فإنه يتصل به جزء من أجزاء الدائرة الثانية ، أو يقال . إن الجزء المعين من أجزاء الدائرة الثانية ، لا يتصل بالجزء المعين من المنطقة ، وإنما يقع على موضع اتصال جزء بجزء آخر من المنطقة . والأول باطل . وإلا لزم أن يكون مدار الدائرة الثانية ، مسارياً لمدار الدائرة الأولى العظيمة ، التي هي المنطقة . وحيث لا تتولد الكرة من مثل هذا التركيب ، وإن تتولد الأسطوانة . ولما نزل هذا القسم أعني القسم الثاني . فذلك [بوج^(٣)] وقوع الجوهر الواحد ، على متصل الجوهرين . وذلك هو المطلوب .

الوجه الثالث في بيان أن الأمر الذي ذكرناه ممكن . هو أننا في الحجة الثالثة لنينا بالقلاسة : نرين بالسرهم البقي . أن وقوع الجوهر على متصل

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

(٣) نقطة (م)

(٤) وديك وقوع (م)

الجوهرين : واقع . وإذا كان كذلك ، فحيثذ يرول هذا الإشكال

الحجة الثالثة للفلاسفة من الوجوه المبينة على المماسية والملافة أن
نقول : إذا ركبنا خطاً من أربعة أحرء ، ووضعنا فوق طرفه الأيمن جزءاً ،
ووضعنا فوق طرفه الأيسر جزءاً ، ووضعنا فوق طرفه الأيسر جزءاً آخر ثم
فرضنا : أنه ابتداء هذان الأحرء بالحركة ، وانتهيا إلى آخر الخط دفعة فها
قد مر كل واحد من هذين الحزمين بصاحبه ويمتنع أن يمر كل واحد منهما
بصاحبه ، إلا إذا حصل التحاذي والتقابل بينهما . ومن المحال أن يحصل
التحاذي والتقابل ، إلا على متصلين الثاني والثالث . ومنى حصلت هذه
[الحالة^(١)] لزم القطع وقوع القسم والتحرئة في تلك الأجزاء وبهذا
الطريق ، ظهر أن ونوع الجوهر على متصل الجوهرين أمر ممكن .

واعلم أني رأيت جماعة من مشي الجوهر الفرد ، التزموا وقوع الطفرة
مها ورسموا . أن التحاذي سها ، بما يجب له تحرك كل واحد منها ، على
جميع تلك المسافة أما إذا قلنا بالطفرة ، لم يلزم ذلك وتقريره أنه إذا كان
لا بد في نفي الجوهر [الفرد^(٢)] من استمرار الطفرة قلنا أيضاً أن نلزمها
حتى يندفع عنا هذا السؤال وأما فنكروا للطفرة ، فقالوا : نت مهذا
لبرهان أنه يمكن وقوع الجوهر على متصل الجوهرين ، وبه يصح البرهان
الثاني كما تقدم . والله عزم

الحجة الرابعة قالوا : بما إذا فرصا صفحه مركبه من الأحرء التي لا
تتجراً ، ثم أشرق الشمس عليها فحيثذ يحصل الضوء في الوجه المقابل
للشمس من ذلك اسطح ، وبهي الوجه الآخر منه غير مشرق ومعلوم أن
الوجه المشرق المضيء ، معاير لما هو غير مشرق ولا مضيء ، وذلك يوجب
الانقسام ويمكن ذكر هذه الحجة بطريق آخر : فقال إن على القول بكون
الحسم مركباً من الأحرء التي لا تتحرزاً ، يكون الحسم مؤلفاً من سطوح

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

موضوعة ، بعضها على بعض فسطح الأعلى منها ، يكون بوجهه اعالي مائناً
عن سائر الأجسام ، وبوجهه الأسفل يكون متصلاً بالسطوح الدخلة في ذلك
الجسم والوجه الذي به حصلت المايه ، غير الوجه الذي [به ^(١)] حصلت
المماسه . وذلك يوجب حصول القسمة .

ويمكن ذكره على طريق ثالث : فيقال إن بتقدير كون الجسم مركباً من
الأجزاء التي لا تتجزأ ، يكون الجسم مركباً من سطوح موضوعة بعضها على
البعض فإذا أشرقت الشمس على الجسم ، فقد استثار وجهه وذلك الوجه
عباره عن أحد وجهي السطح الأعلى منه وأما الوجه الثاني من ذلك السطح ،
فإنه متصل بالسطح الأسفل منه ، وواقع في عمق ذلك الجسم فثبت : أن هذا
البرهان لا حاجة في تقريره إلى وجود سطح مؤلف من الأجزاء التي لا
تتجزأ ، بل هذا البرهان حاصل في جميع هذه الأجسام المحسوسة .

فهذا هو الكلام في تقرير هذه البراهين الأربعة على أقصى الرخوة

واعلم : أن حداً من المتكلمين ما أورد على شيء من هذه البراهين :
كلاماً ، يصلح لأد بلفتت إليه العاقل إلا أنا نقول للبحث فيه مجال .
وتقريره أنا بين أن هذه الحجة . نتج نتيجة باطلة بالاتفاق [وإذا ثبت هذا ،
ظهر بنا أنها حجة مغالطة ، وليست حجة حقيقية أما بيان أنها نتج نتيجة
باطلة بالاتفاق ^(٢)] فهو أنا نقول إن هذه الحجة لو صحت ، لأنتجت كون
الجسم مركباً من أجزاء لا نهاية لها بالفعل ومعلوم أن هذه النتيجة باطلة
أما بيان الأول . فلأن الجسم إذا لقي بأحد طرفيه شيئاً ، وبالطرف الثاني منه
شيئاً آخر ، فهذان الملاقاة متغيرتان بالفعل ، فوجب أن يكون محلهما
متغيرين بالفعل . ثم نقول هذان المحلان إن كانا عرضيين عاد انتسيم فيه ،
ولا يتسلسل من ينتهي آخر الأمر إلى وقوع الكثرة في ذات الجسم ، فميتشد
يتصف ذلك الجسم بالفعل ثم إن كل واحد من ذلك النصفين يلقي النصف

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

الثاني بأحد وجهيه دون الثاني . فوجب أن يتنصب ذلك النصب أيضاً بالفعل . فإن كان ذلك الجسم قابلاً لانقسامات لا مهابة لها لوجب أن يحصل فيه أجزاء لا مهابة لها بالفعل على الوجه الذي بيناه . إلا أن هذا القول باطل باتفاق الحكماء . فثبت أن التسجّه التي يجب لزومها من هذه الحجة قول باطل باتفاق الحكماء . والذي يريد الحكماء إثباته ، فإن هذه الحجة لا يفيد ولا توجهه [فثبت^(١)] أن هذه الحجة حجة مغالطية باطلة

فإن قال قائل . هب أن مقصود الحكم لا يحصل من هذه الحجة ، إلا أن أقواماً آخرين لو عسكوا بها في إثبات أن الجسم مؤلف من أجزاء غير متناهية بالفعل ، فكيف الجواب ؟ فنقول : إن هذه الحجة لا تعتمد أيضاً هذا المطلوب وذلك لأن من قال بالكثرة ، فسواء كانت تلك الكثرة مناهية أو غير مناهية فإنه لا بد وأن يعترف بوجود الواحد فيها . لأن لكثرة عبارته عن مجموع الوحدات ، بدون حصول الوحدة . فالفائزون يكون الجسم مركباً من أجزاء غير متناهية ، لا بد وأن يعترفوا بوجود أشياء ، يكون كل واحد منها في نفسه واحداً . إلا أن الحجة المذكورة تنطّل وجود الواحد . لأن أي شيء فرض كونه واحداً ، فإنه لا بد وأن يلقي بحبه غير ما يلقاه بساره . فيكون منسباً فلا يكون^(٢) الواحد واحداً . فثبت أن هذه الحجة توجب حصول الكثرة بالفعل [ولما أوجبت حصول الكثرة بالفعل ، فقد أوجبت حصول الواحد بالفعل . ولكنها تجمع حصول الواحد بالفعل^(٣)] بالطريق الذي ذكرناه . وإذا منع من حصول الواحد بالفعل ، فقد منعت من حصول الكثرة . فثبت أن هذه الحجة توجب القول بحصول الكثرة ، ونمنع من القول بحصول الكثرة فهي حجة تفيد نتائج متناقضة . فهي حجة مغالطية ، لا حجة بقرينة . وهذا القدر يكفي لبيان أن هذه الدلائل بأسرها : وجوه باطلة ، غير حقيقية ، ولا يقينية . وهذا القدر كاف لبيان ضعفها وسقوطها

(١) من (ط ، س)

(٢) يكون (م)

(٣) من (ط ، س)

ثم يقول : كذب النتيجة يدل على اشتغال القياس على مقدمة كاذبة .
فليطلب أن المقدمة الكاذبة ما هي ؟ فنقول : فه احتمالان

الأول أن يقال . هذه الحجة مسبة على أن تلك الأجزاء متلاقية
متماصة ، وذلك باطل عندنا فإن الحق عندنا أن كل جوهر فهو مختص بجوهر
نفسه ، ولا تعلق له البتة بالجوهر الآخر لا بالماسية ، ولا باللاقاة . بل الحق
أن الجوهرين إذا وقعا بحيث لا يمكن أن يتحللها ثالث ، مميّنها بالمتلاقيين
والمتماسين وبالتحاويرين والمتصلين . وإن وقعنا بحيث يمكن أن يتحللها
ثالث ، مميّنها بالمتناعدين والمتفرقين والمتساينين . أما أن يحصل لللاقاة
والمماسية . مفهوم آخر سوى ما ذكرناه ، فهذا مجموع ولا يقال إن صريح
العقل يحكم بأن الجوهرين إذا وُجدا ، بحيث لا يمكن أن يتحللها ثالث ، فإنه
يكون أحدهما ملائياً للآخر ، ومماساً له . لأننا نقول إن عسيم باللاقاة
والمماسية ، نفس كونهما وقعين ، بحيث لا يسمي بينهما فرقة ، ولا شيء مغاير
فهذا معقول . لا أن على هذا لتقدير لا يبقى لقولكم إنه تماس بأحد وجهيه
ما على عييه ، وبالوجه الثاني ما على يساره . مفهوم زائد . وإن عنيتم به أمراً
آخر وراء ذلك ، فهو مجموع . ولا يمكن أن لوهم والخيال ، يحكم فيه بحصول
أمر زائد . إلا أن مذهبكم . أن حكم الوهم والخيال غير مقبول . ألا ترى أن
صريح العقل يحكم بأن الواقف على طرف العالم ، لا بد وأن يميز الحاسب الذي
بجاذبي وجهه من الجانب الذي بجاذبي قفاه . ثم إنكم ذكرت أن ذلك من عمل
الوهم والخيال ، وأنه لا عبرة به التـ . فلم لا يجوز أن يكون الأمر ههنا أيضاً
كذلك ؟

وأيضاً فأنتم لما رعمم . أنه لا بد وأن يحصل بين صعود الحجر
والقصر ، وبررله بالطبع . سكوت فإذا قبل لكم لو قدرنا أن جبلاً عظيماً ،
كان يرسل من السماء إلى الأرض في تلك اللحظة . علو كان ذلك السكون
واجباً ، لزم أن يكون سكوه موجباً لسكون ذلك الجبل السار . ثم إنكم
الترمت ذلك ، وقلتم هذا ، وإن كان الوهم لا يقله ، والخيال لا يساعد
عليه ، إلا أن الرهان اليهبي لما سألنا إليه ، وحج الترامه فكذا ههنا :

الدلائل التي ذكرناها في إثبات الجوهر المفرد : دلائل يقينية لا قبل الشك ثم إن تلك الدلائل توجب القول بسمي الملائقة ، وبسمي التماس . وهذا وإن كان على خلاف حكم الوهم والخيال إلا أنه لا بد من المصير إليه ، والاعتراف بحصوله

السؤال الثاني لم لا يجوز أن يقال : الملائقة والملائقة من باب السب والإضافات ؟ والأمور السمية الإضافية ، لا وجود لها السمة في الأعيان ، بل في الأذهان . فوجب أن يكون واختلافات الملائقات ، توجب وقوع انقسامه في الأذهان . لا في الأعيان . وعلى هذا التقدير فإنه لا يلزم وقوع انقسامه في الأعيان . فتفتقر في تقرير هذا السؤال إلى تقرير مقدمات :

فالمقدمة الأولى . إن الملائقة والملائقة من باب السب والإضافات وظاهر أن الأمر كذلك . فإن التماس سبه بخصوصه حاصله بين شيئين متمايزين

والمقدمة الثانية : يبين أن السب والإضافات لا وجود لها في الأعيان . وإدليل عليه . أن نقول . مسمى السب لا وجود له في الأعيان فالسمة المخصوصة ، وجب أن لا يحصل لها وجود في الأعيان أما بيان أن مسمى السمة لا وجود له في الأعيان : هو أنه لو كان [هذا^(١)] المسمى موحوداً في الأعيان ، لكان [كل^(٢)] ما كان من باب السب والإضافات ، موحوداً في الأعيان . إلا أن النسبة بتقدير وجودها في الأعيان ، كانت صفة قائمة في المير فتياها بالمير ، وحلها في المحل ، يكون نسبة لذاتها إلى ذلك المحل ، فتكون نسبة السمة زائدة عليها ولزم السلسل ثبت أن مسمى السب لا وجود له في الأعيان وإذا ثبت هذا ، وجب أن لا يحصل لنوع من أنواع النسبة وجود في الأعيان أي نوع عرض من أنواع السمة وإذا كان مسمى النسبة محملاً لا وجود له في الأعيان ، كانت الكيفية القائمة ، والمخصوصة القائمة به غير

(١) من (ط ، س)

(٢) من (م)

مرجوة في الأعيان . وإلا لزم قيام الصفة الموجودة ، بالوصف المعلوم . وهو محال . فثبت أن النسبة الخاصة لا وجود لها في الأعيان . وكذا قد بينا أن التماس والتلاقي من باب اسب والإصافات فيرم أن يقال إن التماس والتلاقي من الأمور التي لا وجود لها في الأعيان . وإذا لم تكن لها وجود في الأعيان ، امتنع أن يكون اختلاف المماسات موجباً وفعو الكثرة في الأعيان وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يلزم أن يكون^(١) الجزء الموجود في الأعيان مقسماً

السؤال الثالث . لو سلمنا أن التلاقي والتماس ، حاصل في الأعيان وممكن أن ذلك يوجب أن يكون أحد وجهي الجزء ، معاًير للوجه الثاني منه لكن لم لا يجوز أن يقال هذان الوجهان عرضان قائمان بذلك الجزء والتعدد إنما وقع في العرضين القائمين بذلك الجزء . أما أن يقع التعدد في نفس ذلك الجزء في ذاته ، فهذا مجموع ؟ لا يقال . الأعراض يستحيل عليها الملاقاة والمماس ، وذلك يوجب أن يكون الوجهان الحاصلان في الجزء متوسط حريين مت . لأننا نقول . لا سلم أن الأعراض يمسح عليها الملاقاة والمماس . وبما : وهو أن عندكم الأحسام إنما تتلاني بالسطوح ، والسطوح إنما تتلاني بالخطوط والخطوط إنما تتلاني بالنقط . ثم [ن] مذهبكم : أن السطوح والخطوط والنقط أعراض . فثبت . أن المحكوم عليه بالتلاقي على مذهبكم ليس إلا الأعراض . وإذا ثبت هذا فنقول . دليلكم يقتضي أن يكون أحد حاسبي الجوهر معاًيراً للجنب الثاني منه . وعندكم . كثرة الجوانب لا معنى لها ، إلا كثرة الأعراض ولصفات . وأما وقوع الكثرة في الذات فكيف يلزم ؟

والذي يؤكد ما ذكرناه : هو أن انعطية في الزكر سامت جملة لفظ ، التي يمكن فرضها في الدائرة . بل هي سامته لجميع النقط المفترضة في جسم . اعلم . والدليل عليه : أن « أفنديس » ذكر في مصادرات المقالة الأولى « إن لنا أن يصل بين كل نقطتين خطاً مستقيماً » وهذا يدل على أن كل نقطة تفرض ،

(١) كرون (ط م)

(٢) م (م)

فإنها تكون مسامحة لجميع النقط التي يمكن فرضها في جميع اجسام العام
إذا ثبت هذا فنقول إن كون النقطه الواحدة ، محاذيه لجميع النقط
المفترضة في العالم ، لا يدل على كون النقط منقسمة ، وما ذك ، إلا لأن
المحاداة والمسامحة أمور إضافية ، وكثيره الإصابات لا نوجب وقصر انكثره في
الذات ، وإذا ثبت هذا ، فلم لا يجوز أن يكون الحال في اختلاف المماسه
واقعا على هذا الوجه ؟ والله أعلم .

الفصل الثاني
في
الدلائل المذكورة
في نفي الجزء الذي لا يتجزأ
المبنية على بطلان الحركات وسرعتها

اعلم أن القائلين بالجزء الذي لا يتجزأ اتفقوا على أنه لا معنى لكون الحركة بطيئة إلا أن الجسم يتحرك في بعض الأحيان ، ويسكن في بعضها ، فتختلط الحركات بالسكات . فالجسم يدرك [أن^(١)] ذلك المختلط حركة موصوفة بالبطء . كما أنا إذ مسحنا الأسعدح ، وسحقنا المداد وحلصنا بعض تلك الأجزاء بالبعص يائساً فإن القوة الماصرة تدرك ذلك الجسم المخلوط ، بلون متوسط بين لسواد والبياض لا لأجل أنه حصل هناك لون متوسط لأننا فرضنا كون تلك الأجزاء يائسة وإذا كانت يائسة فقد بقي الجزء الأسود على سواده ، والجزء الأبيض على بياضه إلا أن تلك الأجزاء لما كانت في غاية الصغر ، عجزت عن الوقوف على كل واحد منها بصفتها المخصوصة وإنما حصل له الشعور بذلك المجموع فلا جرم أدرك ذلك المجموع على لون متوسط بين السواد والبياض . فكذلك ههنا لما تحرك الجسم في بعض الأحيان ، ويسكن في بعضها ، وعجزت عن الوقوف على كل واحد منها بمبته ، لا جرم أحس بالأمر المختلط من الحركة والسكون . وذلك هو الحركة البطيئة

وأما القائلون بنفي الجزء الذي لا يتجزأ^(٢) [فقد اتفقوا على أن

(١) من (م)

(٢) من (م)

الحركة البطيئة : حركة في جميع الأحيان وأل البطء كيفية قائمة بالحركة

إذا عرفت هذا ، فنقول حجاج المائلون بنفي الجزء الذي لا يتحرراً . فقالوا ثبت بالدليل أن الحركة البطيئة ليس بطؤها لأجل تخلل السكّنات فيها وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون القول بإثبات الجزء الذي لا يتحرراً باطلاً .

أما تقرير المقام لأول وهو أن بطء الحركات لا يمكن أن يكون لأجل تخلل السكّنات فيدل عليه وجوه

الأول : إنا إذا فرضنا فرساً شديداً العدو ، بحيث يسير من البكرة إلى انظهر ، عشرين فرسخاً فنقول والملك الأعظم قد دار في مثل هذه المدة : رمع مداره . فلو كان البطء عبارة عن تخلل السكّنات ، لكان مقدار زيادة سكّنات هذا الفرس على حركاته ، مساوياً لمقدار زيادة حركات الملك الأعظم على حركات هذا الفرس . لكن من المعلوم أن زيادة حركة الملك الأعظم ، على حركة الفرس أكثر من ألف ألف مرة . فيلزم أن تكون زيادة سكّنات هذا الفرس على حركاته كذلك ولو كان الأمر كذلك ، لما ظهرت هذه الحركات العلوية ، في أثناء هذه السكّنات^(١) الكثيرة . فوجب أن لا تظهر تلك الحركات أصلاً في الحس . وحيث كان هذا البالي كاذباً بل كان الحق هو صده ، وهو أنا لا نحس الشئ شيء من السكّنات ، وإنما نحس بالحركات المتوالية المتعاقبة علمنا أن التفاوت الحاصل بين سرعة حركة الملك ، وسرعة حركة الفرس ، ليس لأجل تخلل السكّنات . وذلك يفيد انقطع بأن حصول البطء في الحركات ، لا يمكن أن يكون لأجل تخلل السكّنات .

الوجه الثاني في إثبات هذا المطلوب : وهو أن يعلم أن الجسم كلما كان أشد ثقلأ ، كان أسرع سرولأ فإذا فرضنا : أن الجسم قد بلغ في الثقل إلى حيث تكون حركته خالصة عن السكرات ، ثم فرضنا أنه بعد ذلك ، صار أثقل مما كان ، وجب أن تصبح حركته أسرع مما كانت قبل ذلك فهما حصل

(١) الحركات (٢)

التفاوت بين هاتين الحركتين في السرعة وابطء ، لا نسب تحليل السكيات .
وهو المطلوب

والوجه الثالث . إن لثقل بوحب الزرل . فإذا كان الثقل موجباً
للزول ، وأنه ساق في جميع الأوقات ، امتنع أن يوجب الحركة في أجزاء
المسافة . ثم إنه يعيب بوجب السكون في جزء آخر ، من غير تفاوت بين الحركتين
الينة . فثبت : أن لقول سكونه باطل . وإذا ثبت هذا ، طهر أن التفاوت بين
الحركة البطيئة والسرعة ، لا يجوز أن يكون لأجل تحليل السكيات

الوجه الرابع . إنا إذا أخرجنا من مركز الرحي ، إلى محيطه خطاً واحداً ،
فإنه يجب أن يهرص في ذلك الخط نقط كثيرة . فإذا استدارت الرحي ، ارسم
من كل واحدة من تلك النقاط دائرة . وكل نقطة كانت أقرب إلى المركز فإن
الدائرة المرسمة منها أصغر ، وكل نقطة كانت أقرب إلى المحيط ، كانت الدائرة
المرسمة منها أعظم .

إذا ثبت هذا ، فنقول : إذا استدارت الرحي . فقد استدارت الدائرة ،
التي هي طرفي الرحي ، واستدارت أيضاً الدائرة القريبة من القطب . فلما أن
يقال كلما تحركت الدائرة العظيمة جراً ، فقد تحركت الدائرة الصغيرة جراً
وذلك محال لأنه يلزم أن يكون مدار الدائرة [الصغيرة مساوياً لمدار الدائرة
العظيمة . وهو محال وإما أن يقال إن الدائرة^(١) العظيمة تتحرك جراً مع
أن الدائرة الصغيرة لا تتحرك التة وهذا محال أيضاً لأنه يوجب وقوع
التشاكل بين أجزاء الرحي وهو محال وإما أن يقال كلما تحركت الدائرة
العظيمة ، فإن الدائرة الصغيرة تتحرك حركة أبطء من حركة الدائرة العظيمة .
وهذا هو الحق . وبه يوجب القطع بأن التفاوت بين السطى والسرعة ، ليس
لأجل تحليل السكيات وهو المطلوب

الوجه الخامس وهو أن الذي ذكرناه في حركة الرحي ، يذكره في

(١) من (ط)

استدارة المثلث . ويلزم أنه كلما تحركت المنطقة ، فإن الدائره القريبة من القطب ، قد تحركت بحركه أبطأ [منها^(١)] وذلك هو المطلوب .

الوجه لسادس . وهو أما إذا فرضنا قرجاراً ، له شعب ثلاثه فوضعا شعبه منه على مركز الدائره ، والشعبه الثانيه على دائرة مدارها حمسون جزءاً ، والشعبه الثالثه على دائرة مدارها مئة جزء . فعندما تتحرك الشعبة الثالثه المحيطه جزئين ، رجب أن تتحرك الشعبة المتوسطه جزءاً واحداً على [قياس^(٢)] ما ذكرنا في الرحي وفي الصدك . وذلك بوجوب حصول البطء . لا سبب لتحلل السكيات

الوجه السابع . إنا إذا عرربا حشيه في الأرض . فإذا طلعت الشمس وقع لها ظل على الأرض ، ثم كلما ازداد ارتفاع الشمس ، انتقص طول الظل فيما أن يقل . كلما ارتفعت الشمس جزءاً ، انتقص من الظل جزء . وهو محال . لأنه يلزم أن يكون طول الظل ، مساوياً لمدار الفلك . وهو محال . وإما أن يقال . قد ترتفع الشمس جزء ، مع أن الظل ينفي بحاله ، ولا يتمص منه شيء . وذلك محال . وإما أن يقال : كلما ارتفعت الشمس جزءاً ، يتمص من اطل أقل من جزء . وذلك يرجب القطع بأن التفاوت بين السريع والبطيء ، لا يكون بسبب تحلل السكيات

الوجه الثامن . إن الإنسان العاقل ، قد يمشي مشياً بطيئاً فلو كان البطء عبارة عن كونه ساكن في بعض الأحيان ، ومتحركاً في بعض . فمن المعلوم أن تلك الحركه البطيئه عبارة عن لحركات المحتلطة بالسكونات ، لكان ذلك الإنسان قد فعل ناحييره في بعض الأحيان حركه ، وفي بعضها سكواً [لكن^(٣)] من المعلوم : أن الفعل الاختياري لا يحصل إلا بالقصد والاختيار .

(١) من (ط ، س)

(٢) من (م)

(٣) من (ط)

والفعل الحاصل بالقصد (الاحتياز ، لا يحصل ، لا مع العلم ، بالفعل المقصود ،
والأمر المطلوب

فكان يجب فيمن يمشي مشياً بطيئاً ، أن يعلم بالضرورة أنه متحرك في
الحيز الفلاحي ، وأنه وقف في الحيز القلاحي . لأن الفعل الذي فعله يقصده
واختياره ، لا بد أن يكون عالماً بأنه كيف اختاره ؟ وكيف أوحده ؟ ولما مكن
الأمر كذلك ، بل الذي يمشي مشياً بطيئاً ، يعتقد أنه متحرك في جميع
الأحوال ، مع صفة البطء . علمنا : أن البطء في الحركة ، لا يمكن أن يكون
لأجل تحلل السككات

واعلم . أن ههنا وحوهاً كثيرة ، يسدل بها الفائلون بئسات انطمرة .
وبعض نقلهم ، ويبين أنها دالة على أنه قد توجد حركتان حاليتان من تحلل
السككات ، مع أن إحداها أسرع من الأخرى . وحيث تصير تلك الوجوه كلها
دالة على أن البطء ليس لأجل تحلل السككات . فثبت بهذه الوجوه أن
التفاوت بين الحركة السريعة والبطيئة ، ليس لأجل تحلل السككات . وإذا ثبت
هذا ، فنقول . وحب أن يكون الجسم قابلاً للتقسمة إلى غير النهاية ، وأن يكون
الزمان أيضاً قابلاً للتقسمة إلى غير النهاية . وللدليل عليه . أن المتحرك السريع ،
إذا تحرك على جوهر واحد ، في قدر من الزمان . فهي مثل ذلك الزمان ، إذا
تحرك المتحرك البطيء على جوهر واحد ، لزم أن يكون لبطيء مثل السريع .
وهو محال . فوجب أن يتحرك المتحرك البطيء في مثل تلك المدة على أقل من
الجوهر لوحد . وذلك يوجب انقسام الجوهر . وأيضاً : المتحرك البطيء إذا
تحرك على جوهر واحد ، في قدر من الزمان . فالسريع إما أن يتحرك على الجوهر
الوحد ، في مثل ذلك الزمان ، أو في أقل منه . ولأول [باطل^(١)] . وإلا لزم
أن يكون السريع مثل البطيء . وإنه محال . ففي الثاني وهو أن السريع يتحرك
على الجوهر الواحد ، في أقل من الزمان ، الذي يتحرك البطيء فيه على الجوهر
الواحد . فثبت أن السريع والبطيء إذا تسارعا في الزمان ، كانت مسافة

(١) من (ط ، س)

البطيء أقل ، فتقسم المسافة . وأيضاً السريع والبطيء [د تساوي في المسافة ، كان زمان السريع أقل ، فيقسم الزمان وهذا الطريق يظهر أن المسافة قاسية للقسمة 'بدأ' وأن الزمان قابل للقسمة 'أبدأ' (٣)] وهو المطلوب .

بهذا تمام الكلام في تقرير هذه الحجة

قال المتكلمون : البطء لا يمكن حصوله إلا لأجل تحلل السكتات والدليل عليه إنا يبين بالدلائل الكثيرة القاهرة أنه لا معنى لمحركة إلا حصولات متعاقبة ، في أحبار متلاصقة وإذ ثبت هذا ، فنقول : البطء . إما أن يحصل حال دخول ذلك الشيء في الوجود ، وإما أن يحصل بعد دخوله في الوجود . والأول باطل لأننا نذكرنا الدلائل الكثيرة في شأن أن الشيء اسواحد ، يتمتع أن يدخل في الوجود ، على سبيل المهله والتدريج . بل إنما يدخل في الوجود دفعة واحدة . وإذا كان كذلك ، امتنع حصول البطء والسرعة في هذه الحالة ، وإذا بطل هذا ، بقي أن البطء والسرعة إنما يحصل بعد دخول الشيء في الوجود . فإنه إن بقي ذلك الشيء بعد دخوله في الوجود ، فذلك هو السكون . فيكون حصول البطء لأجل حصول ذلك (١) السكون . وإن كان ذلك الشيء بعد دخوله في الوجود لا يبقى ، بل يفي (٢) دفعة واحدة ، ويحدث بعده شيء آخر ، بشرط أن يكون حدوثه أيضاً دفعة واحدة هو السريع ، الذي لا يعقل وجود سريع أسرع منه ، فثبت عما ذكرنا : أن قول من يقول : به توحد حركة أسرع من حركة ، لا لأجل تحلل السكتات مفرغ على قول من يقول : إن الحركة عبارة عن حدوث على سبيل التدريج .

ولما ثبت هذا ، يجب أن نحجب عن الوجوه التي تمسكوا بها .

أما الوجه الأول وهو قوله : لو كان بطء الحركات ، لأجل تحلل السكتات ، لوجب أن تكون حركات الفرس الذي يكون شديد العدو ، أقل

(١) مكررة في (م)

(٢) هذا (ط)

(٣) بل لا معنى (م)

من سكانه كثير» فنقول - هذا مسلم لا نزاع فيه أما قوله : «لو كان الأمر كذلك ، لوجب أن لا تظهر تلك الحركات الكثيرة ، فيما بين تلك السكنات» فنقول هذا غير مسلم وذلك لأن الحركات صفات موجودة وأما السكنات فإنها عبارة عن عدم الحركات والأعدام لا تكون محسوسة ولا مرئية البتة وعلى هذا التقدير ، فإن الحركات مرئية محسوسة ، والسكنات غير محسوسة البتة فلم يلزم ما ذكرتموه . وهذا بخلاف ما إذا اختلطت الأجزاء الموصوفة بالياض ، بالأجزاء الموصوفة بالسواد ، وكان الغالب هو الأجزاء الموصوفة بالسواد . وذلك لأن في هذه الصورة كلا اللونين أعني اسواد والياض محسوساً فيلزم ما ذكرتم أما ههنا فالحركة محسوسة^(١) . إما بالذات وإما بالعرض وأما السكون فإنه غير محسوس . فظهر الفرق .

وأما الوجه الثاني . وهو قولهم « إن الجسم إذا بلغ في الثقل ، بحيث صارت [حركاته »^(٢) عند الهوى خالية عن السكنات ، فإذا ارداداً ثقله ، وجب أن ترداد سرعة حركاته . فقد حصل التفاوت ههنا في السرعة والبطء ، لا لتحلل السكنات » فالجواب عنه إن المصفي إنما يعمل عمله إذا كان الأثر ممكن الحصول . فإذا بلغت الحركة في السرعة إلى حد معين ، لا يمكن الزيادة عليه لم يلزم من ازدياد الثقل ، ازدياد السرعة . فإن يثبت أن السرعة تقل الزيادة أبداً ، حصل مقصودكم إلا أن هذا هو أول المسألة .

لا يقال الدليل عليه . وهو أن الثقل الوافي بإيجاب السرعة الخالصة في الحركة تام لحصول تلك السرعة فإذا جعل ذلك الجسم أثقل مما كان ، فهذا انقذار رائد من الثقل لو انعد لكاد مستغلاً باقتضاء لا مؤثر فهو أيضاً محال لأن على التقدير الأول يلزم أن يقال لما جعل الجسم الثقيل ، أثقل^(٣) مما كان فإنه لا يبرل ولا يهوي وذلك محال وعلى هذا التقدير الثاني ، يلزم

(١) المحسوسة (م)

(٢) من (م)

(٣) أثقل أثقل (م)

حصول الممكن لا عن مؤثر وهو محال ولما بطلت هذه الأجسام كلها ،
فحيث لا يبقى إلا أن يقال إنه لما إرداد الثقل ، وجب أن تزداد السرعة في
الحركة . وحيث يحصل المطلوب .

هذا تمام تقرير هذا الكلام

ولفائل أن يقول لا شك أن الأصل متقدم في الوجود على انضمام
الريادة إليه . فلو غلب جسم في الثقل^(١) إلى حيث يجب أن تكون حركاته خالصة
عن محالطة السكات : متقدم على انضمام الريادة إليه . ولما كان الأصل متقدماً
في الوجود على هذه الزيادة ، لا جرم [كان^(٢)] الثقل الحاصل في الأصل ،
أولى بالافتضاء من الثقل الحاصل في الريادة .

وأما الوجه الثالث . وهو قولهم : ولما كان الثقل موحاً للزول والحوى
فلم^(٣) صار بحيث يوجب الحركة في بعض أجزاء المسافة ، ويوجب السكون في
البعض الآخر ؟ فنقول : إما أن تثبت كون السرعة أيضاً . فيها اجتماع هذين
الثقلان فالقدر الحاصل من [السرعة^(٤)] في الحركة إما أن يحصل هذين
المقدارين من الثقل ، أو يحصل أحدهما دون الثاني ، أو لا يحصل بواحد منهما ،
والأول باطل . لأنه يقتضي ونوع الأثر الواحد بمؤثرين مستقيمين بالافتضاء ،
وذلك محال لأن الأثر [مع^(٥)] المؤثر المستقل بالافتضاء يكون واحد
لحصول وما يكون واجب الحصول ، كان عباً عن غيره فإذا اجتمع على
لأثر الواحد مستقلاً مؤثراً ، لم أن يستغني بكل واحد منهما ، عن كل
واحد منهما . فيلزم أن يصدق على كل واحد منهما كونه محتاجاً إليه ، وكونه
مستغنياً عنه وإنه محال

وأما القسم الثاني : وهو أن تقع تلك السرعة بأحد المؤثرين دون الثاني

(١) الفعل (م)

(٢) ريادة

(٣) ملو (م)

(٤) من (ط ، من)

(٥) من (ط ، من)

فهو أيضاً باطل لأن كل واحد من الثقلين ، مستقل باقتضاء ذلك القدر من السرعة . فلو طرح أحدهما على الآخر ، في كونه مقتضياً لذلك الأثر ، لزم رجحان أحد طرفي الممكّن على الآخر لا مرجح وهو محال^(١)

وأما القسم الثالث - وهو أن يدّفع كل واحد منهما بالآخر ، ولا يحصل الأثر ، أو يحصل العالم ملاء أو تجوّز حصول الخلاء^(٢) فيه فإن قسا : بالملاء فلا شك أن الحجر البازل ، لا بد وأن يحرق اتصال الهواء فيه ، عند نزول الحجر ، ويتصلب وإذا كان كذلك ، فالهواء إذا اتصل وتند ، وبه الحجر ، وإذا وقف رأت تلك لصلافة ، فحيث ينزل ولا تزال هذه الأحوال تتعاقب ، ويسببها تتعاقب الحركات والسكنات . وأما إذا ألتفت داخل العالم ، فعلى هذا التقرير ، لا نقول : العالم كله خلاء . لأننا نرى أن الهواء إذا تموج فقد يملأ موج الهواء في القوة إلى حيث يقطع لجمال ، وهلم الصحور ، وبموج البحار والعدم المحض لا يكون كذلك ، وحيث يعود الوجه الذي ذكرناه على تقرير كون العالم ملاء .

نعم لو قدروا أحوالاً حالية عن جميع الأحسام على ذلك التقدير ، وحب أن يملأ نزول الحجر إلى أقصى درجات السرعة

وأما الوجوه الأربعة الباقية : وهي حركة الرّحى وحركة الفلك وحركة الفرجار ، وحركة الظل^(٣) ، فالجواب عنها سيأتي بعد ذلك .

وأما الوجه الثامن . فالجواب عنه أن يقال : لم لا يجوز أن يقال : إن لماشي حصل في أعصائه العجز والإعياء ، فلأجل حصول هذه الحالة ، يتوقف على بعض الأحياز . فإذا توقف قليلاً ، زال ذلك الإعياء ، وعادته القوة ، فيقوى على الحركة ، فلأجل هذا السبب ، يفعل ذلك الفاعل في بعض لأحياز : الحركة ، وفي بعضها : السكون ؟

وهي آخر الكلام في الجواب عن هذه الكلمات والله أعلم

(١) وإما محال (م)

(٢) الملاء (ط)

(٣) الظل (م)

الفصل الثالث

فني

حكاية وجوه

احتج بها من قال بالطرفة

وهي أيضا صالحة لأن يطع بها في اثباته قد
توجد حركتان حليتان عن معالفة السكتات.
مع أنه تكون أحدهما أشد صرعة من الأخرى

احتج القائلون بالطرفة بوجوه :

الأول : إن إذا قدرنا ثلاثة أجزاء متماسة ، على هذه [الصورة ^(١)]
١٠ ٣٠ ٤٠ ثم وضعنا [فوق ^(٢)] طرفه الأيمن جزءاً ، ثم تحرك هذا الخط
بكلينه ، بحيث دخل الألف مكاناً حديداً ، ودخل الباء في مكان الألف ،
ودخل الحيم في مكان الباء ثم قدرنا : أن عند حركمة الألف إلى المكان
الجديد ، تحرك ذلك الجزء الفوقاني ، من الألف إلى الجانب الأيمن أبصاً فهذا
الجزء بعد هذه الحركة ، حصل في حيز لهذا الجزء إما ^(٣) أن يحصل فوق
المكان الجديد الذي دخل الألف فيه ، أو وصل إلى حيز آخر على يمين ذلك
الحيز . والأول باطل وإلا لزم أن يعدل : إنه لم يتحرك من بماسة الألف . لكننا
قد فرضناه متحرك عنها ، فبقي الثاني . فعلى هذا التقدير يكون الجزء الفوقاني ،

(١) من (ط) ولدورث الثلاثة في (م) مكتوب عليهم ٨ ، ٣ ، ١

(٢) من (م)

(٣) إما (م)

قد تحرك في حيزين ، حال ما تحرك [الجزء^(١)] السعلائي في حيز واحد
وعند هذا قل الفائلون بالطمرة : إن هذا يدل على القول بالطمرة
وأما لفلاصة فإنهم احتجوا بهذا الكلام على إثبات أمور

أحدهما . إن هذا يدل على أن الزمان قابل للقسمة [أبدأ^(٢)] وذلك لأن
في الزمان الذي تحرك الجزء التحتاني في حيز واحد ، فقد تحرك الجزء العلوي في
حيزين فيكون ذلك الزمان منقسماً إلى قسمين .

وثانيها : إن هذا يدل على أن المسافة قابلة لنفسه أبداً وذلك لأن
الزمان لما كان منقسماً ، وقد تحرك فيه الجزء السعلائي ، في حيز واحد فالواقع
في نصف ذلك الزمان ، هو الحركة على نصف تلك المسافة . فليرم كون تلك
المسافة منقسمة

وثالثها : إن هذا يدل على أنه قد توحد حركتان حاليتان ، عن مخالطة
السكنات مع أنه يكون إحداهما أسرع من الأخرى . لأن ههما حركة الجزء
التحتاني ، حالية عن مخالطة السكنات . وكذلك أيضاً حركة الجزء العلوي
حالية عن مخالطة السكنات ، مع أن حركة الجزء العلوي ، أسرع من حركة
الجزء التحتاني .

فهذه^(٣) الحجة أدات هذه المطالب الثلاثة .

الحجة الثانية أن يقول ليكن الخط المصوص بحلله الأول ، وعلى
صفته المذكورة إلا أنه عندما تحركت كله ، انطى إلى الجانب الأيمن ، تحرك
الجزء العلوي إلى الجانب الأيسر فنقول : إن الجزء العلوي لما انتقل من محاسنه
الألف إلى الجانب الثاني فإما أن يصير ملاقياً للباء أو للجيم والأول باطل ،
لأن على هذا التقدير ، قد دخل الباء في مكان الألف . فالجزء العلوي سوفي

(١) من (ط)

(٢) من (س)

(٣) لأن هذه الحجة (م)

ملاقياً للباء ، لزم أن يقال : إنه دخل الباء في مكان الألف . والجزء العوقاني لو بقي ملاقياً للباء ، لزم أن يقال : إنه لم يتحرك البتة . لكننا قد فرضناه متحركاً على مصادرة حركة الخط الأسفل . ولا بطل هذا ، ثبت أن الجزء العوقاني يصير عند هذا الفرض ملاقياً للجيم . والجزء العوقاني قد انتقل من الجزء الأول إلى الجزء الثالث ، حال ما انتقل الجزء التحتاني من الجزء الأول إلى الجزء الثاني . وحيثما تحصل المطالب الثلاثة المذكورة في الوجه الأول .

الحجة الثالثة . [إن^(١)] الشر الذي عمقها مائة ذراع . إذا كان في منتصفها خشبة ، وعلق عليها حبل مقداره خمسون ذراعاً ، وعلق بالطرف الآخر من الحبل : دلو . فإذا أرسلك حلاً حر مقداره خمسون ذراعاً من رأس الشر ، وشددنا بالطرف الثاني من هذا الحبل الثاني معلقاً . فإذا علقنا ذلك المعلق على طرف الحبل الأول . ثم حررناه إلى رأس الشر فإن الدلو ينتهي من أسفل الشر إلى أعلاه في الزمان الذي ينتهي المعلق فيه ، من وسط الشر إلى أعلاه . وذلك يفيد لقولنا الطاهر ، عند من يقول : . أو كون إحدى المركبتين أسرع من الأخرى ، مع حلول كل واحد منهما عن مخالطة السكبات

وأعلم : أما إذا قدوتنا بشر^(٢) [يكون طولها ، مقدراً ينتهي عند النصف ، إلى الواحد مثلاً . قدوتنا بشر^(٣)] طولها أربعة وستون ذراعاً . فإذا نصف هذا الشر بالخشبة المذكورة بنصفين ، بحيث يكون طول كل واحد من هذين النصفين اثنين وثلاثين ذراعاً . ثم نصفنا النصف الفرقان ، وجعلنا في منتصفه خشبة ، بالنصف المذكورة وعلماً عليه حلاً ، مقداره ستة عشر ذراعاً ، ثم علقنا على أسفل معلق ، على طرف الحبل الأول ، ثم نصفنا النصف الفرقان ، بالطريق الذي تقدم . وعملنا بالنصف الباقي ما ذكرناه ، إلى أن ينتهي إلى الذراع الواحد . فإذا أخذنا حلاً بمقدار ذراع ، وعلقنا على طرفه معلقاً . وأرسلناه إلى الشر ، وعلقنا معلقة بالحبل المستود بالخشبة لأولى . فإذا

(١) من (س)

(٢) من (م)

انحر ذلك المعلق إلى رأس الشئ ، انحر الدلو من أسفل البئر إلى أعلاه . هي
الزمان الذي تنقل المعلق الأعلى إلى رأس الشئ وهو مقدار ذراع انتقل الدلو من
أسفل البئر إلى أعلاه ، وهو أربعة وستون ذراعاً .

واعلم أنا لو فرضنا طول الشئ مائة ألف ألف ذراع ، وعملنا العمل
المذكور ، فإنه حال ما يتحرك المعلق الأعلى شبراً ، فإنه يجب أن ينتقل الدلو
من الأسفل إلى الأعلى مع كون تلك المسافة مائة ألف ألف ذراع

وإذا عرفت ذلك ، فهذا يدل على نوت المطالب الثلاثة . وهي انقسام
المسافة أبداً ، وانقسام الزمان أبداً ، وحصول التفاوت في السرعة والبطء من
غير تحلل السكات .

الحجة الرابعة . إذا فرضنا سمينة تتحرك ، إلى جانب فرضنا إنساناً
كان في تلك السمينة ، وهو يتحرك إلى ضد حركة السمينة . هي الزمان الذي
تحركت لسمينة بمقدار جرم . إن تحرك الرجل بمقدار جرم ، ذهب لرائد
بالناقص . فيبزم : أن يبقى الرجل واقفاً في مكانه . وهذا هو السبب في وفوف
الكوكب المتحيرة في الرؤية . وأم إن تحرك أكثر ، لزم القول بالظفرة على قول
العص ، والتفاوت في السرعة ولطف على قول الحكماء

الحجة الخامسة . إن الشمس كلما نطلع ، وصلت الأنوار في الخال إليها ،
دفعة واحدة . والأنوار أجسام وقطع هذه الأجسام ، هذه المسافة العظيمة ،
في هذه اللحظة القصيرة ، لا يمكن إلا بالظفرة ، أو لأجل أنه لا مهابه لمراتب
السرعة

الحجة السادسة . إما إذا سدنا الكوة خرجت الأحرار المورانية ، دفعة
واحدة . وهذا لا يمكن إلا بالظفرة

فهذه جملة الوجوه المذكورة في هذا الباب

والقائلون بالظفر يتمسكون بها في إثبات الظفرة ، والقائلون بحصول
حرك ، أسرع من حركة أخرى ، مع تخلوها عن محاطة كل السكات قد

بتمسكون بها أبصاراً والله أعلم

وأما القائلون بإثبات الجزء الذي لا يتجزأ فقد أجابوا عنها

أما الحجة الأولى والثانية فقد أجابوا عنها بأن قالوا إنها مبينة على أن المتمسك يجوز أن يتحرك ، حال حركة مكانه ، إلى جهة حركة مكانه ، أو إلى خلاف تلك الجهة وهذا الجوار ممنوع فلا بد من إقامة الدلالة على الجوار

وما الحجة الثالثة : فالجواب عنها : إن حركة المعلق لا بد وأن يتخللها السكتات ، وإما أن يذهب ذلك المعلق بمساً وساراً ، فإن خلا المعلق عن هذين النوعين ، فلا سلم إمكان حركة الدلو ، بل ينقطع ذلك الحل .

وأما الحجة الرابعة : فلا سلم أن حركة السفينة ، إذا لم يتخللها السكتات فإن ارحل المجلس فيها ، يمكنه أن يتحرك [والدليل ^(١)] عليه : أن السفينة إذا تحركت إلى جهة تحركات حالية عن تحمل السكتات فإذا فرصا أن ارحل المجلس فيها [إذا تحرك إلى ^(٢)] خلاف جهة السفينة ، تحركه الاختيارية . فمن المعلوم : أن من تحرك إلى جهة ، فإنه يحصل في تلك الجهة . وإذا تحرك إلى جهتين متضادتين أحدهما بالعصا والاختيار ، والأخرى بتبعية حركة السفينة فحينئذ يلزم أن يحصل الجسم الواحد دفعة واحدة ، في حيزين مختلفين وذلك محال

وأما الحجة الخامسة والسادسة فالجواب عنها أن ذلك بناء على أن أسود جسم ، ينفصل من جوهر الشمس ، ويسرل إلى هذا العالم ، وذلك ممنوع . بل الوجود كيفية تحدث من المضيء في القابل المقابل .

(١) من (مر) .

(٢) من (س) .

الفصل الرابع

ففي

أنواع أخرى من الحلائل

على نفي الجوهر الفرد المبنية على الحركة

الحجة لأرئى . أن نقول إذا دارت الرحي فلما أد يقال ، مهما تحرك الطوق العظيم جزءاً ، فإنه يتحرك انطوق الصمير جزءاً . وذلك محال وإلا لزم أن يكون مدار الدائرة الصغيرة ، مساوياً لمدار الدائرة العظيمة وإما أن يصل إنه قد يتحرك انطوق [العظيم^(١)] جزءاً مع أنه لا يتحرك من الطوق الصمير شيء [البتة^(٢)] وذلك باطل لأن هذا يقتضي تفكك أجزاء الرحي بعضها عن البعض وذلك باطل لوجه :

الأول . إن الحس يدل على أن الحجر الصلب ، بل الأملس ، لا يصير عند استدارته ، كالذقيق الذي لا يتصل بعض أجزائه بالمعص .

الثاني . إنا نعرض الكلام في الفلك . وحيثئذ يمتنع عليه التفرق والتفريق . لأنا بينا : أن الحرق على الفلك محال . وأيضاً فإننا نتمسك بقوله تعالى . « ونبينا فوقكم سعةً شداداً^(٣) » وإذا كانت الألاك أند متحركة على الاستدارة ، وكانت [الحركة على^(٤)] الاستدارة . سوح التفرق والتفرق ،

(١) من (س)

(٢) من (م)

(٣) نبأ ١٢

(٤) من (س)

وجب أن لا نكون الأفلاك موصوفة بالشده والإحكام ، وذلك على خلاف نص القرآن وأيضاً . متمسك بقوله تعالى في صفة السموات : « فارجع البصر هل ترى من فطور^(١) » ؟ ولو كانت الأفلاك متخرقة متمزقة ، لوجب أن نكون كلها خروفاً . وذلك على تقيض قوله تعالى : « هل ترى من فطور » ؟

والثالث إن الإنسان لو وضع عقبه على الأرض ، ثم أدار نفسه على عقبه ، دورة تامة لزم أن يقال : إنه في تلك الحالة ، تفككت أجزاؤه وتفرقت وتمزقت . والحس يدل على أن ذلك باطل . فإن هذا الإنسان يعلم من نفسه : أنه يهي متصل الأجزاء ، كما كان قبل ذلك . لا مسياً وعند المعتزلة . أن التراق أجزاء البنية يوجب الموت

الرابع . إن القول بتفكك أجزاء الرحي ، يقتضي أن يقال : إن كل واحد من تلك الدوائر ، يجب أن يعلم . أنه كم ينبغي أن يسكن ؟ وكم ينبغي أن يتحرك ؟ حتى لا تتغير تلك الأجزاء عن مساكنها ومسكناتها ، التي كانت موحودة ومعلوم . أن أعقل الناس لا يفتدي إلى هذه الحالة ، فضلاً عن أجزاء الحجر ، مع أنها حمالات حالية عن الفهم والإدراك .

إلا أن المتكلمين يقولون إن إله العالم بمحرك كل واحد منها في بعض الأحيان ، ويسكنها في البعض ، على وجه تبقى تلك المسامات والمسكنات كما كانت . ومثل هذا الفعل من الإله الحكيم غير مستبعد . ولما ثبت بالدليل أنه لا يجوز أن يقال : إنه عند حركة ، الدائرة العظيمة حراً ، تتحرك الدائرة الصغيرة أيضاً جراً تاماً . وثبت . أنه لا يجوز أن يقال . عند حركة الدائرة العظيمة حراً [لا يتحرك من الصغيرة شيء الشئ . يهي أن يقال : إن عند حركة العظيمة^(٢)] تتحرك الدائرة الصغيرة ، أقل من جزء . وذلك يفيد كون كون المقادير قابلاً للقسمة ، إلى غير النهاية .

وعلم أن هذه الحجة تقتضي انقسام الرماد والمسافة معاً إلى غير

(١) المثلث (٢)

(٢) من (من) .

النهاية لأن الكبرى إذا قطعت جزءاً ، ففي مثل ذلك الزمان ، قطعت الدائرة الصغرى ، أقل من جزء . فتقسم المسافة والدائرة الكبيرة وإدا^(١) قطعت مثل المقدار الذي قطعته الدائرة الصغيرة ، لها تقطع مثل ذلك المقدار ، في أقل من ذلك الزمان . وثبت : أن الدائرة الصغرى تاسمه للمسافة ، والكبرى قاسمة للزمان . واعلم أنه لا يختلف وجه الاستدلال . سواء فرضتم الكلام في ستارة الملك . بل الكلام ههنا أقوى وأولى ، للوجوه التي تقدم ذكرها

الحجة الثانية : الخشب المغرورة في الأرض . عند طلوع الشمس يقع ظلها في جانب المغرب ، وعند ارتفاع الشمس بمقدار جزء ، إما أن يتقص من الظل بمقدار جزء ، وإما أن لا يتقص شيء من الظل أصلاً ، وإما أن يتقص من الظل بمقدار أقل [من جزء^(٢)]

والأول باطل . وإلا لزم أن يكون طول الظل ، مثل مدار ربع الملك الأعظم والشب أيضاً باطل لوجوه

الأول إنه لو جار أن ترتفع الشمس جزءاً ، مع بقاء الظل كما كان فلم لا يجوز أن ترتفع بمقدار جريين وثلاثة وأربعة ، مع بقاء الظل كما كان ؟ ومعلوم [أنه^(٣)] باطل .

والثاني إن الشمس حين كانت حاصلة في نقطة معينة من ذلك المدار ، فإنه يخرج من مركز الشمس خط على الاستقامة ، ويمر برأس تلك الخشبة ، وينتهي إلى طرف ذلك الظل . فإذا انتقلت الشمس من تلك النقطة إلى نقطة أخرى فهل يخرج خط آخر من مركز الشمس ، ويمر بالاستقامة على طرف تلك الخشبة ، وينتهي إلى طرف ذلك الظل ؟ فلو قدرنا أن طرف الظل ساو بحاله في الوقتين ، لزم أن يحصل للحظ استقيم رأساً ، في الجانب الذي

(١) بكسرة ياء (م ، ط)

(٢) من (ط ، س)

(٣) من (ط ، س)

يتعلق بالشمس . وذلك محال (الدليل عليه : أن النقطة التي منه انشعب
الرأس ، وافترق الخطان . إذا فرصا أيام حظ عليها ، فوجب أن يكون ذلك
الخط قائماً على هاتين الشععتين ، فلم أن تكون الراوشان الحادثتان من
الحائين : قائمة . والموانم كلها متساوية . فيزم أن يكون الرائد مثلاً
للقص وهو محال . ولما يظل القسم الأول المذكوران في الدليل ، ثبت
أنه مهما ارتفعت الشمس بمقدار جزء ، فإنه يتقص من الظل أقل من جزء
وذلك يوجب القول بفساد الجزء الذي لا يتجزأ

الحجة الثالثة : إذا أخذنا فرجاراً ذا شعب ثلاثة ، ووضعنا رأس الشعنة
الأولى منه على مركز الدائرة ، ورأس الشعنة الثانية منه على محيط دائرة مركبة من
خمس أجزاء ، ورأس الشعنة الثالثة منه على محيط دائرة أخرى محيطها الأولى ،
مركبة من مائة جزء . ثم نقول إما أن يقال . مهما قطع رأس الشعنة الثالثة
الموضوعة على الدائرة المحيطة المركبة من مائة جزء . فإنه يقطع رأس
الشعنة الثانية الموضوعة على الدائرة المركبة من خمسين جزءاً بتمامه . وإما أن لا
يتحرك لبنة (١) يتحرك على أقل من جزء والأول يقتضي أن تكون
الدائرة لصغيرة مسارية للدائرة العظيمة . والثاني يقتضي انكسار ذلك
الفرجار . والثالث يقتضي انقسام الجزء

واعلم أن هذه الدلائل الثلاثة في الحقيقة شيء واحد والاختلاف
واقع في المثال .

الحجة الرابعة من الدلائل المبينة على الحركة - إنها إذا فرصاً جوهرين
منماسين ، وفرصاً فوق أحدهما جوهرأ . ثم انتقل ذلك الجوهر من مكانه ، إلى
الجوهر الثاني . فنقول . هذا الجوهر المتحرك إما أن يكون موصوفاً بالحركة ،
حال بقائه على الجوهر الأول ، أو حال (٢) حصوله في الجوهر الثاني أو يقال :
[إنه (٣)] إما يكون موصوفاً بالحركة فيما بين هاتين الحالتين . والأول باطل .

(١) أن لا (م)

(٢) الأول وحال (م)

(٣) من (م)

لأنه ما دام يكون باقياً على الجوهر الأول ، فهو يعدّ متحركاً والثاني باطل
لأنه إذا وصل تناسله إلى ملائمة الجوهر الثاني ، فقد حصلت الحركة ،
وانقطعت . ولما نزل القسمان ، ثبت أنه إنما يكون متحركاً فيما بين هاتين
الحالتين وذلك يوجب القول بانقسام الجوهر

الحجة الخامسة إن الجسم قد يكون ظله مثبته^(١) في وقت من السنة
فيكون مثله من الظل : ظل نصفه إذا ثبت هذا ، فنقول : الجسم ليس
تكون أجزائه وتراً ، يكون ظله شفعاً . فيكون لظله نصف وقد ثبت أن
نصف ظله ظل نفسه ، فيكون لهذا الجسم نصف . (حيث يلزم انقسام
الجوهر الفرد

واعلم . أن لمتكلمين أن يحبوا عن الحجة الأولى فيقولوا : إن هذه
الحجة لو صحت ، فإنها توجب كون حجر الرحي ، مركباً من أجزاء لا نهاية لها
بالفعل . وذلك محال . فثبت : أن هذه الحجة تنتج نتيجة باطلة ، فوجب
القطع بأن هذه الحجة باطلة وإنما قلنا إنها توجب كون حجر [الرحي^(٢)]
مركباً من أجزاء لا نهاية لها بالفعل وذلك لأننا إذا أخرجنا من مركز الرحي إلى
محيطه . خطأ افترض في ذلك الخط نقط^(٣) غير متناهية ، على مذهب نفاة
الحزب فإذا استدار الرحي ، فإنه يرسم من كل واحد من تلك النقاط دائرة
معينة . وكل دائرة من تلك الدوائر ، كانت أقرب إلى المحيط ، فهي أسرع
حركة من التي تكون أبعد منه^(٤) وإذا كان الأمر كذلك ، فقد احتضن كل واحد
من تلك الدوائر الممكنة ، بحصصية معينة وهي قبول حركة معينة ، بمقدار
معين من السرعة والبطء . فإن تلك الحركة بذلك المقدار المعين من السرعة
والبطء . لا تقلها إلا تلك الدائرة فثبت : أن كل واحدة من تلك النقاط قد
احتضن بحصصية معينة ، متمتعة بالحصول في الآخر . وقد ثبت . أن الاختلاف في

(١) مثله (م)

(٢) من (م)

(٣) من (م)

(٤) منها (ط ، س)

الصفات والأعراض ، بوجب حصول المعايير بالمعمل ، فوجب أن تحصل المعايير بالمعمل بين جميع تلك النقط . فإذا كانت النقط الممكنة فيها غير متناهية بالمعمل ، لزم أن يحصل في تلك الدائرة ، أجراء لا نهاية لها بالمعمل

وإنما قلنا : إن ذلك محال . لأن ما لا نهاية له لا يمكن أخرك من أوله إلى آخره ، في زمان متناه بالمعمل . فوجب أن لا تتم تلك الدورة في زمان متناه وحيث تحت هذه الدورة ، علمنا . أن ذلك باطل . ثبت مما ذكرنا : أن هذه الحجة بوضوح ، لأفادت نتيجة باطلة ، فوجب القطع بأن هذه الحجة باطلة معالطية

وإذا ثبت هذا فنقول . ظهر بما ذكرنا . اشتمال هذا الدليل على مقدمة باطلة . قلنا تأملنا لم نجد فيه مقدمة يكثر الطعن فيها [إلا^(١)] فزعم : « إن القول بممكن حصر الرضى باطل » فقلنا : إنه لم يثبت بالبرهان بطلانه ، فوجب التزامه لئلا يلزمنا إنكار الدلائل القطعية . الدالة على إثبات الجوهر لفرد .

والذي يدل على أن التزام هذا الكلام مع كونه مستعداً في الخيال ليس بممتنع قطعاً وجوه .

الأول : إن التقسيم اليقيني [قد دل^(٢)] على أن المذاهب الممكنة في الأجسام البسيطة ، ليست إلا أحد هذه الثلاثة . وذلك لأننا نقول . هذا الجسم البسيط . إما أن يكون في نفسه مركباً من الأجزاء ، وإما أن لا يكون كذلك بل كان في نفسه شيئاً واحداً ، كما هو عند الحس كذلك . فإن كان مركباً فهو إما أن يكون مركباً من أجزاء غير متناهية ، أو من أجزاء متناهية

فثبت . أن المذاهب الممكنة في الأجسام البسيطة ليست إلا هذه الثلاثة

أحدهما . قول من يقول . إنها مركبة من أجزاء متناهية .

وثانها . قول من يقول : إنها مركبة من أجزاء غير متناهية

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

وثالثها - قول من يقول : إنها في نفسها شيء واحد ، وليس فيه تأليف من لأجزاء ، ولا تركيب من الأبعاد .

إذا عرفت هذا ، فنقول أما القول بكون الجسم مركباً من أجزاء متناهية فإنه يلزم عليه القول بتمكنك حجر الرحي ، وتمتكك أجزاء الفلك وهو بعيد جداً . وأما القول بكون الجسم مركباً من أجزاء غير متناهية . فإنه يلزم عليه أن يتحرك المتحرك على أجزاء غير متناهية بالفعل ، في مدة متناهية . وذلك أشد امساعاً من التزام تفكك حجر الرحي

وأما انقول بأن الجسم السيط شيء واحد في نفسه ، فهذا يلزم عليه أيضاً أنواع من المحالات :

فأحدهما : ما بينا أن على هذا القول : يلزم أن يكون تقسيم الجسم إعداماً له ، وأن العوضه إذا وقعت في البحر ، وعرست إبرتها في البحر فيلزم أن يقال إن تلك العوضه أهدمت البحر الأول ، وحلقت هذا البحر الجديد . ومعلوم أن التزام هذا ، أشد امساعاً من التزام تمكك حجر الرحي

وثانيها : إننا بينا أن المقاطع التي يمكن حصولها في الخط ، يكون كل واحد منها مختصاً بحاصية معينة ، وهي قول الصدية والثلثية والرعية ، وسائر ما لا نهاية له من المقاصل . ومع اختصاص كل واحد منها بحاصية معينة ، بمنع حصول في غيره فإنه لا يكون لامياز حاصل بالفعول وذلك أشد امتناعاً من التزام وقوع لتفكك في حجر الرحي .

وثالثها : إن القائلين بكون الجسم قائلاً لانقسامات غير متناهية الترموا أن يؤخذ من الحردلة صمائح ينشئ بها وحده العرش والكرسي والسموات والأرضين ألف لف مرة . ومعلوم : أن هذا أشد استبعاداً ، من التزام تفكك حجر الرحي

ورابعها : وهو أنكم قلتم إن كل واحد من تلك الانقسامات انتي لا نهاية لها يمكن بالفعل . وسلمتم : أن وحده واحد منها ، لا يجمع من حصول الآخر في الوجود . فبلمكم أن تسلموا . أن تلك الانقسامات لتي لا نهاية

لها . يمكن بحسب الأحاد ، وبحسب الاجتماع . ثم زعمتم : أن خروجها بأمرها إلى الوجود ممنوع فيلزمكم أن تجمعوا بين التقيضين في الصحة ومعلوم أن ذلك أعظم في الاستبعاد من الترام ونوع التمكن في حجر الرخي

وخامسها . إنكم قلتم : « الواقف على طرف العالم لا يميز بين الجباب الذي يحاذي وجهه . وبين الجانب الذي يحاذي قماء » فإذا قيل لكم : إن هذا مما لا يقبله العقل . أجبتم عنه . بأن هذه النمرة والإنكار من عمل الوهم والحيل . ولما ساقنا الدليل استدال على تنامي الأبعاد إلى الترام ذلك ، فتحرر بترمه ولا سأل به . فإن مقتضى الدليل العقلي ، أولى بالقبول من مقتضى الوهم والخيال

وسادسها . إنكم لما أوجبتم حصول السكون من الحركة الصاعدة والمحافظة للحجر ، التزمتم أن تكون الخردة الصاعدة مساً لتوقيف الحمل العظيم النازل في الجو . وقلتم : إن هذا وإن كان مستبعداً ، إلا أنه لما ساقنا الدليل [إليه^(١)] وجب التزامه

وسابعها . إنه لما كان مذهبكم : أن الجسم متصل واحد في نفسه ، وليس مركباً من الأجزاء سواء قيل : إنها متناهية أو غير متناهية لزمكم أيضاً أن تقولوا : إن الزمان ليس مركباً من الأمات المتتالية . سواء قيل : إنها متناهية ، أو غير متناهية . من قلتم الزمان كم متصل . وهو متصل واحد ، قابل للقسمة إلى غير نهاية ، فإذا قيل لكم . الزمان عبارة عن الماضي وعن المستقبل . وهما معدومان . وأما الآن فهو طرف الزمان . وهو طرف به يتصل الماضي بالمستقبل . فإن قيل لكم . لما كان الماضي والمستقبل معدومين فلو جعلنا الآن سبباً لاتصال أحدهما بالآخر ، لزمنا أن نقول : إن أحد المعدومين متصل بالمعدوم الآخر ، بطرف موجود وذلك باطل . لأن المعدوم بقي محض ، وعدم صرف فكيف يعقل فيه الاتصال والامتصال ؟ ومعلوم أن الترام هذا المحال ، أبعد من تفكك الحجر .

(١) من (ط) .

فنت بما ذكرنا : أن مذهبكم : أنكم إذا وجدتم برهاناً عقلياً على صحة شيء . فإذا صار ذلك الدليل معارصاً بشيء مستعد حاداً لتزمت ذلك المستعد ، ولا تنتفون إليه . فكذا ههنا لما دلت الدلائل اليقينية على إثبات الجوهر الفرد ، ثم لزم عن إثبات الجوهر الفرد . وقوع التفكك في حجر الرحي وبرم [على^(١)] القول بكون الجسم مركباً من أجزاء غير متناهية . محالات أقطع وأشنع من هذا الإلزام . وجب التزامه وترك الالتفات إليه

فهذا ما عندي من البحث في هذا الدليل

وههنا سؤال آخر : وهو أن بعض مشي لجوهر الفرد ، قال : « لقول بتفكك حجر الرحي ، لازم أيضاً على الثائلين بنهي الجوهر الفرد . وذلك لأن حجر الرحي . قد حصلت الدائرة الكبيرة به ، وحصلت الدائرة الصغيرة في داخل تلك الدائرة الكبيرة . ولا شك أن المحيط متصل بالمحاط [به^(٢)] فإذا تحرك المحيط حركة سريعة ، ونحراً المحاط به حركة بطيئة ، نزم تفكك أحدهما عن الأخرى . فنت : أن القول بالتفكك لازم »

ولمجيء أن يجيب عن هذا السؤال فيقول . لا نسب أنه يلزم من كون إحدى الدائرتين أسرع من الدائرة الأخرى . وقوع التفكك بينهما . وذلك لأن أحدهما وإن تحركت قليلاً إلا أن تلك الحركة القليلة يبقى سمتها مع الشيء ، الذي تحرك كثيراً . كما كان قبل ذلك . ولما بقي السمت بسبب هذا العذر من الحركة لم يلزم وقوع التفكك بهذا هو الكلام على هذا الدليل

وأما الحجة الثالثة . وهي التمسك بحال انتقال الظل منقول . هذا الإشكال إنما يلزم ، لو قلت : المؤثر في انتقاص الظل ، هو ارتفاع الشمس فأما إذا أسدنا ذلك إلى المفاعل المختار . فالإشكال رائل .
ونعم الكلام في المعارضات سبق^(٣) في دليل الرحي .

(١) من (س)

(٢) من (س)

(٣) وما سبق (م)

وهيها وجه آخر في السؤال رائد على ما تقدم وهو أما نقول : إننا قد دللنا
على أن حدوث الشيء على سبيل التدرج غير معقول ، وكذا عدمه بل
الحدوث على سبيل التدرج . عبارة عن حدوث أشياء ، على سبيل التعاقب
والعدم على سبيل التدرج عبارة عن عدم أشياء على سبيل التعاقب . والشيء
الواحد وحده حقيقية لا يحدث إلا دفعة ، ولا بعدم إلا دفعة . ويستحيل أن
يكون الذي عدمه بل ، هو عين ذلك الذي عدمه بعد بل ذلك عدم قبل :
شيء . والذي عدم بعده : شيء آخر ، مغاير للأول .

إذا ثبت هذا ، فنقول : إن هذا الظل لا بعدم دفعة في الحس ، وإنما
يعدم على التدرج فوجب أن يكون معنى عدمه : هو أنه بعدمه شيء
شيء . وكل واحد مما عدم في نفسه ، فهو في نفسه شيء واحد ، وإنما عدم
دفعة . فإذا كان هذا العدم مستمراً ، وقد دللنا على أن هذا العدم المستمر ،
معناه عدم أشياء على التعاقب والتلاصق فلو كان هذا الخط الحاصل من
الظل منقسي إلى غير النهاية ، رجب أن يحصل عند عدمه ، عدم أمور متتالية
متلاحقة إلى غير النهاية ، وكل واحد منها يقع في آن واحد : فيلزم : تنالي آيات
غير متناهية بالفعل . لا سيما لما تعاقبت تلك الآيات ، وتوالت . ويمتنع أن
يوجد منها اثنان دفعة واحدة . بل الحاصل هو العدم بعد العدم . وكل واحد
من تلك العدمات واقع في الآن . لزم منه القول بحصول آن بعد آن . وإذا
كانت تلك لعدمات غير متناهية بالفعل ، لزم أن تكون تلك الآيات غير متناهية
بالفعل ، فيلزم أن يكون ما لا نهاية له من الأمور الموجوده بالفعل ، قد وجد ،
مع كونها محصورة بين حاصرين . وذلك محال . ثبت مما ذكرنا : [أن
لقول^(١)] بأن عدم ذلك الظل ، عدم واحد متصل . قول باطل . وانه لو كان
لحق أن ذلك الظل يقبل تقسيمات لا نهاية لها ، توجب أن يحصل هناك
عدمات متغايرة بالفعل لا نهاية لها ، وأن يحصل هناك آيات بالفعل لا نهاية لها
ولما كان ذلك باطلاً فاسداً ، علمنا : أن ذلك الظل لا يقبل إلا انقسامات
متناهية وهو المطلوب

(١) من (ط ، س)

وهذا هو معينه الجواب عن المرحل الذي يحصل له شعب ثلاثة

وأما الحجة الرابعة وهي قولهم : « الجزء إذا انتقل من جزء إلى جزء آخر ، فإنه لا يكون متحركاً حال بقائه على الجزء الأول . لأنه ما دام كذلك فإنه بعد لم نوجد الحركة ، ولا يكون متحركاً حال [بقائه على الجزء الأول^(١)] حصوله على الجزء الثاني لأنه إذا صار كذلك ، فقد حصلت الحركة وانقطعت وانقرضت . بل إنما يكون متحركاً فيما بين الحالتين » فنقول : هذا باطل . وذلك لأننا نعلم . أن الصورة والصفة قد يكون معدوماً ، ثم يصير موجوداً . فنقول إنه ما دام يكون معدوماً ، فهو بعد لم ينتقل إلى الوجود ، وإذا صار موجوداً ، فقد حصل الانتقال وانقرض وانقصى ، فوجب أن يقال : إنه يكون منتقلاً من العدم إلى الوجود في الحالة المتوسطة ، بين كونه معدوماً وبين كونه موجوداً . فيلزم على هذا : إثبات حالة متوسطة بين كونه معدوماً وبين كونه موجوداً . ومعلوم أن ذلك باطل . ثم إنه لا جواب عن هذا الخيال ، إلا أن يقال إنه كان في الآن الأول معدوماً عصباً ، وفي الآن الثاني صار موجوداً عصباً . ولا واسطة بين كونه معدوماً وبين كونه موجوداً . وأن هذا الخيال الحاصل من كونه منتقلاً من لعدم إلى الوجود . عمل الوهم وتصوير الخيال ، وليس به حقيقة أصلاً التمة . وإذا ثبت أنه لا بد من المصير إلى هذا الجواب ، في هذا المقام . فهو بعينه جوابنا عما ذكرناه من الشبهة . فإننا نقول : الجزء كان مماساً للجزء الأول ، ثم صار مماساً للجزء الثاني . وليس بين هاتين المماسيتين حالة متوسطة معبرة لهما في الحقيقة . بل هذه الحالة المتوسطة موجودة في الوهم ولي الخيال . والذي يدل على أن الأمر كذلك أنه لو حصل بين كون [ذلك^(٢)] الجزء مماساً للجزء الأول ، وبين كونه مماساً للجزء الثاني حالة متوسطة هي الحركة . فنقول : ذلك الجزء عند حصول تلك الحالة المتوسطة إما أن يكون حاصلاً في حيز معين ، أو يكون حاصلاً في حيز غير معين ، أو لا يكون حاصلاً في شيء من الأحيار أصلاً . فإن كان الأول ، وهو حال كونه

(١) سقط (ط ، من)

(٢) من (ط ، من)

متحركاً ، كان حاصله في حيز معين ، بطل ما يقال إن الحركة حالة تحصل قبل حصوله في حيز معين . وأما الثاني فهو باطل . لأن الجزء المعين موحود معين . فحصوله في حيز معين^(١) في نفس الأمر محال . وأما الثالث وهو أن يقال : إنه حال كونه متحركاً ، فهو حجم ومقدار . فحصوله لا في شيء من الأحياء محال . فثبت بهذا البرهان القاهر أنه لا معنى للحركة إلا الحصول الأول في الأحياء محال . فثبت بهذا البرهان القاهر أنه لا معنى للحركة إلا الحصول الأول في الحيز الثاني ، وأنه إذا نوات هذه الحصولات في لأحياء المتعاقبة . فذلك هو الحركة . وعند هذا تبطل الشبهة المذكورة بالكلية

وأما الحجة الخامسة : وهي قولهم : « الجسم لا يكون في وقت من الزمن ، ظله مثليه . وإذا كن كذلك ، فمثله من الظل ظل بصفه » فالجسم الذي تكون أجزاؤه فرداً ، يجب أن يكون مقسماً فبحوايه : أن نقول : إذا كان ظله مثليه [وإنما نقول إن مثله^(٢)] من انظل ظل نفسه ، إذا كان له بصف . أما إذا لم يكن به بصف . فبما يقول ظله يساويه مرتين ، ولا يقول . إن مثله من الظل ظل نفسه . فسقطت هذه الشبهة

(١) حيز معين (ط)

(٢) من (ط ، من)

الفصل الخامس

في

حكاية أنواع من الدلائل لنسبة

الجزء متعلقة بذات الجسم وبكونه متحيزاً

الحجة الأولى : قالوا ، قد ثبت في علم المنطق أن الماهية إذا كانت مركبة من مقومات ، فإنه يمنع العلم تلك الماهية ، إلا بعد العلم بتلك المقومات [وذلك لأنه لا معنى لتلك الماهية إلا بمجموع تلك المقومات ^(١)] [فوجب أن يكون العلم بتلك الماهية ، موقوفاً على العلم بتلك المقومات ^(٢)] إذا ثبت هذا ، فنقول لو كان الجسم مؤلفاً من الأجزاء التي لا تتجزأ ، لوجب أن يكون العلم بكون الجسم جسماً وحيداً ومقداراً : موقوفاً على العلم بحصول تلك الأجزاء ، لكن معلوم أنه ليس كذلك . فإن جميع الناس يعلمون كون الأرض والماء جسماً . مع أنهم لا يحيطون بمألفها كونها مؤلفة من الأجزاء التي لا تتجزأ . ثبت أن هذه لأقسام يمنع كونها مؤلفة من الأجزاء التي تتجزأ بهذا تمام [هذا ^(٣)] الدليل

الحجة الثانية قالوا « الجوهر العردي » بما أن يكون له قدر من الطول والعرض ، وإما أن لا يكون كذلك ، فإن كان لأول كان منقسماً لا محالة وإن كان الثاني فعند قسم بعضها إلى البعض ، وجب أن لا يحصل ^(٤) الطول

(١) من (ط، م)

(٢) المصدر مكرره في (م)

(٣) من (ط، م)

(٤) يحصل (م)

والمقدر . لأن عند انضمام بعضها إلى البعض [إن^(١)] حدث الطول وانعصر
فيها ، صار عند الانضمام ، كن واحداً طويلاً عريضاً ، فيعود الإلزم
وإن لم يحدث الطول والعرض^(٢) عند الانضمام ، فحيث لم يحدث المقدار ، ولم
يحدث انطول والعرض البتة فوجب أن لا يحصل للمجموع حجم ومقدار .
وذلك باطل .

والجواب عنه . إن هذا يصح وأرد عليكم . لأن عندكم : الجسم مركب
من الطولي والصوره ثم إن الناس يتصورون كون الأرض جسماً ، وكون الماء
جسماً مع الشك في كونها مركبة من الطولي والصوره فثبت . أن الذي أورده
علينا ، وارد عليهم أيضاً .

فإن قالوا : اعلم بكون الجسم مركباً من الطولي والصوره علم سديهي
ضروري ، حاصل لجميع العقلاء . وللدليل عليه أن كل من أراد أن يجبر عن
ماهية الجسم ، وأن يذكره بصفه الحقيقية قال . إنه الجوهر الذي يمكن فرض
الأبعاد الثلاثة [فيه] ولا شك أن هذا الكلام إشارة إلى معقولين . أحدهما
الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة^(٣) [والثاني : نفس تلك الأبعاد الثلاثة فثبت
أن صريح العقل قصي ههنا بوجود قابل ، وبوجود مقبول : فقابل هو
الجوهر ، والمقبول هو الأبعاد الثلاثة . ولا معنى للطولي إلا لقاس ، ولا معنى
للصوره إلا الأبعاد الثلاثة المقبولة فثبت أن صريح العقل حاكم بأن الجسم
مركب من الطولي والصوره

فتنا [هذا مدفوع . لأن تعريف الجسم بأنه الجوهر القابل للأبعاد
الثلاثة كلام^(٤)] ذكره بعض الفلاسفة وأما الباقيون فإنهم قالوا ماهية
الجسم ماهية متصورة بنفسها ، غيبة عن التعريف ، وليس لها حقيقة إلا هذا
الجسم ، وإلا هذا الامتداد فثبت أن على هذا القول والكلام الذي عولوا
عليه مائط

(١) من (ط ، من)

(٢) وانعصر فيها صار عند (م)

ثم نقول : الجواب عنه : إن كل واحد منها مفهوم لماهية الجسم ، من حيث إنه شيء له حجم ومقدار وأما إذا اعتبرناه من حيث به شيء مغاير لجزء الآخر ، فهو بهذا الاعتبار ليس مفهوماً لماهية الجسم ، ولا يمسح في العقل أن يكون شيء له اعتباران . وهو بأحد الاعتبارين مفهوم لماهية الشيء ، وبالأعتبار الثاني لا يكون مفهوماً لتلك الماهية . وإذا ثبت هذا ، فنقول : إذا اعتمدنا في جسم كونه جسماً فنحن نعرف أنه جسم من أوله إلى آخره . فأما لأجزاء الحاصلة فيه مثلاً ، أو مثلاً ألف فهذا الاعتبار غير داخل في تقويم ماهية الجسم فلا يجب من العلم بماهية الجسم العلم بكمية هذا العدد

والجواب عن الحجة الثانية : إن كل واحد من الأجزاء وإن لم يكن في نفسه طويلاً إلا أنه إذا انضم إليه غيره ، صار طويلاً كما أن كل واحد من حبات الحنطة وإن لم يكن في نفسه ما واحداً إلا أن مجموعها يصير مثلاً فكذلك ههنا والله أعلم

الفصل السادس

نفي

الدلائل المستنبطة من

الهندسة على نفي الجوهر الفرد

اعلم . أن المسطحات . إما أن تكون دوائر ، أو مضلعات . وأول المضلعات هو المثلث ، ثم المربع وهكذا يمر على وفق مرتب الأعداد .

فلنبداً بذكر الدائرة والكرة فنقول : ذكرنا : أن الدليل على إمكان وجود الدائرة والكرة متى صح القول بهما ، وجب القول بطلان الجوهر الفرد . فنفترض في تقرير هذا الدليل ، إلى بيان مقامين : الأول : أن القول بصحة الدائرة والكرة حق . والثاني : أنه متى كان القول بالدائرة والكرة حقاً ، كان القول بالجوهر الفرد باطلاً .

أما المقام الأول وهو إثبات الكرة والدائرة بالفلسفة فيه طريقان تارة يقيمون الدلالة على إثبات القول بالدائرة وإذا ثبت لقول بالدائرة ، لزم منه إثبات القول بالكرة وتارة يعكسون هذا الطريق ، فيقيمون الدلالة على إمكان وجود الكرة وإذا ثبت القول بإمكان الكرة ، لزم منه القول بإثبات الدائرة

أما الطريق الأول فتفريده : أننا نقيم الدلالة على إثبات الدائرة ثم إذا بينا بالدليل ثبوتها فحيث فرغنا عن إثباتها ، القول بإثبات الكرة . فنقول الذي يذن على إمكان وجود الدائرة : وجهان :

الأول ، بما تتخيل بسيطاً مستويًا ، وتتحيل خطأً مستقيماً مساهياً في ذلك السيط ، وتخيل إحدى هاتين ذلك الخط ثالثة ، وتتحيل جميع ذلك الخط متحركاً في ذلك السيط ، حول تلك النهاية الثابتة ، إلى أن يعود إلى الموضع الذي منه بدأ بالحركة . فحينئذ يحدث من هذه الحركة دائرة لأن رأس الخط إذا تحرك على الاستدارة ، إلى أن عاد إلى موضعه لأول فلا شك أن طرفه المتحرك ، قد تحرك على مساره ما فتلك المسافة طول ما واسقطه لا مساحة ها . فتلك المسافة التي تحركت عليها النقطة ليس لها عرض فهي إذن حط محيط بذلك السطح . والنهاية الثابتة الساكنة من هذا الخط المستقيم ، هي حاصلة في وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة من ذلك الوسط إلى ذلك المحيط متساوية لأن كل حط يخرج من ذلك الوسط ، إلى ذلك المحيط . فإنه يصق عليه الخط الفاعل للدائرة بحركته والأشياء المتساوية لشيء واحد : متساوية فثبت : أن هذا الشكل دائرة

الوجه الثاني في إثبات الدائرة : ما ذكره الشيخ أبو علي من مساه في «الشماء» و «الجهاء» فقال : «نعرض حساً ثقيلاً رأسه أعظم قدراً من أصله . ونفرض كونه قائماً على بسيط مسطح قياماً مستوياً ولا شك أن هذا الذي فرضناه : أمر ممكن الوجود لأنه لا كان ثقل الجانب الأعلى ، متساوياً من كل الجوانب فحينئذ لا يكون بأن يميل إلى بعض الجوانب ، أولى بأن يميل إلى الباقي لأن الثقل الموجب لسرول حاصل في جميع الجوانب على السوية . فإن حصل الميل إلى جانب واحد مع هذا العرض ، لزم الترجيح من غير مرجح . مع أنه محال . وإذا امتنع هذا القسم ، لم يبق بعده إلا أنه يبقى واقفاً في الهواء ثم لنعرض في هذا الجسم أنه رائل عن الاستقامة ، حتى سقط فهنا لا نحو إما أن يقال إنه حال بروله . بقيت النقطة التي في أسفل ذلك الجسم : مماساً للموضع الذي كان مماساً له حال وقوفه ، أو يقال . إنه بقيت في هذه الحالة تلك المساحة فإن كان الأول لزم أن يقال إن كل نقطة مفروضة في رأس ذلك الجسم ، فقد فعلت ربع دائرة وذلك يفيد المطلوب وإن كان الثاني ، فنقول تلك النقطة إما أن يقال إنها اجرت على ذلك السطح ،

أو يقال إن حان نزول الطرف الأعلى إلى [الجانب الأسفل ، فإن الطرف لأسفل يحرك إلى الجانب الأعلى] والقسم الأول باطل^(١) لأن تلك الحركة لو حصلت لكانت إما أن تكون طبيعية أو قسرية أو إرادية والأول باطل لأن هذا الجسم ثقيل والجسم الثقيل لا تكون حركته الطبيعية . الانجرار على السطح . والثاني أيضاً باطل . لأن هذا القاصر ليس إلا نزول الطرف الأعلى منه إلى الأسفل وهذا المعنى لا يوجب احتراق لطرف الأسفل على السطح . فإن هذا القسم إنما حصل من حيث أن النصف الأعلى من هذا الجسم متصل بالنصف الأسفل منه ، اتصالاً قريباً مانعاً من الانفصال . وهذا يقتضي أن يقال : إن النصف الأعلى ، إذا أحدي النزول ، فإنه بأحد النصف الأسفل في الصعود . وعلى التقدير ، فإن هذا الجسم ينقسم في الوهم إلى قسمين فالنصف^(٢) الأعلى ينزل من الأعلى إلى الأسفل طبعاً ، والنصف الأسفل إلى الأعلى بسراً . وبين القسمين حد معين هو مركز للحركتين - وكل واحد من النصفين قد يعمل بحركته قوساً من الدائرة . وذلك يقتضي أن يكون القول بالدائرة أمر ممكن الوجود . فثبت ههنا الوجهين أن القول بالدائرة هو صحيح وإذا ثبت هذا ، فنقول : وح أن يكون القول بالكرة حقاً وذلك لأننا إذا أخذنا نصف دائرة ، وأثبتنا خط القطر بين نقطتين هما القطبين - وأدركنا القوس حتى تعود إلى موضعها الأول ، فحينئذ تحصل منه الكرة . ولما كان جميع ما فرضناه أمراً ممكناً ، وثبت أن اللازم على الممكن ممكن ، ثبت أن القول بالكرة أمر ممكن فهذا هو الطريق الأول

وأما الطريق الثاني : فهو أنا نبين . أن الكرة ممكنة الوجود في نفسها ،

ثم نبين أن الكرة لما كانت ممكنة الوجود ، كانت الدائرة أيضاً ممكنة الوجود وتقريره : أن نقول : : الدليل على وجود الكرة : أنه لا شئ في وجود الجسم والجسم إما بسيط ، وإما مركب فإن كان بسيطاً ، فلا بد له من [شكل^(٣)]

(١) من (م)

(٢) فإن النصف (ط ، س)

(٣) من (ط ، س)

بسيط منتصبيه طبيعته السبطة ومقتضى البسيط شيء واحد ، متشابه لأجزاء ، وما سوى الكرة من الأشكال لا يكون متشابه الأجزاء . فإن المصلعات يكون حانب منها زاوية ، وحانب آخر خطأ ، وجانب آخر سطحاً . وأما الكرة فإنها شكل متشابه الأجزاء^(١) ، فوجب أن يكون شكل البسيط هو لكرة . وأما إن كان الجسم مركباً ، فهذا المركب إنما تركيب من السائط . فالسائط موحود . وحيث يعود الكلام الأول فثبت عما ذكرنا ، أن الكرة موجودة . وإذا ثبت القول بوجود الكرة ، لزم الاعتراف بوجود الدائرة . لأن لكرة إذا قطعت قطعاً مستقيماً ، فإنه لا بد وأن تحصل الدائرة من موضع لقطع . فهذا تمام الكلام في إثبات الكرة والدائرة

وأما المقام الثاني فهو في بيان أنه لا كان القول بالدائرة والكرة حقاً ، كان القول بالجوهر الفرد باطلاً فنقريه من وجوه :

الأول : إنما إذا فرضنا خطأ مستقيماً ، مؤلفاً من أجزاء لا تتحرراً فنقول . إن هذا الخط يمتنع جعله دائرة . وإذا امتنع جعل هذا الخط دائرة ، امتنع تحصيل لدائرة . أم ما المقيم الأول . فالدليل عليه . إنما إذا ادركنا ذلك الخط ، بحيث تصير بواطنه في داخل الدائرة ، متلاقية . فإما أن تكون ظواهرها من الخارج متلاقية ، وكانت ظواهرها أيضاً كذلك متلاقية . وجب أن تكون مساحة باطن هذه الدائرة ، مساوية لمساحة ظواهرها . ثم إذا وصفتنا على كل واحد من سك الجواهر حرراً آخر من الخارج حتى حصلت دائرة أخرى محيطه بالأولى . فنقول . بواطن هذه الدائرة المحيطة ، مطبقة على ظواهر تلك الأولى . وقد كانت ظواهر تلك الأجزاء متلاقية . فوجب أن تكون بواطن هذه الدائرة المحيطة متلاقية . وإذا كانت بواطنها متلاقية ، وجب أن تكون ظواهرها أيضاً متلاقية . وعند هذا نقول . إن ظواهر الدائرة المحيطة ، مساوية لبواطنها ، التي هي مساوية لظواهرها^(٢) . إذ انتره الداحلة ، التي هي مساوية لبواطن . فليزوم . أن يكون ظواهر الدائرة المحيطة ، مساوياً لباطن الدائرة

(١) الأعلى (م)

(٢) الظاهر (م)

الداخلية ثم إما نفرض أن دائرة ثالثة أحاطت بتلك الثانية وهكذا يحيط بكل دائرة أخرى ، حتى يبلع ذلك الشخص إلى أن يصير مساوياً لشخص العرش والكرسي ، مع أنه لا يريد عند أجزائها على عدد أجزاء [الدائرة^(١)] الصغيرة الأولى . ومعلوم أن ذلك باطل وهذه المحالات إنما تلزم من قولنا إما لما جعلنا ذلك الخط المركب من الأجزاء التي لا تتجزأ دائرة . فإنه كما صارت [بواطنها في داخل الدائرة متلازمة ، فكذلك صارت^(٢)] صواهرها خارج الدائرة متلاقية . ولما كان المحال إنما لزم من هذا العرض ، علماً أنه باطل . بقي القسم الثاني : وهو أن يقال : بواطنها صارت متلاقية ، وأما طواهرها فما صارت متلاقية ، بل بقيت متباعدة متباينة .

وإذا ثبت هذا ، فنقول إن هذا بطل القول بالجواهر الفرد من وجهين الأول إن تلك الأجزاء لما صارت بواطنها متلاقية متماسة ، وبقيت ظواهرها متباعدة متباينة . فمن المعلوم : أن الأشياء المتلاقية مقابلة للأشياء المتباعدة فوجب كون تلك الأجزاء منقسمة .

والثاني : إن كل واحد من تلك الفرج إما أن يتسع للجواهر فرد ، أو لا يتسع له . والأول يوجب القسمة لأن تلك الأجزاء لما كانت متلاقية من بعض الحواشي ، وكانت متباعدة من جانب آخر ، وكانت تلك الفرجة بحيث يدخل فيها جواهر واحد . فحينئذ يكون هذا الجواهر أصغر من تلك الجواهر التي تلاقى بواطنها وتباعدت ظواهرها . والشيء الذي يوجد ، لا يكون أصغر^(٣) منه يكون متفصلاً

وأما القسم الثاني وهو أن كل واحد من تلك الفرج ، لا يتسع للجواهر الواحد . فحينئذ يكون كل واحد من تلك الفرج ، أصغر من الجواهر الفرد

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

(٣) أصغر عما منه كان متفصلاً [الأصل]

يكون الجوهر مفرداً متقسماً فهذا كله لبيان [أن^(١)] الخط المركب من الأجزاء التي لا تنحرف لا يمكن جعله دائرة . وإذا ثبت هذا ، وجب أن يمتنع^(٢) تحصيل الدائرة مطلقاً . لأن على القول بالجوهر المفرد ، لا معنى للجسم ، إلا خطوط مضمومة بعضها إلى بعض . فيما كان واحد منها ماسعاً من تكوين الدائرة ، لزم أن تكون الدائرة متممة عقلاً فظهر عما قلنا . إن الدائرة والكرة ممكنة الوجود . رثت : أنه يلزم من وجودهما ، بطلان القول بالجوهر المفرد . فيلزم . أن يكون القول بالجوهر المفرد : باطلاً

الوجه الثاني في بيان أنه يلزم من القول بالكرة والدائرة نفي الجوهر المفرد هو أن إذا وضعنا جوهر فرداً ياد الصقنا بيمينه أو يساره جزءاً حصل منه خط ممتد من اليسار إلى اليمين . وإن الصقنا يأسفله أو يعلوه جزءاً ، حصل منه خط ممتد من الأعلى إلى الأسفل . ولا تحصل الدائرة والكرة . فثبت : أن الدائرة لا تحصل إلا إذا اتصل أحد الحزبين بالآخر ، فيما بين الجانب [الأيمن^(٣)] والجانب الأسفل . وكلما كانت الدائرة أوسع ، كان الميل إلى الجانب الأيمن أكثر ، وكلما كانت الدائرة أضيق ، كان إلى الجانب الأسفل أكثر . ولا كان لا نهاية لمرتبة الدائرة في الضيق والسعة ، فكذلك لا نهاية لمراتب ذلك الميل . وذلك يوجب انقسام ذلك الحزم إلى أقسام لا نهاية لها

الوجه الثالث في بيان أنه يلزم من القول بالدائرة والكرة ، حصول القسمة : وهو أن إذا قرصنا دائرة فوضعنا [فوق^(٤)] كل جزء منها جزءاً آخر فحينئذ نحصل دائرة ثانية مساوية للأولى في السعة . وبصير ذلك سبباً لحدوث الإسطوانة ، لا لحدوث الكرة . فثبت . أن الكرة لا تحصل إلا إذا وضعنا على متصل كل جوهرين^(٥) من الدائرة ، جوهرًا من الدائرة الثانية . حتى تكون

(١) من (ط . س)

(٢) يسع (م)

(٣) من (ط . س)

(٤) من (ط . س)

(٥) الجوهرين (م)

الدائرة الثانية أصغر مداراً من الدائرة الأولى ، حتى تصبح سبباً لحدوث الكرة .
ومتى وقع لجزء الواحد على متصل الآخرين ، لزم القول بالقسمة

الوجه الرابع من الوجوه المبينة على إثبات الكرة والدائرة : أن نقول
كل واحد من هذه الأجزاء^(١) متحيز وحجم . وكل متحيز فهو منته . وكل
منته فإنه يحيط به حد واحد [أو حدود^(٢)] والذي يحيط به حد واحد هو
الكرة والذي يحيط به حدود هو المضلعات فكل واحد من هذه الأجزاء
إما كرة وإما مضلع . فإن كان كرة لزم القول بكونه مقسماً . لأن الكرات إذا
صم بعضها إلى بعض ، حصلت انفرج فيهما ، ويكون كل واحد من تلك
الفرج ، أصغر من تلك الأجزاء . وكلها وجد شيء أصغر منه ، كان مقسماً
فوجب كون تلك الأجزاء مقسمة . وأما إن كانت مضلعة ، كان القول بقولها
للقسمة أقوى . لأن جانب الراوية يكون لا محالة أضيق وأقل حجماً ، من جانب
الصنع . وما كان كذلك ، كان مقسماً . فثبت أن كل واحد من تلك الأجزاء
إما أن يكون كرة وإما أن يكون مضلعاً . وثبت أن على كلا التقديرين . وجب كونه قابلاً
للقسمة . فيلزم القطع بكون تلك الأجزاء قابلة للقسمة . وهو المطلوب

الوجه الخامس من الوجوه المبينة على القول بالدائرة والكرة : إذا
أخرجنا خطاً مستقيماً ، وأخرجنا من طرفه قوساً من دائره . فكلما كانت الدائرة
أوسع ، كانت الزاوية الحادثه من ذلك الخط المستقيم ، ومن قوسي تلك الدائرة
أوسع . وإذا كان لا نهاية لمراتب اتساع الدائرة ، وجب أن يقال إنه لا نهاية
لمراتب اتساع تلك الراوية . ثم إنها مع انقسامها إلى الأقسام التي لا نهاية لها ،
تكون أقل من القائمة الواحدة . وهذا يقتضي أن يكون قبول الراوية القائمة
لانقسامات لا نهاية لها ، يكون بطريق الأولى^(٣) . وأيضاً . كلما كانت الراوية
الحادثة ، من قطر الدائرة [ومن القوس أوسع ، كانت الزاوية الحادثه من حده

(١) الأجزاء (م)

(٢) من (ط ، س)

(٣) الأول (م)

الدائرة^(١)] ومن لعمود القائم على طرف ذلك القطر أصبى . وإد كان لا نهاية
 لمراتب اتساع الزاوية الأولى ، فكذلك لا نهاية لمراتب صين الدائرة الثابتة
 فهذا حمل الوجوه المستطه من القول بالكثرة والدائرة ، الداله على أن
 القول بالجوهر انفراد باطل . والله أعلم .

(١) من (ط ، س)

الفصل السابع

في

القطر في أن الدلائل المذكورة في
اثبات الدائرة والكرة هل هي صحيحة
قوية أم ضعيفة وأهمية؟

اعلم : أن الكلام في هذا لمصر يقع على نوعين .

أحدهما بيان أن دلائلهم في إثبات الدائرة والكرة ضعيفة .
والنوع الثاني إقامة الدلالة على أن القول بالدائرة والكرة باطل

أما النوع الأول - فنقول : لا سلم صحة شيء من الراحه انني
ذكرتها في إثبات الدائرة والكرة . أما الوجه الأول وهو قولكم : « إنما سكن
طرف لخط المسامي ، ثم إن نديره حتى يرجع إلى موضعه الأول ، حينئذ
يرتسم من رأسه دائرة » فنقول . هذا الدليل إنما يتم لو ثبت أنه يمكن بقاء
أحد طرفيه ساكناً ثابتاً في جميع زمان حركة ذلك الخط وأنتم ما ذكرتم دليلاً على
أن ذلك ممكن وإد لم يثبت بالدليل صحة هذه المقدمة ، بقيos دليلكم باطلاً .

واعلم أن جميع مباحث الهندسة مفرعة على أصول أربعة الدائرة
والكرة . والمحروط والأسطوانة

والمهندسون إنما أقاموا الدلالة على صحة هذه الأصول الأربعة بهذا
الطريق أما الدائرة فقد أثبتوها بحركة كلية الخط ، حال بقاء أحد طرفيه
ساكناً وأما الكرة فقد أثبوها بحركة نصف الدائرة ، حال كون القطر ساكناً .
ويقرب من إثبات الكرة - إثبات الشكل البيضي والشكل ابعدي وهم أثبتوا
الشكل البيضي بحركة ما يكون أقل من نصف الدائرة على قطره الأطول ، مع

بقاء ذلك القطر ساكناً وأثبتوا الشكل العدسي بحركة ما يكون أعظم من نصف الدائرة ، مع بقاء ذلك القطر ساكناً وأثبتوا الحروط بالمثلث الذي يكون قائم الزاوية ثم فرضنا مكون أحد الأضلاع المحيطة بتلك القائمة ، وحركة سائر الأضلاع ، حتى يعود إلى وضعه الأول ، وأثبتوا الإسطوانة . بما إذا ارتفعت الدائرة ، وانخفضت ، حال بقاء مركزها على الخط المستقيم

فهذه الأشياء التي هي أصول الهندسة ، وعليها تنصرع جميع مساحتهم . إنك أنتوها هذا الطريق . ثم إنه لم يثبت مدلل إقناعي ، فضلاً عن كلام برهاني : أنه يمكن بقاء تلك النقطة ساكنة ، حال حركة ذلك الخط ، أو حال حركة ذلك المثلث والعجب العجيب من هؤلاء المهندسين . يسمون هذا الطريق : مهندسة المتحركة ولو احتاجوا في إثبات فرع ضعيف نحسب من فروغ الهندسة ، إلى ذكر هذه المقدمة ، لحكموا بضعيف ذلك الكلام ونحساسته ثم إتهم أنثوا الأصول المتعسرة في هذا العلم ، بهذا الطريق الخسيس الضعيف .

وأيضاً العجب العجيب من أفقليدس ، فإنه في المقالة الخامسة اشتغل بإقامة البرهان على أن نسبة المقدرين المتسارين إلى مقدار ثبات ، يجب أن تكون متساوية . مع أن العلم بصحة هذه القضية علم ضروري لأنه لا معنى للنسبة إلا كمية أحد المقدارين عند المقدار الثاني فإذا فرضنا المقدارين متساويين كانت كمية أحدهما عند المقدار الثالث ، أعظم من نسبة المقدار الأصغر إلى ذلك الثالث . وذكر في تقريره برهانياً عاماً مع أن العلم بصحة هذه القضية : علم ضروري لأنه لما كان أحدهما أعظم من الثاني ، كانت كمية ذلك الأعظم عند ذلك الثالث [أعظم من كمية ذلك الأصغر عند ذلك الثالث^(١)] ثم بين عكس هاتين القضيتين بالبرهان ، في شكلين آخرين^(٢) ثم بين أنه إذا كانت نسبة الأول إلى الثاني كسبة الثالث إلى الرابع -

(١) من (٥)

(٢) أخرى (٢)

التي هي كسبة الخامس إلى السادس - وجب أن يكون سببة الأول إلى الثاني كسبة الخامس إلى السادس . وهذه القضية أيضاً مديهة . لأن العلم بأن الأشياء المتساوية لشيء واحد : متساوية : علم ضروري مديهي

إذا عرفت هذا ، فنقول إن « قليدس » اشتغل بإقامة البراهين العامة على تصحيح هذه القضايا ، التي هي معلومة الصحة بالبديهة ثم [الم^(١)] آل الأمر إلى إثبات الدائرة والكرة والمحروط والأسطوانة كفى في إثباتها بهذه الهندسة المتحركة ، التي انتقصوا على أنها لا تعيد الخيال الضعيف ، فضلاً عن اليقين . وذلك يدل على وقوع التفتير العظيم في هذه الصناعة حيث ذكروا الرهان في إثبات نصايا غنية عن البرهان ، وأعملوا ذكر الرهان في إثبات قضايا لا سبيل إلى إثباتها ، إلا بالرهان .

وأما الحجة الثانية وهي قولهم : « الجسم الواقف في الهواء إذا نزل . فإنه يرتسم من حركة الطرفين المختلفين منه قوس دائرة » فنقول : هذا مسلم لو ثبت [أن^(٢)] في هذه الحالة بقي الطرف الأسفل منه في موضعه^(٣) الأول ، ولم ينجر على السطح أما قوله : « لو سحر على السطح ، فذلك الانحرار إما أن يكون طبعياً أو قسرياً » قلنا : لم لا يجوز أن يكون قسرياً إلا أن السبب القاهر لحصول هذه الحالة ، غير معلوم على التفصيل ؟ أليس قد ذكرتم : أن بين حركة الصاعدة والهابطة ، لا بد من حصول السكون . وأن ذلك السكون يوجب وقوف^(٤) الحمل في الهواء ؟ رقلتم : « إن الدليل لما أوجب^(٥) القول به ، وجب الترامه ، وإن كما لا يعرف سببه بعينه . فكذلكها لم لا يجوز أن يقال : إن الجسم الواقف في الهواء إذا سقط . ففي حال سقوطه يجب أن ينجر طوره الأسفل على السطح ، وإن كنا لا نعرف الموجب لذلك الانجرار على التفصيل ؟ » .

(١) من (ط)

(٢) من (م)

(٣) موضعها (م ، ط)

(٤) وقوع (م)

(٥) وجب (م)

وأما الحجة الثالثة : وهي قوهم ، شكل السيط يجب أن يكون هو الكرة فنقول : هذه الحجة مقوضة بأشياء

أولها : إن الفلك المثل ، إذا انفصل عنه فلك خارج المركز ، فإنه يتفصل من الفلك المثل . متعمان .

أحدهما : من خارج الفلك الخارج المركز والثاني : في داخله . ومعلوم أن طبيعة كل واحد من هذين التتمين طبيعة بسيطة مع أنه في أحد الحائنين في غاية الشرح ، ومن الحاش الثاني [في^(١)] غانة اسرقة . فههنا السببلة اقتضت أثراً غير متشابه في كل الجواب .

وثانيها : إن الفلك حرم بسط ثم إن الكوكب وقع في بعض حواسه دون البعض . فالطبيعة بسيطة ، والأثر غير متشابه .

وثالثها : إن الفلك [طبيعه^(٢)] بسيطة مع أن تلك الطبيعة ، اقتضت^(٣) حصول الشكل المنسب في الخارج ، وحصول الشكل المعبر في الداخل . وهما اثران مختلفان . وايضاً ، السطح الخارج يكون أعظم مقداراً من السطح الداخل . فالبسببلة واحدة ، والآثار مختلفة

ورابعها : إن الأجسام إما أن تكون بسيطة أو مركبة . أما البسائط فإن جزءها يكون مساوياً لكلها ، في تمام المامية . فلر كانت تلك الطبيعة موجبة للشكل الكروي^(٤) ، لزم أن يكون شكل كل واحد من الأجزاء منقترصة فيه ، هو الكرة ولو كان الأمر كذلك ، لزم ونوع الخرق في جميع الأجسام المحسوسة

لا يقال : الجسم شيء واحد في نفسه . طبيعته اقتضت حصول الشكل الكروي لذلك المجموع . وأما الجزء فإنما يفرض بعد ذلك ، وحصول

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

(٣) اقتضه (م)

(٤) الكروي (م)

الشكل لذلك الكل أولاً ، صار ماعياً لحصوله للجزء الذي افترض بعد ذلك
الكل لأننا نقول : هذا بناء على أن الجسم السيط شيء واحد في نفسه وإنما
يفترض الجزء فيه ، بسبب منفصل غريب لكننا قد بينا بالدلائل اليقينية
فساد هذا الأصل

سلمنا صحة هذا الأصل . إلا أننا نقول : بما إذا أشرنا إلى جانب معين
من القلک ، أو من سائر الأجسام البسيطة فقد تغير ذلك الجزء عن سائر
الجوانب وطبيعة ذلك الجزء توجب الشكل الكروي . إلا أن طبيعته أيضاً
توجب اتصال ذلك لجزء ، سائر الأجزاء^(١) وذلك الاتصال ماع من حصول
الشكل الكروي . وحيث يلزم أن تكون الطبيعة الواحدة موجبة أثرب
متصادمين . وذلك باطل .

وأما الأجسام المركبة في علمنا هذا فنقول : إذا كان المركب موجوداً ،
كانت البسائط موحدة . إلا أن تلك البسائط تكون صغيرة جداً ، ويكون
بعضها مختلطاً بالعص إلا أن كونها صغيرة ومخلوطة بغيرها ، لا يمنع من كونها
موصوفة بتلك الطبيعة البسيطة . فلما انتضت الطبيعة البسيطة ، حصول شكل
الكرة ، لزم أن يكون كل واحد من تلك الأجزاء المخلوطة الصغيرة ، موصوفاً
بشكل الكرة . ولو كان الأمر كذلك ، لزم وقوع اصرح والمخلأ فيما بينها
ودلك عند القوم باطل .

ثبتت هذه الوجوه . أن الذي يقال : إن شكل السيط هو الكرة . كلام إقناعي ،
ولم نشك صحته بالدلائل اليقينية

وهه سؤالات أخر . إلا أن فيما ذكرناه : كمية

ثم نقول : إن سلمنا إمكان القوم بالكرة . فلم قلم « إن قطع
الكرة ، بحيث يكون موضع القطع حالياً عن الخشونات والتضريسات - أمر
ممكن ؟ فإن صحة هذه القضية لما لم تكن بديهية ، كان الحرم بصحتها من غير

(١) لأجسام (م)

البرهان [باطلاً^(١)] وكيف لا نقول وقد ذكرنا : أن « أفليدس » اشتغل بإقامة البرهان على صحة التلميذات فكيف لا يطالب بإقامة لبرهان على صحة هذه القصايا الحقة جداً ؟ .

وهيأ آخر الكلام في بيان أن دلائلهم في إثبات هذه المطالب صعبه مسحية جداً والله ولي الإرشاد .

النوع الثاني من مباحث هذا الفصل في إقامة البراهين البقية على أن القول بالكرة والدائرة ، محال

نقول : الذي يدل على صحة ما ذكرناه وجوه

الحجة الأولى : إننا قد ذكرنا الدلائل القطعية على إثبات الجوهر الفرد وذكرنا لدليل القطعي على أن القول بإثبات الجوهر الفرد ، مع القول بإثبات الكرة والدائرة ، مما لا يجتمعان السنة وإذا ثبت هذا ، فقول ثبت لقول بالجوهر الفرد ، فوجب أن يكون القول بالكرة والدائرة باطلاً . وهذا البرهان مبني على إثبات مقدمتين :

إحداهما : إثبات الجوهر الفرد والثانية : إن إثبات الجوهر الفرد ، يتلوا القول بإثبات الدائرة وكل واحدة من هاتين المقدمتين ، قد سبق تقريرها على أقصى العياف

الحجة الثانية : إن القول بالكرة يوجب إثبات الجوهر الفرد ، ويوجب نفيه^(٢) . فيكون موحاً للتفويض معاً ، يوجب أن يكون القول به باطلاً . أما أنه يوجب القول بإثبات الجوهر الفرد للأما بسا - أنا إذا وضعنا الكرة على اسطح [فإمها تلاقى السطح^(٣)] نقطة غير منقسمة . فإذا أدركها وجب أن يرسم ذلك الخط من نقطة متلاصقة . وذلك يوجب إثبات الجوهر الفرد

(١) من (ط)

(٢) يوجب نفيها ، فيكون نفيها ، فيكون مرجحاً (م)

(٣) من (ط)

وفررنا هذا الدليل ، ودفعنا الشكوك والأسئلة عنه ، دفعاً لا يعنى للعاقل مربة
في صحة هذه الحجة

وأما أن القول بالكرة والدائرة يرحب في الجوهر المرء فلاسايا
البرهان القاطع أن مع القول بالجوهر المرء لا يمكن إثبات الدائرة . ومع إثبات
الدائرة ، لا يمكن إثبات الجوهر المرء ثبت بما ذكرنا . أن القول بالكرة
والدائرة ، يوجب القول بإثبات الجوهر المرء ، ويوجب القول بنفيه . وما كان
كذلك ، كان باطلاً . فكان القول^(١) بإثبات الكرة والدائرة^(٢) باطلاً . ويمكن
أيضاً أن يعبر^(٣) عن هذا الكلام بعبارة أخرى . فيقال : القول بالكرة والدائرة
يفضي ثبوته إلى نفيه . وما كان كذلك ، كان ثبوته باطلاً محالاً . وبما قسا . إنه
بعضي ثبوته إلى نفيه . وذلك لأنه لو ثبت بالكرة ، لكننا إذا فرضنا استدارتها على
السطح ، فإنه يلزم تركب ذلك الخط من النقط المشاعة عن ما بيناه في دليل
الكرة . لكن لو ثبت كون الكرة مركبة من النقط المشاعة ، لوجب أن يمنع
وجود الكرة . لما بينا أن مألief الكرة والدائرة من الأحرار التي لا تتجراً :
قول باطل محال . فثبت : أن القول بالكرة والدائرة ، يفضي ثبوته إلى نفيه ،
فوجب أن يكون القول به باطلاً .

الحجة الثالثة . إننا بينا . أن الكرة إذا استدارت ، فإنه يفترض منطقتها .
وهي أوسع الدوائر ، وأسرعها حركة . ثم يرسم هناك مدارات متوالية ،
وموازية للمنطقة . وكل ما كان منها أقرب إلى المنطقة ، فهو أوسع وأسرع حركة
عما كان أبعد منها . وإذا ثبت هذا ، فنقول : كل واحد من تلك المدارات
مختص بخاصية واجبة الحصول [فيه^(٤)] وممتنع الحصول في غيره لأن قوله
تلك الحركة الموصوفة بذلك القدر المعين من السرعة والبطء . مختص بذلك
المدار ، وواحد الحصول فيه ، وممتنع الحصول بغيره . وأيضاً . ذلك المدار

(١) القول بالكرة (م)

(٢) والدائرة و لكرة باطلاً (م)

(٣) يعبروا (م)

(٤) من (ط)

المعين من التابع . مختص بذلك المدار ، بمعنى أنه واجب الحصول فيه ، ويمتنع الحصول في غيره . وإذا ثبت هذا ، فقد ظهر أن كل واحد من المدارات لتي يمكن فرضها فيه ، فإنه مختص بخاصية معينة . ومتى كان الأمر كذلك ، كانت المدارات الممكنة موجودة فيه بالفعل . فلو كانت تلك المدارات غير متناهية ، لزم أن الكرة المستديرة مركبة من أجزاء لا نهاية هي بالفعل . وذلك محال . فثبت : أن المدارات الممكنة فيه متناهية . وإذا ثبت [هذا^(١)] كان القول بالجوهر الفردي حقيقاً . وإذا ثبت هذا ، كان القول بالكرة والدائرة باطلاً قطعاً على ما ثبت تقريره .

الحجة الرابعة : إن كل كرة مجوفة مثل . الأفلاك . فإن سطحها الخارج أعظم من الداخل . وأيضاً . سطحها الخارج محدب ، ووسطها الباطن مقعر . وإذا كان كذلك ، فقد احتسب كل واحد من هذين السطحين بصفات ، يمتنع ثبوتهما في الآخر . فوجب أن ينمصل نحن ذلك الفلك إلى نصفين ، ثم الحال^(٢) في كل واحد من نصفيه كما سبق . فلو كان ثلثه قابلاً لانقسامات غير متناهية ، لزم كونه مركباً من أجزاء غير متناهية بالفعل . وذلك باطل . فوجب أن يكون ثلثه قابلاً لانقسامات متناهية .

فيكون القول بالجوهر الفردي حقيقاً . فيكون القول بـثبوت الكرة والدائرة باطلاً . على ما تقدم بيانه .

وأما الحجة المبنية على قولهم . « شكل الجوهر الفردي إما أن يكون هو الكرة أو المصلع ، فنقول الحق : أن الجوهر الفردي . لا كرة ولا مصلع . لأن هذا إما يعنى فيها يكون مؤلفاً من الجوانب والأبعاد . والجوهر الفردي ليس كذلك . فلا يمكن وضعه شيء من هذه الصفات .

(١) من (ط)

(٢) المحال (ط)

الفصل الثامن
نفي
ذكر الدلائل الحاتة على
نفي لجوء الفرد المبهية
على القول بالمثلثات والمربعات

والكلام فيه مرتب على بوعين :

البرع الأول : ما يتعلق بالمثلثات وفيه وجوه .

الحجة الأولى : بين أن ليس ه أن كل خط متناهي الصرين ، فإنه يمكننا
ن نعمل عليه مثلث متساوي الأصلاع . فالحظ المركب من الجزوين يمكن أن
يعمل عليه مثلث متساوي الأصلاع ولا يتم ذلك ، إلا أن نصع جزءاً على
متصل الجزئين وذلك بوحب انقسام الأجزاء

واعلم . أنا متى وصعنا جزءاً على متصل جزئين . كان كل واحد من
الأجزاء الثلاثة وقعاً على متصل الجزئين

الحجة الثانية : إن جميع المثلثات لا تتم إلا عند وسوع كل واحد من
الأجزاء المفترضة فيها ، على متصل الجزئين وذلك لأن كل واحد من أصلاع
المثلث المذكور ، يكون مركباً^(١) من جزئين فإذا وصعنا ذلك المثلث على خط
آخر مركب من ثلاثة أجزاء ، بحيث يقع كل واحد من الجزئين^(٢) اللذين عنهما
حصل ضلع المثلث الأول ، على متصل جزئين من الأجزاء الثلاثة ، التي

(١) يكون كل مرتكاً (م)

(٢) الجزء (ط)

حصلت في هذا الخط فهذا هو المثلث الثاني ثم إذا وضعنا ذلك المثلث على خط آخر ، مركب من أربع أجزاء سائطريق الأول ، فهو^(١) المثلث الثالث وقس عليه سائر المراتب التي لا نهاية لها . فثبت . ثم ذكرنا . أنا إذا قلنا . الجسم مركب من أجزاء لا تتجزأ فإن ثبت من المثلثات لا يوجد إلا سبب وقوع جزء متصل الجزءين وذلك موجب القسمة

ولقائل أن يقول قولكم « الجزء إذا وقع على متصل الجزءين ، لزم حصول القسمة » وقد سبق الكلام عليه .

الحجة الثالثة قالوا : إذا أردنا أن نعمل مثلثاً من اسواحد والاثني والثلاثة ، امتنع . ولا لزم أن يكون مجموع الصلحين مساوياً للضلع الثالث وهو محال . أما إذا أردنا أن نعمل مثلثاً من الاثني والثلاثة والأربعة ، حصل منه مثلث منفرج الزاوية لأن مربع الأربعة ، أزيد من مجموع مربع الاثني ومربع الثلاثة . وبهذا البيان . يظهر أن المثلث الذي يكون منفرج الزاوية ، أقدم أنواع المثلثات . أما إذا أردنا أن نعمل مثلثاً من الثلاثة والأربعة والخمسة فإنه يحصل منه مثلث قائم الزاوية ، لأن مربع الخمسة يساوي مجموع مربع الثلاثة ، ومربع الأربعة . أما إذا أردنا عمله من الأربعة والخمسة والستة ، حصل منه مثلث حاد الزوايا لأن مربع الستة أقل من مجموع مربع الخمسة ومربع الأربعة . إلا أن هذا المثلث . وإن كان حاد الزوايا . إلا أنه يختلف الزوايا وأعظمها هي الزاوية التي بوترها^(٢) الضلع الأعظم . وهو الستة . وأما^(٣) إذا أردنا عمل المثلث من الخمسة والستة والسبعة ، حصل أيضاً مثلث حاد الزوايا . إلا أن الزاوية التي كان بوترها الضلع الأعظم من المثلث اساق ، أعظم من الزاوية التي بوترها الضلع الأعظم من هذا المثلث . فإن بينا : أن أول تلك الزوايا هي المنفرجة ثم القائمة ثم الحادة . وعلى هذا لطريق فلا يزال يرداد صيق تلك الزوايا

(١) فهو المثلث الثاني وقس (م)

(٢) بوترها (م) .

(٣) وإذا أردنا (م)

إذا عرفت هذا ، فنقول إنه لا مهابة لمراتب ترايد الأعداد ، فوجب القطع بأنه لا مهابة لمراتب تصاعر تلك الحادة وتضابقتها . وذلك يوجب انقطع يكون المقادير قابلة للقسمة إلى غير نهاية .

الحجة الرابعة فرضاً مثلثاً متساوي الأضلاع على خط مركب من ثلاثة أجزاء هكذا ولنعرض أنه برل من إحدى رؤساء خط إلى الصلح الذي سوتر تلك الراوية . فحيث يتقسم ذلك المثلث بمثلثين متساويين . كل ^(١) واحد منهما قائم الزاوية . فيحصل في ذلك المثلث زاوية قائمة ، وأخرى حادة ، وهي التي كانت زاوية المثلث لأول . وأخرى بصف الحادة ، التي كانت حاصلة في المثلث الأول

إذا عرفت هذا ، فنقول وتر القائمة . هو الذي كان أحد أضلاع المثلث الأول وهو ثلاثة أجزاء ووتر بصف الحادة جزءان بقي الكلام في وتر الحادة التي كانت حاصلة في المثلث ، وهو الخط العمودي السارل من زاوية المثلث لأول . فإن قلنا : إنه ثلاثة أجزاء ، لزم أن يكون وتر الراوية الحادة ، مساوياً لوتر الزاوية القائمة . وإن قلنا : إنه جزءان ، لزم أن يكون وتر الحادة ، مساوياً لوتر بصف [تلك ^(٢)] الحادة . وهو محال فلم يبق إلا أن يقال : إنه أرد من الجزئين ، وأقل من الثلاثة وذلك يوجب القسمة

الحجة الخامسة : قانوا ثبت بشكل العروس ، أن وتر الراوية القائمة ، لا بد وأن يكون جدر مجموع مربعي الضلعين المحيطين بتلك القائمة وإذا ثبت [هذا ^(٣)] لزم فساد القول بالجوهر المفرد ، من وجوه

لأول إما إذا ركنا خطأ من جزئين ، ووضعنا فوق أحد هذين الجزئين جزءاً آخر ، حتى حصل هناك مثلث قائم الزاوية ، كل واحد من ضلعيه جزءان فهنا يجب أن يكون وتر هذه القائمة حذر الثمانية لكنه صم ،

(١) وبين كل واحد (م)

(٢) من (ط)

(٣) من (ط)

ويوجب انكسار الجزء فإن جعلنا أحد الصلعيين جزءين ، والثاني ثلاثة لزم أن يكون وتر القائمة جذر [ثلاثة عشر وهو أيضاً أصم . فإن جعلنا أحد الصلعيين اثنين ، والثاني أربعة . لزم أن يكون وتر القائمة جذر عشرين . وهو أيضاً أصم . فإن جعلنا أحد الصلعيين اثنين والثاني خمسة ، كان وتر القائمة جذر ^(١) [تسعة وعشرين وهو أصم . ثم نقول إن جعلنا الصلغ الأول ثلاثة ، والثاني أيضاً ثلاثة ، كان وتر القائمة جذر ثمانية عشر . وهو أصم . فإن جعلنا الأول ثلاثة ، والثاني أربعة ، كان وتر القائمة جذر خمسة وعشرين وهذا مطلق لا يصلح لمطلوبنا

فإن جعلنا الصلغ الأول ثلاثة ، والثاني خمسة ، كان وتر القائمة جذر أربعة وثلاثين . فيصلح لمطلوبنا واعتبر حاب سائر المراتب من نفسك . حتى أنك إذا جعلت كل واحد من الصلعيين المحيطين بتلك القائمة : عشرة عشرة ، كان وتر [تلك ^(٢)] القائمة جذر مائتين وإنه أصم . وذلك يوجب انكسار لأجراء .

الحجة السادسة إذا ركنا خطأ من أربعة لا تتجزأ ، ووضعنا على أحد طرفيه جزءاً لا يتجزأ على هذه الصورة ^(٣) : $\circ \circ \circ \circ \circ$ كان ذلك مثلثاً قائم الراوية . فوتر هذه القائمة . إن كان أربعة أجزاء ، كان وتر القائمة مساوياً لأحد الصلعيين المحيطين بها هذا خلف وإن كان خمسة ، كان وتر القائمة مساوياً لمجموع الصلعيين . وهو محال . وإن كان أزيد من الأربعة ، وأقل من الخمسة ، فهو يوجب القسمة

ويمكن أن تذكر هذه الحجة أيضاً في صورة أخرى ، فنقول : إذا أخذنا خطأ مركباً من جزءين ، ووضعنا على أحد هذين الجزءين جزءاً آخر ، على هذه الصورة $\circ \circ$ فيحصل هناك روية قائمة . فوترها ^(٤) إن كان جزءين ،

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

(٣) الرسم من (م)

(٤) فوترها (م ، ط)

كان الورد مساوياً للضلع ، وإن كان ثلاثة كان أحد أضلاع المثلث ، مساوياً
لجموع ضلعيه . فهو إذن أريد من الاثنين ، وأقل من الثلاثة [وذلك ^(١)]
يوجب القسمة

الحجة السابعة ^(٢) إذا فرضنا سلماً موصوعاً على جدار ، بحيث يكون
من الطرف الأعلى لذلك السلم ، إلى أسفل الجدار : حصة ومن أسفل الجدار
إلى الطرف الأسفل من ذلك السلم ، حصة [أخرى ^(٣)] فنقول يجب أن
يكون ذلك السلم جذراً الخمسين . ثم إذا حررنا ذلك السلم من الطرف
الأعلى ، بمقدار واحد وحب أن ينجر من الطرف الأسفل بمقدار أقل من
واحد لأنه لو كان واحداً تماماً ، فحينئذ يصير [أحد ^(٤)] الضلعين المحيطين
بتلك القائمة أربعة والضلع الثاني ستة ومربعاهما اثنان وخمسون . فوجب
أن يكون ذلك [السلم ^(٥)] جذر اثنين وخمسين مع أنه يعينه كان جذر
خمسين . فيكون الشيء الواحد أزيد من نفسه . وهذا محال ثبت : أنه لما
انجر ذلك السلم من الطرف الأعلى جزءاً ، وحب أن يسجر من الطرف الأسفل
أقل من جزء . وذلك يوجب القسمة والله أعلم

الحجة الثامنة . لنفرض خط أ ب وانفصل [عنه ^(٦)] ج ب بحيث
[أن ^(٧)] يكون جزءاً من ألف ، جزء من أ ب . ثم نقسم عن نقطة أ خط أ هـ
خمسة أجزاء ، وعلى ج خط ح د خمسة أجزاء أيضاً . ثم نصصل هـ ^(٨) ب ولا
شك أن هـ ^(٩) ب يقطع ج د وتكون نقطة التقاطع د فنقول مثلثنا . ب ح د ،

(١) من (ط)

(٢) الرابعة (م)

(٣) من (ط)

(٤) من (ط)

(٥) من (ط)

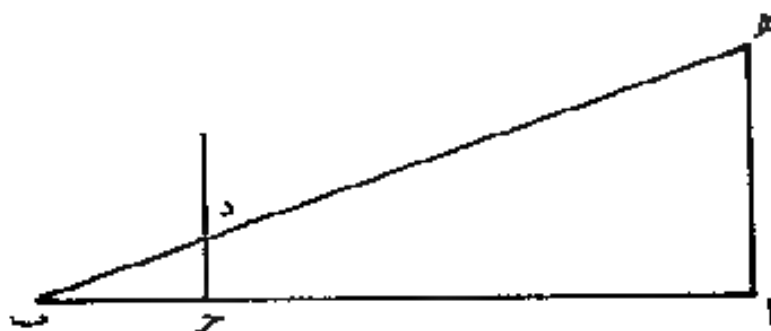
(٦) من (م)

(٧) من (م) .

(٨) د (م)

(٩) د (م)

ب أ هـ متشابهان ، فمسبة ب ح إلى ب أ كسبة ح د ^(١) إلى أ هـ فحيثد د جزء من خمسة أجزاء لا تتحرأ هذا خلف ^(٢) .



ولو رادت في طول أ ب عملت العمل المذكور ، ازداد الخط المركب من الأجزاء الخمسة انقساماً . وما كان ذلك محالاً ، كان القول بالجزء الذي لا يتجزأ باطلاً والله أعلم .

النوع الثاني من مطالب هذا الفصل : الدلائل المستنبطة من المربعين وهي وجوه

الحجة الأولى . نالوا فرضاً أربعة خطوط كل واحد منها مركب من أربعة أجزاء ، وصممنا البعض إلى البعض ، على أقصى الوجوه فلا شك أن الجزء الأول من الخط الأول ، والثاني من الثاني ، والثالث من الثالث ، والرابع من الرابع هو القطر نقول : هذه الأجزاء في جانب القطر إما أن تكون متلاقية ، وإما أن تكون غير متلاقية ، فإن كانت حاسب القطر متلاقية ، بمقاديرها في جانب القطر . إما أن تكون أعظم من مقاديرها من جانب لطول والعرض ، وإما أن لا تكون أعظم . فإن كان الأول ، فحيثد تكون مقاديرها في جانب القطر متقسمة . وذلك يوجب قسمة الجزء وأما إن قسا مقادير هذه الأجزاء في جانب القطر ، لست أعظم من مقاديرها في جانب الطول والعرض ثم فرضنا أنها في جانب القطر متلاقية ، كما أنها في جانب الطول

(١) أ (م)

(٢) الرسم من (ط)

والعرض متلاقية فحينئذ يلزم أن يكون القطر مساوياً للصلع . وهذا باطل محال . وأما القسم الثاني ، وهو أن يقال إن هذه الأجزاء غير متلاقية من جانب القطر بل تكون متباعدة ، فحينئذ حصل فيما بين تلك الأجزاء الأربعة فرج ثلاثة من جانب القطر فكل واحد من تلك الفرج . إما أن يتسع جوهر فرد ، أو لا يتسع له . فإن كان الأول فحينئذ يكون مقدار القطر مثل مسعة أجزاء ، وعمود الصلعيين أيضاً مسعة أجزاء . فيكون القطر مساوياً للصلعين . هذا حلف . وإن كان الثاني وهو أن كل واحد من تلك الفرج أصغر من الجوهر ، فحينئذ قد وجد شيء أصغر حجماً من الجوهر الفرد فيكون الجوهر الفرد مفسماً . هذا حلف . فظهر أن على تقدير إثبات الجوهر الفرد تكون جميع هذه الأقسام باطلة . فوجب أن يكون القول بالجوهر الفرد باطلاً

الحجة الثانية : إن « أفليدس » برهن في الشكل الأخير من المقالة الثانية : على أنه يمكن عمل مربع مساوي ، لأي سطح مستقيم المخطوط لكن^(١) لقول بأن السطوح إنما تتألف من الأجزاء التي لا تنجرأ بسطل ذلك . لأن المثلث المعمول من ثلاثة أجزاء لا يمكن أن يمتلئ بمربع مساوي له . وأبصاراً : إذا عملنا مثلثاً ، بحيث يكون كل واحد من أضلاعه ثلاثة ثلاثة فإنه يكون مجموع أجزائه . ولا يمكن عمل مربع مساوي له إلا بقطع الأجزاء . وهذا القول في سائر^(٢) [مراتب المثنيات . فعلمنا أن هذا الشكل يبطل القول بإثبات جوهر الفرد

الحجة الثالثة^(٣) : ثبت بالبراهين الهندسية أن القطر مساوٍ للصلع . ولو كان القطر مركباً من الأجزاء التي لا تنجرأ [واصطاع أيضاً مركب من

(١) مخصص لكن القول (م)

(٢) من هذا السادس أن الجذور منها مربعة ومنها في الفصل العاشر مكرر في آخر مخطوطه (ط)

(٣) في المكرر سدي في آخر (ط) الثانية

الأحرء التي لا تنجر^(١)] فحيث تكون سمة انقطر إلى الضلع كنسبة إلى عدد [حر^(٢)] وحيث يكونان مشتركين [لا^(٣)] متباينين . فثبت هذا : أن تركيب المربع من أخوهر المرء محال [والله أعلم^(٤)] .

الحجة الرابعة^(٥) إن « أقليدس » سرهن في المقالة الأولى . على أن السطوح المتوالية الأصلاع ، التي تكون على قاعدة واحدة ، وفي جهة واحدة ، وفيها بين خطوط نأعيانها متوالية [فإنه^(٦)] يجب أن يساوي بعضها بعضاً . وإذا ثبت هذا ، فنقول . إن هذا يبطل القول بأخوهر المرء لأننا إذا مدرنا أحد السطحين عشرة في عشرة [حتى^(٧)] كان مجموعهما مائة ، وكان^(٨) السطح الآخر مائة . يلزم أن يكون مجموع الأجزاء الحاصلة في ذلك السطح ، مسوية لمائة جزء . وذلك محال .

لإن قالوا : « هذا الإشكال أيضاً لآرم على « أقليدس » ، لأن أحد السطحين ، إذا كان ذراعاً ، والآخر طوله من المشرق إلى المغرب . فكيف يعقل كون أحدهما مساوياً للآخر ؟ ، قلنا : السطحان المتواريان إذا كان أحدهما قائماً على قاعدته ، وكان الآخر مائلاً ، وكانت جميعاً على قاعدة واحدة ، فيها بين^(٩) خطين متواريين ، فإن مقدار ما يرداد السطح المائل في الطول ، فيه ينتقص من العرض . والمحال إنما كان يلزم لو كان عرض السطح المائل . بقدر

(١) سقط (م)

(٢) سقط (م)

(٣) سقط (م)

(٤) من (ط) مكرر

(٥) الثالثة في (ط) مكرر

(٦) من (ط) مكرر

(٧) سقط (م) .

(٨) وكان السطح الآخر طوله من المشرق إلى المغرب . فإنه يلزم أن يكون مجموع الأجزاء الحاصلة في ذلك السطح مساوية لمائة جزء . وذلك محال . فإن قالوا : فهذا المحال أيضاً لآرم على « أقليدس » ، لأن [إنج] عبارة (ط) غير المكررة [وعادة (م)] هكذا . كان مجموعة مث ، وكان السطح الآخر طوله من المشرق إلى المغرب فإنه يلزم أن يكون (٩) واحدة وتسمى خطين (م)

القاعدة المشتركة . لكنه ليس الأمر كذلك ، بمقدار ما «رداد في الطول» انتقص
عن العرص فزل الإشكال . [والله أعلم ^(١)] .

هذه جملة الوجوه التي يمكن استنباطها من المثلثات والمربعات في إبطال
الجوهر لفرد

واعلم : أن هذه الوجوه : قوية ، ولا حيلة في دفعها إلا أن تقول ^(٢)
«أن» أقليدس «بنى الأشكال التي قررهما في كتابه على أصليين» .

الأول : إثبات الدائرة . والآخر : تطبيق أحد المقدارين على الآخر .
ردلك لأن أكثر أشكال لمقابلة الأولى ، ينتهي تحليلها إلى لشكل الرابع [وهذا
الشكل ^(٣)] برهانه ^(٤) غير مبني على إثبات الدائرة ، بل على التطبيق

إذا عرفت هذا ، فنقول . أما القول بالدائرة فقد بينا . أن دلائلهم في
إثباته في غاية الصعف . ودلائنا على صيغته في غاية القوة فسقط الاعتماد على
ذلك الأصل

بقي الأصل الثاني . وهو التطبيق فنقول إن هذا الأصل يعسر العصف
فيه ، وإذا ثبتت صحته ، ثبتت صحة ما تفرع عليه من هذه الدلائل والذي
يمكن أن يقال فيه مع الاعتراف بأنه في غاية الصعوبة أن يقال «إنا لا نسلم
إمكان تطبيق خط على خط ، أو سطح على سطح . والدليل عليه أنا إذا
أطبقنا خطاً على خط آخر ، إما أن يلقاه بعضه أو بأكمله ولأول يقتضي
انقسام الخط في الطول . وهو محال . والثاني سوجب هوذا أحد الخطين في
الآخر ، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما عين ^(٥) الإشارة إلى الآخر . وهو

(١) من (ط) مكرر

(٢) إلا أن القول بأن «أقليدس» بنى الأشكال التي قررهما في كتابه على أصليين أسد

إلح (م) وانعباراً مصححة من (ط) مكرر

(٣) منط (م)

(٤) برهانه عن مبني إثبات (م)

(٥) غير (ط) مكرر

محال . لأنه إذا حصل هذا النعوت . فبها إما أن يبقى [به^(١)] الامتياز ، أو لا يبقى . والأول باطل لأن الامتياز لا يمكن أن يقع بنفس الماهية . لأن الخطيئة مشتركان في تمام الماهية ، لا بلوازم الماهية . لأن لوازم الماهية مشتركة بين أفراد الماهية . وما يكون مشتركاً فيه ، لا يكون موحداً للامتياز . ولا بالعوارض المفارقة ، لأن كل عارض يفرض كونه عارضاً لأحدهما ، فإنه لا بد وأن يكون عارضاً للآخر . لأنها لما تداخلا ، وم يتمير أحدهما عن الآخر ، بوجه من الوجوه . فكل عارض يوجد ، فإنه تكون نسته إن أحدهما ، كنسته إلى الآخر ، فيصير^(٢) ذلك العارض مشتركاً فيه . وما يكون مشتركاً فيه ، لا يكون سبباً للامتياز . فثبت : أنه يمتنع امتياز أحد الخطيئة عن الآخر في نفس الأمر . وإذا لم يبق الامتياز ، لزم إما اتحاد الاثنين وهو محال أو عدمهما^(٣) معاً ، وهو أشد امتناعاً . فثبت : أن القول بالتطبيق يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة ، فوجب أن يكون القول به باطلاً

فإن قالوا . بهذا الذي ذكرتم ، يقتضي أن لا يماس شيء شيئاً . وأن لا يلقي شيء شيئاً . فنقول : قد ذكرنا في الدلائل المسية على المماس والملاقاة . أنه لا معنى لكون الشئيين متماسين ، إلا حصولهما في حيزين^(٤) بحيث لا يحصل بينهما حيز فارغ . ولا شيء آخر . وأما ما سوى هذا المعنى في المماس والملاقاة ، فكل ذلك من الأمور الوهمية ، والقضايا انطوية . وقد ثبت : أنه لما قامت الدلائل القطعية ، الموجبة لتوحيدها . وجب أن لا يلتفت إلى حكم الطر والحنال و [مد^(٥)] ذكرنا لهذا المعنى أمثلة كثيرة من مباحث الفلاسفة فكداها الدلائل التي ذكرناها في إثبات الجوهر الفرد . دلائل قاطعة^(٦) غير محتملة للشك البتة . وهذه الدلائل الهندسية المذكورة ، لما كانت مبنية على هذين الأصلين

(١) مكرر من (ط)

(٢) فيكون (ط) مكرر

(٣) أو أحدهما معاً (ط) مكرر

(٤) حيز (م ، ط)

(٥) من (م)

(٦) قطعية (م)

أعني إثبات الدائرة ، وإثبات التطبيق وكان الطعن فيها وإن كان بعيداً عن
لوهم ، إلا أنه في الحملة محتمل احتمالاً بعيداً رجب المصير إليه ، صواباً لتلك
للدلائل القاطعة عن القدح ، والطعن فهذا منتهى ما وصل إليه بحث في هذا
[الباب (١)] [والله أعلم (٢)]

(١) منقطع من (ط) مكرر

(٢) من (ط) مكرر

الفصل الخامس

نفي

الدوائر المذكورة في نفي الجوهر الفرد المبنية على قسمة الزوايا

والكلام فيه يجب أن يكون مسبوقاً بمقدمات .

فالمقدمة الأولى : إن أول المصلمات هو المثلث وذلك [لأن^(١)] السطح الذي يحيط به خط واحد هو الدائرة والذي يحيط به خطان مستقيمان ، هو منحرف الوحد . والذي يحيط به الأضلاع الثلاثة ، هو المثلث . ثبت أن أول المصلمات هو المثلث . وأما سائر المصلمات . فهي في الحقيقة مركبة من المثلثات . فالربيع مؤلف من مثلثين ، والمخمس من ثلاثة مثلثات ، والمسدس من أربعة [مثلثات^(٢)] فإذا أردت أن تعرف كم عدد المثلثات الحاصلة في كل مضلع ؟ [أخذت من عدد الأضلاع اثنين ثم بقي ، فهو عدد مثلثات ذلك المضلع^(٣)] فالمعشر عدد أضلاعه عشرة فلا جرم كان عدد المثلثات الواقعة فيه - ثمانية

المقدمة الثانية قد ثبت أن الزوايا الثلاثة من المثلث ، مساوية لقائمتين ولما كان المربع حصل فيه مثلثان ، وجب أن تكون زواياه الأربع^(٤) ، معادلة

(١) سطح (ط)

(٢) سطح من (ط) مكرر

(٣) من (ط) مكرر

(٤) الأربع أربع فوائض (ط) مكرر ليست الأصل

لأربع نوائم ، ولما كان المحمس حصل فيه ثلاثة مثلثات ، وحب أن تكون زوايا المحمس معادلة لست^(١) قوائم . وقس الباقي عليه

إذا عرفت هذا ، فنقول . إذا أردت أن تعرف عدد القوائم الواقعة في المضلعات ، فالطريق فيه أن تعرف عدد المثلثات الواقعة في ذلك المضلع ، ثم تصعفه فيما بلغ ، فهو عدد القوائم الحاصلة في ذلك المضلع

مثاله : إن المحمس فيه ثلاث مثلثات . فلا جرم قسا : القوائم الحاصلة في داخل المحمس : ست فكان مقدار كل واحدة من روايا المحمس ، قائمة وخمس قائمة وأما المسدس فمثلثاته أربعة وقوائمه ثمانية^(٢) . فكل واحدة من رواياه قائمة وسدسان من قائمة . وأما المسع فمثلثاته خمسة ، وقوائمه عشرة . فكل واحدة من رواياه قائمة وثلاثة أسباع قائمة [وأما المثلث^(٣)] فمثلثاته ستة وقوائمه اثنتا عشرة . فكل واحدة من رواياه قائمة وأربعة أنماق قائمة . وأما التسع فمثلثاته سبعة ، وقوائمه أربع عشرة ، فكل واحدة من رواياه قائمة وخمسة أسباع قائمة . وأما العشر فمثلثاته ثمانية وقوائمه ست عشرة فكل واحدة من رواياه قائمة وستة أعشار قائمة

والصابط فيه : أن المضلع الذي قد يكون كل واحد من رواياه ، أريد من قائمة إنما يبتدىء من المحمس ، ويمر إلى غير الهايه . فأول هذه المراتب هو المحمس فلا جرم قلنا : روايته قائمة [وخمس قائمة والمرتبة الثانية هي المسدس فلا جرم قلنا : روايته قائمة^(٤)] وسدسان من قائمة والمرتبة الثالثة هي المسبع ، فلا جرم قلنا : روايته قائمة وثلاثة أسباع قائمة وعلى هذا القياس يطرد حساب هذا ليات .

المقدمة الثالثة . إن كل شكل^(٥) مسطح مستقيم الأصلاع أي شكل

(١) قوائمه ثلاثة (ط) قوائمه ثمانية (م) ، (ط) مكرر

(٢) مسقط من (ط) مكرر

(٣) من (ط) مكرر

(٤) من (ط) مكرر

(٥) سطح (ط) مكرر

كان ؟ سواء كن مثلثاً أو مربعاً أو محمساً . أو غير ذلك من المضلعات التي لا
 مهامة لها . فإنك إذا أخرجت كل واحد من أضلاعه في جهة واحدة ، فإن
 مجموع أطوارها الحادثة في الخارج من ذلك الضلع ، يساوي أربع قوائم لا أريد
 ولا أنقص . والدليل عليه . الاستقراء والبرهان .

أما الاستقراء فهو أن المثلث إذا أخرج كل واحد من أضلاعه الثلاث
 على الاستقامة ، حيث من كل منها راويتان معادلتان لقائمتين ومجموعهما ست
 قوائم ، والواقع^(١) في داخل مثلث اثنين . فالساق من تلك الستة^(٢) في
 الخارج : أربع قوائم وأيضاً المربع إذا أخرج كل واحد من أضلاعه الأربعة
 إلى الخارج ، حدث بسبب كل ضلع قائمتان^(٣) أو معادلتان لقائمتين
 بالمجموع ثمانية . لكن المربع يحصل فيه مثلثان ، فتكون القوائم الحاصلة في
 داخل المربع أربعة . فثبت^(٤) الحاصلة في الخارج أربعة . وأيضاً : المحمس
 إذا أخرج كل واحد من أضلاعه عن الاستقامة إلى الخارج ، حدث بسبب كل
 ضلع راويتان^(٥) معادلتان لقائمتين . فيكون مجموع القوائم عشرة . والواقع
 منها في داخل المحمس ست ، فيبقى في الخارج أربعة . واعتبر حان سائر
 الأشكال من نفسك . لتعرف أن الحال كما ذكرناه

وأما لبرهان فنقول إن كل مضلع^(٦) فإنه يمكن إخراج كل واحد من
 أضلاعه على الاستقامة . وإذا فعلنا حصل بسبب ذلك راويتان معادلتان لقائمتين
 إحداهما واقعة في داخل [ذلك^(٧)] المضلع ، والأخرى خارجة عنه . وإذا كان
 كذلك ، وجب أن يكون عدد القوائم الحاصلة في الداخل والخارج : ضعف
 عدد أضلاع ذلك المضلع .

(١) ولراجع إليها (ط) مكرر

(٢) ستة غير (م ، ط)

(٣) قائمتان ومعادلتان (م)

(٤) فثبت الحاصلة في داخل المربع أربعة ، فثبت الحاصلة في الخارج أربعة (م)

(٥) راويتان ومعادلتان (م)

(٦) مضلع (م)

(٧) من (ط) مكرر

ثم يقول : قد عرفت أن القوائم الحاصلة في داخل كل مصبع : ضعف عدد المثلثات الواقعة فيه . والمثلثات الواقعة فيه : أنقص من تلك الأصلاع ثنتين . والقوائم الحاصلة [له ^(١)] نسب المصبعين : أربعة . ولما لم توجد هذه الأربع في داخل المضلع ، وجب حصولها في الخارج . فثبت أن جميع الروايا لحاصلة في الخارج ، لا يريد على أربع لوائم

المقدمة الرابعة : إن كل مصلع . فإنه لا بد وأن يتصل كل واحد من أضلاعه بالمصبع الثاني منه . لا على الاستقامة . وإلا لصار الكل خطأ مستقيماً والخط المستقيم لا يحصل منه المصبع . فثبت أنه لا بد وأن يتصل كل واحد من تلك الأصلاع بالمضلع الثاني ، على راويه ، يحصل في داخل ذلك المضلع

المقدمة الخامسة : بما إذا أخرجنا ذلك المضلع على الاستقامة إلى الخارج ، حدث من ذلك الخط ، ومن المضلع الثاني من أضلاع ذلك المضلع راوية خارج المضلع ^(٢) . فإن كان المضلع [مثلاً متساوي الأضلاع والزوايا ، كانت الزوايا لثلاثة الحادثة في الخارج منفرجة . وإن كان المضلع ^(٣)] مربعاً متساوي الأضلاع [والروايا ^(٤)] كانت الزوايا الحادثة في الخارج بأمرها قوائم ، وإن كان المضلع خماس متساوي الأضلاع والزوايا ، كانت الزوايا الحادثة [في الخارج ^(٥)] بأمرها حادة . وكذا القول في سائر المضلعات الحاصلة بعد المحمس إلى غير النهاية .

المقدمة السادسة : به طهر بما ذكرنا أنه كلما كانت الأصلاع أكثر عدداً ، كانت الروايا المنفرجة لحادثة في داخل ذلك المضلع أوسع . وكانت الروايا الحادثة في خارج ذلك المضلع أضيق ^(٦) .

(١) مر (ط) مكرر

(٢) لدائرة (ط) مكرر

(٣) مر (ط) مكرر

(٤) مسقط (ط) مكرر

(٥) مسقط (ط) مكرر

(٦) مسقط (ط) مكرر

وإذا عرفت هذه المقدمات فنقول : اعتبار حال هذه المصلعات يدل على
ظلال القول بالجوهر الفرد من ثلاثة أوجه

الأول : إنه لا نهاية لمراتب المصلعات لأن مراتبها بحسب مربع
الأعداد فأولها الذي له ثلاثة أضلاع . وثانيها : الذي له أربعة أضلاع
وثالثها : الذي له خمسة أضلاع وإذا كان لا نهاية لمراتب الزيادة في الأعداد .
فكذلك لا نهاية لمراتب الأضلاع وقد عرفت أنه كلما كانت الأضلاع أكثر
عدداً ، كان اتساع الروايات الداخلة أكثر مع أنها البتة لا تنتهي إلى حد^(١)
القائمتين وإلا لزم أن يتصل أحد الضلعين^(٢) بالأحر على الاستقامة
وذلك^(٣) محال . ثبت : أن مجموع القائمتين ، أولى أن يقل القسمة إلى غير
النهاية

والثاني : إنا نبين أنه كلما صارت الزوايا الداخلة أوسع ، صارت الزوايا
الخارجية أصغر . ولم كان لا نهاية لمراتب [ذلك^(٤)] الاتساع ، فكذلك لا نهاية
لمراتب هذا الضيق . وعند هذا يظهر أن القائمة الثامنة [تسدي^(٥)] لا تنقسم
من وقت عمل المحمس ، ونمر في قول القسمة إلى غير النهاية أما في داخل
المضلع فنسب الاتساع^(٦) وأما في الخارج فنسب التصايق

والثالث : إن كل نقطة في السطح ، فيه يفرص^(٧) حولها أربع قوائم .
إذا ثبت هذا ، فنقول ما كانت الأضلاع قابلة للتزايد إلى غير النهاية ، كانت
المثلثات الواقعة [في المصلعات قابلة للتزايد إلى غير النهاية . وإذا كانت^(٨)

(١) أحد غير (م)

(٢) المصلعين (م ، ط)

(٣) وهو (ط) مكرر

(٤) من (ط) مكرر

(٥) سطح من (ط) مكرر والثاني (م)

(٦) لا متنازع (م ، ط)

(٧) يفرص (م ، ط)

(٨) وتكون (ط ، ط) مكرر

رؤوس تلك المثلثات الواقعة^(١) [عند المركز قائمة للترابيد] إلى غير النهاية^(٢) [كانت اقوائم الأربع الحاصلة عند مركز المصلع ، قائمة للقسم إلى عبر النهاية]
 بهذه وجوه ثلاثة دالة على كون المقدار قبلاً للقسم إلى غير النهاية :
 مستنبطة من هذه المباحث ، المفرعة على هذه المضاعفات
 واعلم ، أنها مساحت قوية ، والذي يمكن أن يقل في دفعها إن هذا
 الكلام^(٣) مبني على أنه يمكن تركيب المصلع ، بأي عدد أريد . فلم قلتم : إن
 ذلك ممكن ؟ و [ما^(٤)] الدليل عليه ؟ فإن المصلع إذا اتسع جداً ، لم تق
 الروية البتة . وحيث لا يمكن أن يتصل أحد الخطرين بالآخر ، [إلا^(٥)] على
 الاستقامة . فإن أرادوا إقامة البرهان عليه بالسوء على الدائرة . فإن الكلام^(٦)
 على إثبات الدائرة قد سبق [والله أعلم^(٧)] .

(١) سقط (م)

(٢) سقط (م)

(٣) ي (م) تكرير .

(٤) سقط (ط) مكرر

(٥) الدائرة والكلام (ط ، ط) مكرر

(٦) الدائرة والكلام (ط ، ط) مكرر

(٧) من (ط) مكرر

الفصل العاشر
ففي

الدلائل الحاققة على نفى الجوهر الفرد
المستعجلة من قسمة الخطوط

وليه وجوه

الأول . إن « أقليدس » بين أن كل خط يقبل التنصيف . فالخط المركب من الأجزاء الفردة ، يقبل التنصيف . فوجب أن ينقسم الجوهر الفرد

الثاني . إن « أبا علي بن الهيثم » بين في كتاب « حل شكوك أقليدس » . أن كل خط فإنه يقبل التثليث . فالخط المركب من الأربعة والخمسة ، وجب أن يقبل التثنيث . وذلك يوجب القسمة

الثالث . إن « أقليدس » بين أن كل خط ، فإنه يمكن قسمته ، بحيث يكون صوب كل الخط في أحد قسميه ، مساوياً لمربع القسم الثاني . وهذا النوع من التقسيم ، يسمى نسبة ذات وسط وطرفين . والخط المركب من ثلاثة أجزاء ، ومن أربعة أجزاء . لا يقبل القسمة ، إلا عند قسمة الجزء

وأيضاً . فقد بين « أقليدس » في المقالة الثالثة عشر أن كل خط ، قسم على نسبة ذات وسط وطرفين . فإن القسمين جميعاً منفصلان . وإذا كان كذلك ، امتنع كون كل واحد منها مركباً من أجزاء معدودة بعدد معين . وإلا لكان منقطعاً^(١) . وهذا لا يتم إلا مع القول بقسمة الجزء .

(١) منطقاً (م)

الرابع . إن « أقليدس » بين أن الخطوط بعضها متباينة ، وبعضها مشتركة . ولو كانت الخطوط مؤلفة من نقط معدودة متناهية ، لكانت نسبة كل خط إلى خط ، كنسبة عدد إلى عدد . فكنت الخطوط بأسرها مشتركة وذلك باطل . لما ثبت ، أن بعضها مشتركة ، وبعضها متباينة .

الخامس : [إنه بين^(١)] أن الخطوط منها منقطة ومماسم و فرع على هذا الأصل . تقسيم الخطوط المركبة إلى ستة أقسام في دي الأسمين ، وإلى ستة أخرى (. .) .

السادس . إن الحدور منها منقطة ، ومنها^(٢) [صم . ولو كانت المقادير مركبة من وحدات ، كل واحد منها لا يقبل انقسمة ، لكان لقول بإثبات الحدور الصم باطلاً

السابع . إن « أبلونيوس »^(٣) بين في كتاب « المحروطات » وجود خطين يتقاربان أبداً ، ولا يلتقيان . ونحن قد بينا بوجوه أخرى مسية على أصول الهندسة : أن ذلك ممكن . ولو كان قبول القسمة مناهياً ، لامتنع ذلك قطعاً .

واعلم : أن علم الهندسة من أوله إلى آخره ، يبطل القول بالجوهر المفرد . والذي شرحناه في هذا الموضع ، هو قليل من كثير . فمن أثبت الجوهر المفرد ، وحب عليه الطعن في علوم^(٤) الهندسة

وليكن ههنا آخر الكلام في هذه المسألة . وبالله التوفيق .

قال مصنف الكتاب . قدس الله سره^(٥) وقد تم هذه المسألة بكرة يوم الأحد ، عند انتقال الشمس إلى الجدي . سنة خمس وستمائة . والحمد لله على كل حال .

(١) سقط (ط) مكرر

(٢) سقط (ط) مكرر ومنقطة (م)

(٣) سقط (ط) مكرر

(٤) آخر المكرر في آخر مخطوطه (ط) وأول المكرر من مراتب المثلثات . فليسا أن عدد الشكل ، ي

الفصل الثامن

(٥) فليبروس (م)

المقالة الثالثة
في
بقية أحكام الأجسام

الفصل الأول

في

إقامة الحالة على تناهي الأبعاد

٥

مجموع الوحوش المذكورة في هذا الباب أربعة

الحجة الأولى : لنفرض نقطة معينة ، ولنفرض أنه ابتداء الخط من تلك النقطة ، وذهب إلى غير النهاية . ثم نزيد على ذلك الخط ، ذراعاً آخر ، من الجانب الذي [يلينا^(١)] وستوهم انطاني طرف انقدر [الزائد على طرف انقدر^(٢)] الناقص فإن مر إلى غير النهاية ، من غير ظهور النقصان ، لنزم أن يكون الكل مساوياً للجزء ، وأن يكون الشيء مع غيره ، كهو ، لا مع غيره . وإن ظهر النقصان ، فنقول : إنه يمنع ظهور النقصان من الجانب الذي يلينا لأننا فرضنا حصول لتطين من هذا الجانب ، فوجب أن يظهر النقصان من الجانب الآخر وإذا كان [كذلك^(٣)] فقد تناهى الخط الناقص من^(٤) الجانب الآخر ، ولرائد رائد عليه بمقدار متناه . والمتناهي مع اسمي . متناه فالكل متناه

الحجة الثانية : قاسوا . لنفرض خطاً غير متناه ، ونفرض خطاً آخر ،

(١) مخطط (م)

(٢) من (ط ، س)

(٣) من (ط ، س)

(٤) من (م)

متناهيًا موازيًا للأول . فإذا نتقل من المواراة إلى المسامنة [وحب أن يحصل في الخط الذي هو غير متناه نقطة معينة ، هي أول نقط المسامنة]^(١) لكن لو كان ذلك الخط غير متناه ، لاسمع ذلك لأن على هذا التقدير ، لا نقطة إلا وفوقها نقطة أخرى ونكون المسامنة مع النقطة الفوقانية ، متقدمة في الوجود على المسامنة مع النقطة لتحتانية وذلك يجمع من حصول نقطة هي أول نقط^(٢) المسامنة . وأن لا تحصل وذلك يوجب اجمع بين المعصين وهو محال . وهذا المحال إما لرم من فرصنا ذلك الخط غير متناه فوجب أن يكون هذا العرص محالاً وذلك يوجب [وحب^(٣)] تناهي الأبعاد .

الحجة الثالثة . وهي الحجة المذكورة في « الإشارات » وهي مسبة على مقدمات^١

المقدمة الأولى : إنه لو كانت الأبعاد غير متناهية ، لحز أن يخرج امتدادان ، من مبدأ واحد ، كساقين مثلث ، لا يزال البعد بينهما يتزايد .

والثانية : إنه يمكننا أن نعرض بينهما أبعاداً ، تتزايد بقدر واحد من الزيادات . مثلاً . يكون التفاوت الأول ذراعاً ، وبعده درعين ، وبعده ثلاثة أذرع ، وتكون زيادة كل مرتبة على ما تحتها بذراع واحد .

والثالثة : إن كل زيادة توجد ، فيها مع المزيد عليه ، تكون موجودة في البعد الفوقاني فإذا لمرتبة العاشرة يكون طولها لا محالة عشرة أذرع فالمزيد عليه مع جميع تلك الزيادات قد اجتمعت . فحصل من جميعها هذا البعد ، الذي هو عشرة أذرع .

وإذا تلخصت هذه المقدمات فنقول : لا شك أنه يحصل من الامتدادين أبعاد غير متناهية . كل واحد منها أزيد من تحتها بذراع فقد حصلت هناك

(١) من (ط ، س)

(٢) نقطة (م)

(٣) من (ط ، س)

زيادات غير متناهية ، كل واحد منها ذرع وقد بينا : أن هذه الزيادات ، لا
مد وأن تجتمع في بعد واحد فيلزم وجود بعد ، يحصل فيه زيادات غير
متناهية ، مع كونه محصوراً بين حاصرين . وذلك محال .

فإن قيل : هذه الزيادات يمكن اجتماعها في بعد واحد ، بشرط أن يكون
ذلك البعد ، هو البعد الأخير ، الذي لا يوجد بعد أعظم منه . [فأمّا ^(١)] إذا
فرضنا الامتدادين غير متناهيين ، امتنع أن يحصل هناك بعد ، هو البعد
الأخير . فامتنع وجود بعد ، يكون مشتملاً على تلك الزيادات ، التي لا نهاية
لها

فنقول في الجواب إما أن يوجد في تلك الأبعاد المتزايدة بعد ، لا
يشتمل عليه غيره . وإما أن لا يوجد هذا البعد فإن كان الأول فذلك البعد
هو البعد الأخير . وحينئذ وجب أن يقطع الامتدادان المذكوران إذ لو لم
ينقطعا ، لوجد فوق البعد ^(٢) الأخير ، بعد آخر يشتمل عليه ، وعلى زيادة
أخرى . فالبعد الذي فرضناه أنه لم يشتمل عليه غيره ، يصير على هذا التقدير
محيط يشتمل عليه . وذلك محال . وأما القسم الثاني وهو أنه لا يوجد بعد
من تلك الأبعاد ، لا ويشتمل عليه غيره . فعلى هذا التقدير ، يصح قولنا : إن
جمع الأبعاد الغير المنتهية المفترضة ، فيما بين الامتدادين المذكورين ، قد اشتمل
عليها غيرها وإذا صدق هذا ، فقد حصل بعد واحد ، حصلت تلك
الزيادات التي لا نهاية بأسرها فيه مع كونه محصوراً بين حاصرين ^(٣) فيلزم أن
يكون غير المنتهي ، محصوراً بين حاصرين . وهو محال .

فهذا غاية الكلام في تقرير هذا الدليل

وللسائل أن يعود فيقول : أندعي أن كل واحد من تلك الزيادات ،
يجب حصوله في شيء واحد إذا كانت تلك الأبعاد متناهية ؟ أو تعدي أنه

(١) من (ط ، م)

(٢) فوق البعد الأخير (م)

(٣) الحاصرين (م)

يجب حصولها في بعد واحد ، سواء كانت متناهية أو غير متناهية ؟

أما الأول . فحق ، ولا يضرنا . وأما الثاني . فباطل . لأن شرط البعد المشتمل على جميع الزيادات . أن يكون وآخر الأبعاد . إذا لو لم يكن آخر الأبعاد ، فحينئذ يمتنع اشتماله على البعد الذي فوقه . فثبت أن هذا الغلط إنما جاء ، لأن هذه القضية صدقت عند شرط خاص ، وهو ما إذا كان ذلك أبعد آخر الأبعاد . فلما^(١) صدقت بهذا الشرط ، وقع في الحال أنها^(٢) صدقت سواء حصل هذا الشرط ، أو لم يحصل . إلا أن البحث التام دل على أنها لا تصدق إلا مع ذلك الشرط . وحينئذ لا بعد المقصود لئلا .

فهذا تمام الكلام في هذا الدليل .

الحجة الرابعة . ما ذكره لشيخ الرئيس ، في مباحثاته . فقال : لو فرضنا حرماً غير متناه ، لافترضت فيه خطوط غير متناهية ، لكل واحد من تلك الخطوط ، لا يمكن الزيادة عليه ، لأجل كونه غير متناه . وكل واحد منها مع الآخر ، فإنه يكون أريد منه وحده . فيلزم : أن يجتمع في كل واحد من تلك الخطوط إمكان الزيادة عليه . وذلك يوجب الجمع بين النقيضين . وذلك محال ،

ولنقاتل أن يقول هذا الكلام ضعيف جداً . لأن كل واحد من تلك الخطوط إذا كان [غير^(٣)] متناه . فإنه لا يمكن الزيادة عليه البتة من جهة طوله . أما إذا فرضنا انضمام خط إلى آخر فهذا الانضمام لا يوجب حصول الزيادة في طول كل واحد منهما ، بسبب انضمام الآخر إليه ، من ذلك إنما يوجب حصول الزيادة في جانب العرض . وذلك لا يناقض قولنا . إنه لا يمكن الزيادة عليها في جانب الطول

فظهر بما ذكرنا . أن هاتين الحجنتين في غاية الضعف .

(١) قل اصدق (م)

(٢) إنما (م)

(٣) من (ط ، من)

فلنبحث عن الدليلين الأولين معقول

[لما^(١)] [الدليل الأول فاسؤال [عليه^(٢)] [من وجوه :

الأول : إن تطبق طرف الحملة الزائدة على أجملة الناقصة ، لا يمكن إلا
تطريهين أحدهما . أن يجذب الخط الناقص ، حتى يصل طرفه إلى طرف الخط
ابرائد

والثاني أن يدفع الخط الزائد ، حتى يصل طرفه إلى طرف الخط
الناقص . لا أن يجذب والدفع لا يعقل ، إلا إذا كان الجانب المجذب عنه ،
أو الحسب المدفوع [إليه . مساهياً . لأن على تقدير أن يكون غير متناه^(٣)] .
فليس هناك موضع فارغ ، حتى يدفع إليه ، أو يجذب عنه . ثبت أن هذا
التطبيق لا يمكن إلا بـجذب أو لدفع ، وثبت أنه لا يعقل . لا في الخط
المتناهي . ثبت أن هذا التطبيق لا يمكن فرضه ، إلا إذا كان الخط متناهياً .
فلو أثبتنا كون الخط متناهياً ، بواسطة هذا التطبيق ، لزم الدور ، وإنه فاسد

السؤال الثاني إن من مذهب الفلاسفة أن النفوس انطاقة المعارفة
عن لأندان لا نهاية لها . مع أن دليل لزيادة والنقصان حاصل فيها . فإن
جملة النفوس التي كانت موحودة قبل هذا بمائة سنة ، أقل عدداً من جملة النفوس
التي هي موحودة في هذا الزمان ، بمقدار العدد الذي حدث من النفوس ، في
هذه المائة سنة . وحيث نقول : عدد الحملة الناقصة إن كان مثل عدد الحملة
لزائدة . كان الزائد مساوياً للناقص . وهو محال . وإن كان أقل ، لزم أن
يكون عدد الحملة لناقصة متناهياً . ولا شك أن الفصلة^(٤) متناهية ، فالحملة
متناهية . مع أنها عند الحكماء غير متناهية .

السؤال الثالث : الحوادث الماضية من زمان الطوفان ، إلى الأزل^(٥) أقل

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

(٣) الحملة مكررة في (٢)

(٤) العملة (م)

(٥) زمان الأبد (م)

من الحوادث الماضية ، من زماننا هذا ، إلى الأزل ، بمقدار ما بين زمان الطوفان إلى هذا الزمان . وحيث تجري تلك الحجة فيها . فيلزم أن يكون للحوادث أول . وذلك غير معقول عند القوم .

السؤال الرابع . إن استمرار وجود الله تعالى من الأزل إلى هذا الزمان ، الذي نحن فيه : أزيد من استمرار وجوده من الأزل إلى زمان الطوفان [بما بين زمان الطوفان^(١)] إلى هذا الزمان . وحيث تجري الحجة المذكورة فيه . وذلك يوجب أن يحصل لدوام الله . أول وبداية . وتعالى الله عما علواً كبيراً .

السؤال الخامس : تضعيف لألف مراراً ، لا نهاية لها . أقل من تضعيف الألفين مراراً لا نهاية لها . وما كان أقل من غيره ، فهو مثناه . فيلزم أن يكون غير المناسي مناهياً . هذا خفف

السؤال السادس : المدة التي انقضت من الأزل ، إلى زمان الطوفان ، أقل من المدة المنتفضية من الأزل إلى الآن . وحيث تذكر فيه طريقة التطبيق ، فيلزم أن يقال . المدة التي تكون من الأزل إلى الآن . لها أول فيكون الأزل له أول . هذا خلف .

لا يقال : امدة لها أول . لأنها نقول : الشبهات المذكورة في إمكان [أن^(٢)] تكون للمدة أول ، قد ذكرناها في كتاب^(٣) الزمان والمكان .

السؤال السابع : صحة حدوث الحوادث لا أول لها . إذ لو حصل لها أول ، لكان احاصل قبل ذلك الأول ، هو الامتناع الذاتي^(٤) . وحيث يلزم أن يقال . العالم انتقل من الامتناع الذاتي ، إلى الإمكان الذاتي . وهو محال . فثبت . أنه لا أول لصحة حدوث الحوادث . ثم نقول : صحة حدوث الحوادث من الأزل إلى وقت الطوفان . أقل من صحتها من الأزل [إلى هذا

(١) من (ط ، س)

(٢) من (ط ، س)

(٣) باب (م)

(٤) من (م)

الزمان^(١) [ما بين زمان الطرفين إلى هذا الزمان . وحينئذ يعود فيه طريقة التطبيق . فيلزم أن يكون لصحة حدوث الحوادث أول . مع أنها بما أنه محال .

السؤال الثامن : نفرض جملة متناهية من المعلومات . فنقول : جملة معلومات الله ، بدون هذه الجملة ، أقل من جملة معلوماته ، مع هذه الجملة المتناهية فالناقص منه ، والفضلة^(٢) فجملة معلومات الله ، يلزم أن تكون متناهية وهذا باطل بالاتفاق بين المتكلمين والفلاسفة

أما عند المتكلمين : فلأن معلومات الله غير متناهية

وأما عند الفلاسفة فلأن الماهية النوعية معلومة لله تعالى . مع أنها غير متناهية . فإن أحد أقسام الماهيات هي الطبائع النوعية العددية . وهي غير متناهية .

السؤال التاسع : معلومات الله أريد من مقدوراته ، مع أنه لا نهاية لكل واحد منها

السؤال العاشر : صحة حدوث الحوادث من الطوفان إلى الأبد ، اسدي لا آخر له . أزيد من صحة حدوثها من وقتنا هذا إلى الأبد ، الذي لا آخر له وبعيد فيه طريقة التطبيق فيلزم إثبات آخر هذه الصحة . وذلك محال ، لا يقول به أحد . ولأنه يلزم أن ينقضب شيء عند الانتهاء إلى ذلك المقطع^(٣) من الإمكان الداعي ، إلى الامتناع الذاتي . وهو محال .

السؤال الحادي عشر : سأخذ العدد من الواحد إلى ما لا نهاية [له^(٤)] ولأحد مرة أخرى من العاشر إلى ما لا نهاية له . ونعادل المربة الأولى من الحملة الأولى ، بالمرثة الأولى من الحملة الثانية . والثانية من تلك الحملة ، بالثانية من

(١) من (ط ، س)

(٢) ولعله (م)

(٣) للمقطع (م)

(٤) من (ط ، س)

هذه الجملة وهكذا على هذا الترتيب . فإن لم تظهر الفصلة ، كان الزائد مساوياً للماقص . وإن ظهر ، سزم التناهي في آخر مراتب . فيلزم أن يكون للعدد في جانب الزيادة [نهاية ^(١)] وذلك سطل في ندبة العقل .

السؤال الثاني عشر . الواحد نصف الاثنين ، وثلاث الثلاثة ، وربع الأربعة . وهلم جرا ، إلى ما لا نهاية له من الأمور النسبية . ثم نقول : لا شك أن مجموع هذه النسبة مع إسقاط عشر مراتب منها ، أريد من هذا المحرور بدون هذا الإسقاط . فوجب أن يكون مجموع هذه اسبب متناهياً . مع أننا نرى أنه غير متناه .

السؤال الثالث عشر . لم لا يجوز أن يقال . الحملتان تذهبان إلى غير انهاء ، ويحصل أبداً مع الجملة الزائدة قدر زائد ، لا يحصل مثله في الحمة انانصة . وإذا ذهبتا إلى غير النهاية ، مع اشتغال أحدهما على مقدار الزيادة ، ولم يلزم انقطاع إحدهما ، ولا كون الرائد مساوياً للمدقص ؟ فهذا جملة الكلام في طرف السؤال .

والجواب

أما السؤال الأول . فحواه أن نقول : لا حاجة في التطبيق المذكور ، إلى الحذب والدفع . بل يكفينا ساء الدليل ^(٢) على التطبيق ، بحسب المراتب . وبيان . أما تقابل الشبر الأول من الحملة الزائدة ، بالشبر الأول من الحملة انانصة ، والشبر الثاني من تلك الحملة بالشبر الثاني من هذه الحملة . والمراد من [هذا ^(٣)] التقابل أنه كما أن ذلك الشبر هو الشبر الأول من تلك الحملة ، فكذلك هذا الشبر هو الشبر الأول من هذه الحملة .

وإد عرفت هذا ، فنقول : مرادنا من التطبيق المذكور : هذا القدر ومعلوم : أن هذا لا يحتاج في ثبوته إلى الحذب ولا إلى الدفع . وحيث نقول

(١) من (ط ، م) .

(٢) اللل (م) .

(٣) من (م) .

إما أن يحصل في مقابلة كل فرد من الأفراد احصاة في الحملة لرائدة ، فرد يساويه في المرتبة في الحملة لناقصة ، أو لا يكون كذلك فإن كان الأول لزم أن يكون الزائد مساوياً للناقص ، وإن كان الثاني فحينئذ تصير الحملة الناقصة متناهية ، فيجب أن تكون الحملة الرائدة متناهية . لا محالة

ولقائل أن يقول : إذا أخذنا مراتب الأعداد من الواحد إلى ما لا نهاية له جملة وأيضاً - أخذنا مراتب الأعداد من ^(١) العاشر إلى ما لا نهاية له جملة أخرى . ثم قابلنا الأول من هذا ، بالأول من ذلك والثاني من هذا ، بالثاني من ذلك فعلى هذا التقدير ، يلزمكم القبول بكون الأعداد متناهية ، في طرف الريادة ومعلوم أن ذلك بطل . وأيضاً : قولكم كل مرتبة من تلك المراتب الموجودة في لرائد ، هل توجد في مقابلتها مرتبة تساويها في الناقص أم لا ؟ فتقول . الحى أن الأمر كذلك . ومع هذا فلا يلزم أن يكون الرائد مساوياً للناقص لأن كل مرتبة من المراتب المتعينة فهي متناهية والذي لا نهاية له ، يقع خارجاً عن المرتبة المتعينة فإذا قلنا إن كل مرتبة من المراتب المتعينة في هذه فإنه حصل في الحملة الناقصة مرتبة تساويها في الدرجة . وهذا الكلام إنما يتناول مراتب متناهية . لأن كل مرتبة يشير العقل إليها ، فهي حد معين ، وطرف [معين ^(٢)] فيكون متناهياً فالتقسيم الذي ذكرتم ، لا يتناول إلا المراتب المتناهية . والذي لا نهاية له فإنه يقع خارجاً عنه وعلى هذا التقدير ، فإنه يسقط هذا الكلام .

وليجب أن يجيب عن الأول فيقول : أما الأول فجوابه : إن الفرق بين البابين ظاهر لأننا ههنا ^(٣) إذا فرضنا لأعداد التي لا نهاية لها موجودة ، فحينئذ يحصل التطبيق ، بحسب المراتب في نفس الأمر ، بخلاف مراتب الأعداد ، فإنه لا وجود لها في الأعيان وذلك ظاهر ، ولا وجود لها في الأذهان

(١) إلى (ط ، س)

(٢) س (ط) -

(٣) لا ههنا (ط) -

أيضاً . لأن الدهن لا يقوى على استحضر ما لا نهيه له على التمثيل وإذا
كان لا وجود هذه المراتب الغير متناهية الته في الأعداد ، لا جرم لم يحصل
التطمين فيها في نفس الأمر فظهر المرو .

وأما السؤال الثاني : وهو قوله : « إن قول القائل كس مرتبة من
[هذه^(١)] المرتب الموجودة في هذه الحملة الزائدة إما أن يحصل مثله في
الجملة الناصية ، وإما أن^(٢) يتناول المراتب المنتهية ، فجوابه : إن ما لا نهاية له
إذا كان موحوداً ، كان جميع أبعاضه وأقسامه موجوداً وحيث نقول إن مرادنا
بقوسا كل مرتبة جملة تلك الأقسام والأجزاء .

وللسائل الأول أن يعود فيقول . أما الجواب عن السؤال الأول
فضعيف . لأن مراتب الأعداد مبنية بمآهيتها ، مغلصة بحقائقها فإن ماهية
العشرة مخالفة لماهية العشرين . وإذا كان الأمر كذلك ، فمراتب تلك الماهيات
قائمة بأنفسها ، مستقلة بدواتها . سواء وجد القرص (الاعتبار ، أو م يوجد .
وإذا كان كذلك ، فقد عاد الإشكال كما كان

وأما الجواب عن السؤال الثاني : فنقول لا شك أننا إذا ابتدأنا من هذه
النقطة المعينة ، وترقينا في مراتب الزيادات فكل مرتبة وصل عقلا ومهما إليها
فهي طرف لهذا المقدار [لمبتدأ^(٣)] من هذه النقطة ونهاية له . فيكون متاهياً .
واللا نهاية إنما تقع في الخارج منه . ونظير هذا : لقاء الله تعالى . فيكون ابتدأنا
من هذه الساعة ، وترقينا في طرف الزيادات . فلما لا يصل إلى مرتبة من
المراتب ، وإلى درجة من الدرجات ، إلا ويكون ذلك المجموع متاهياً وإنما
الأولية واللا نهاية تقع خارجاً عنه وإذا عقلا ذلك في أولية الله ، فلم لا يجوز
مثله في قول من يقول : إنه لا نهاية للأعداد ؟

فهذا تحم الكلام في هذا المبحث

(١) من (م)

(٢) إما (م ، ط)

(٣) من (ط ، س)

وأما السؤال الثاني . وهو المعارضة بالنموس الناطقة فاجوابه أن الحكماء قالوا كل ما له ترتيب في الطبع ، أو في الوضع . محمول ما لا نهاية له فيه . حائز . والنموس الناطقة ليس لها ترتيب . لا في الطبع ولا في الوضع . فظهر الفرق .

قال بعض المنكسرين . هذا الفرق في غاية الضعف . لأن مدار هذا الدليل على حرف واحد وهو أن الجملة الناقصة . تنقطع حال ما تكون الجملة الزائدة باقية وذلك يقتضي كون الجملة الناقصة متناهية ، والمضلة أيضاً متناهية . فوجب أن تكون الجملة متناهية . وهذا الحرف قائم ، سواء كان لتلك الجملة ترتيب في الطبع ، كما في أدوار الملك أو في الوضع ، كما في الأبعاد أو لا في الطبع ولا في الوضع ، كما في النموس وإذا كان وجه الدليل قهراً في الكل [كان (١)] الضابط الذي ذكرتموه عبثاً

هذه غاية ما وصل إلينا في هذا المقام

ولفائس أن يقرر . هذا الضابط الذي ذكره الحكماء معترض جداً وتقريره : أنه لما انطبق الشئ الأول من الجملة الزائدة . على الشئ الأول من الجملة الناقصة ، استحال أن ينطق الشئ الثاني من الجملة الأولى ، على الشئ الأول (٢) من الجملة الناقصة لأنه لما تقابل الأول بالأول ، وجب أن يتقابل الثاني بالثاني ، حتى يكون التقابل محسب مراتب الأعداد حاصلاً وإذا كان الأمر كذلك ، وجب انتهاء الجملة الناقصة إلى الانقضاء والعدم . وذلك بوجوب كونها متناهية .

بهذا تقرير هذه الحجة في اعداد ، لدي له ترتيب في الوضع .

وأما العدد الذي له ترتيب في الطبع ، فكذلك أيضاً . لأن المعلول الأخير من الجملة الزائدة ، مقابله بالمعلول الأخير والثاني بالثاني . والثالث بالثالث .

(١) من (س)

(٢) لثاني الأول (م)

وردا كان الأمر كذلك ، فلا بد من الانتهاء إلى واحد ، حاصل في الجملة الزائدة ، لم يوجد في الجملة الناقصة ما يساويه في المرتبة . وذلك يوجب الانتهاء . أما الكثرة انقي لا يحصل فيها ترتيب ، لا في الوضع ولا في الطبع فهذا المعنى غير حاصل فيه . لانا إذا قلنا هذه الجملة أنقص من تلك الأخرى ، وكل ما أنقص من غيره ، فهو متناه . فإن عينا مكوها متناهيه أنه قد حصل في غيرها ، ما لم يحصل فيها . فحينئذ بصير معنى كونها متناهيه هو [أها^(١)] أنقص من غيرها . وحينئذ بصير الأكبر عين الأوسط في القياس ، وبصير تقدير الكلام كأننا قلنا هذه الجملة فقد فيها ، ما حصل في غيرها وكل ما كان كذلك ، فهو متناه . وإن عتب بكونها متناهيه هو أنه بقدر فيها ما حصل في غيرها . فبصير كأننا قلنا وكل جملة فقد فيها ما حصل في غيرها فقد فيها ما حصل في غيرها^(٢) . ومعلوم أن هذا الكلام . عتب . وإن عيبا بكونها متناهيه ، وجوب انتهاء الناقص إلى مرتبة لا يبقى وراءها غيرها . فهذا إنما يحصل فيما له ترتيب في الوضع . وفي الطبع . فما لا يكون كذلك ، لا يحصل فيه هذا المعنى . فثبت أن هذا الرهان المذكور إنما يتم في العدد الذي له ترتيب في الطبع أو في الوضع . أما الذي لا يكون كذلك ، فإنه لا يجري فيه هذا الكلام .

أما استؤال الثالث . وهو المعارضة بالحركات الماضية . فجوابه . إن المحكوم عليه بالزيادة وانقصان . إما كل واحد من الحوادث الماضية ، وإما محصورها . والأول يوجب تنافي كل واحد منها . وذلك مسلم . وأما الثاني فباطل . لأن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان ، يجب أن يكون موجوداً لأن عدم المحص لا يمكن وصفه بالزيادة والنقصان . ومجموع الحوادث لا وجود له التام ، لا في الخارج ولا في لذهن . أما [في^(٣)] الخارج فظاهر . وأما [في^(٤)] الدهن فلاجل أن لذهن لا يقوى على استحصال ما لا نهاية له

(١) من (ط ، س)

(٢) اعارة ليست مكررة

(٣) من (م)

(٤) من (ط)

على التفصيل فثبت أن مجموع الحوادث معدوم محض ، وثبت أن المعدوم
الحاضر لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان . وهذا بحلاف الأعداد فإن
مجموع أجزائها موجود . وبخلاف العلل . فإنه ثبت أن العلة يجب أن تكون
حاصلة حال وجود المعلول ، فلا حرم لو فرضنا عللاً ومعلولات لا نهاية لها ،
لكان الكل موجوداً دفعةً فكان^(١) يصح الحكم على ذلك المجموع بالزيادة
والنقصان يظهر الفرق

وأما السؤال الرابع وهو المعارضة بدوام وجود الله فجوابه إن دوام
وجود الله من الأزل إلى الأبد ، ليس معناه أعداداً متتالية متعاقبة ، بل هو شيء
واحد من جميع^(٢) الوجوه . بحلاف الأعداد فإن كل جزء منها مغير للآخر

ولقائل أن يقول إما إذا أردنا تصور الدوام الذي لا أول له ، لم نعقل
ذلك ، إلا إذا قلنا : معنى ذلك الدوام ، هو أننا فرضنا ساعات وأوقاناً لم تنته
تلك الساعات والأوقات ، إلى ساعات هي أولها . بل يكون قبل كل ساعة ،
ساعة أخرى لا إلى أول . وإذا كان لا يمكن تعقس الدوام إلا على هذا
الوجه ، فحينئذ يعود السؤال المذكور

وأما السؤال الخامس . وهو تضعيف الألف مرراً لا نهاية لها ، مع
تضعيف الألف مرراً لا نهاية لها فجوابه . إن هذه الأعداد لا وجود لها في
الخارج ، ولا في الذهن . وإنما الحاضر في لعقل إضافة معنى اللانهاية إلى معنى
لتضعيف . وذلك ليس فيه إلا إضافة معنى إلى معنى ، بخلاف الأجسام
والعلل ، فإنها موجودة في الخارج .

ولقائل أن يقول قد ذكرنا أن مراتب الأعداد وأنواعها . نائمة في
أنفسها ، قبل القرص الذهني ، والاعتبار العقلي .

وأما السؤال السادس . وهو المدة المنقضية من الأزل فحواه ما تقدم

(١) مكي (م)

(٢) مجموع (م)

من أن تلك المدة غير موجودة ، لا في الزمن ولا في الخارج ، بخلاف
الأجسام ، فإن مجموعها موجود
وهذا هو الجواب أيضاً عن سؤال الصحة .

رأى السؤال الثامن . وهو المعلومات التي لا نهاية لها فجابته إن
العلم صفة واحدة . وإنما التعدد في المتعلقات وفي النسب والإضافات . وقد
ثبت أنه لا وجود لها في الأعيان .

وهذا هو الجواب عن سؤال المعلومات والمقدورات

ولفائل أن يقول : إنما لا عقل من العلم . إلا الشعور والإدراك ولا
معنى للشعور والإدراك ، إلا هذه النسب الحاصلة بين العالم وبين المعلوم . فإما
فلا . إن هذه النسب غير حاصلة في الأعيان ، فحينئذ يعود السؤال المذكور

ولجيب أن يجيب فيقول : هذه النسب والإضافات المسماة بالعلوم ،
ليس [لها^(١)] ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع . فدحول ما لا نهاية له
فيه . نسمع بخلاف الأجسام . وقد بينا بالدليل . صحة الفرق .

وأما السؤال العاشر : وهو صحة حدوث الحوادث إلى ما لا آخر له

فجابته : إن الصحة المستقلة ، لا وجود لها . لا بحسب الأحاد ، ولا
بحسب المجموع بخلاف العال والأجسام

وهو بعينه الجواب عن سؤال مراتب الأعداد . وعن سؤال مراتب
الإضافات .

فهذا ما يمكن أن يقال في تقرير هذا الكلام

وأما الحجة الثانية المبينة على انتقال الخط الموازي من الموازاة إلى
المساواة . فاعلم : أن « أيا البركات الاعدادي » أورد عليها سؤالات ، غير
واردة .

(١) من (ط ، م)

فالسؤال الأول قال : « إن وجود خط غير متناه ، في بعد غير متناه : ممكن . لكن حركته غير ممكنة لأن غير المتناهي ، لا يمكن أن يتحرك بكمليته . وبوتحرك صدر المتحرك منه بعض من أبعاضه . وذلك متناه » .

واعلم . أن هذا الرجل طعن أن هذا الدليل ، مبني على حركة الخط الذي هو غير متناه ، وليس الأمر كذلك ، بل نحن فرضنا الخط الغير المتناهي واقعاً ، وفرضنا خطاً آخر متناهياً موارباً له ، ثم فرضنا أن هذا المتناهي المواربي يتحرك من الموازاة إلى المسامطة . فوجب أن يحصل في الخط الغير المتناهي ، نقطة هي أول نقطة المسامطة . لكن كونه غير متناه مانع من ذلك . فثبت : أن هذا السؤال إنما صدر عن عدم الوقوف على كيفية هذه الحجة

السؤال الثاني . قال « إن حركة هذا الخط متعلقة بأسبابها وشرائطها وأسباب الحركة ستة : [المحرك ^(١)] المتحرك . وما منه . وما إليه . وما فيه . والزمان . فإذا حصفت هذه الأمور الستة ، كانت الحركة ممكنة . أما تعليل إمكان حركة هذا [الخط ^(٢)] بأنه حصل في خط آخر ، نقطة هي أول نقطة المسامطة أم لا ؟ فإنه غير معقول » .

واعلم . أن هذا السؤال أيضاً في غاية الصعف لأن استدلال قال القول بوجود خط غير متناه ، بوجب الجمع بين التقيضين ، رد ذلك محال فوجود خط غير متناه أيضاً [محب ^(٣)] أن يكون محالاً . وبأن لروم هذا المحال . أن لخط المتناهي الموازي للخط الذي لا نهاية له ، إذا انتقل من الموازاة إلى المسامطة ، فإنه لا بد وأن يحدث في الخط ، الغير المتناهي . نقطة هي أول نقطة المسامطة لأن هذه المسامطة لما حدثت بعد أن لم تكن موحودة . فلها أول [فحدوثها في أول ^(٤)] أن حدوثها ، لا بد وأن يكون مع نقطة معينة ، فهذا يقتضي حصول نقطة معينة ، في ذلك الخط الغير متناهي ، هي

(١) ريادة

(٢) من (ط)

(٣) من (م)

(٤) من (ط)

أول نقط المسامنة . وأيضاً : فلما كان ذلك الخط عبر متناه ، فلا نقطة تفرض [فيه] إلا وفوقها نقطة أخرى . ونكون المسامنة الحاصلة بين طرفي ذلك الخط المنتهي ، وبين تلك النقطة الموقوفة ، متقدمة على المسامنة الحاصلة مع النقطة التحتانية . وإذا كان لا نهاية لذلك الخط ، امتنع أن يحصن فيه نقطة . هي أول نقط المسامنة . ثبت . أن فرض ذلك الخط الغير المنتهي ، أوجب الجمع بين التقيضين وذلك محال . فكون ذلك الخط غير متناه ، وجب أن يكون محالاً

وإذا عرفت هذا الدليل ، عرفت أن السؤال الذي ذكره «أبو البركات» : ساقط ، ولا نعلق له هذا الدليل البتة

السؤال الثالث . قال : « هذه المحالات إنما تلزم إذا كان الخطان الموصوفان موحودين ، لكنهما ليس موجودين بالفعل ، فالمحل المذكور غير لازم » وجوابه : إن فرض هذين الخطين موجودين ، ليس من المحالات . وكل ما كان ممكناً ، فإنه لا يلزم من فرض وقوعه محال . فلما بينا أنه لزم المحال من فرض وقوعها ، علمنا أن ذلك المحال ، إما لزم من فرض كون ذلك الخط غير متناه . فوجب أن يكون هذا الفرض باطلاً

فهذه هي السؤالات التي ذكرها «أبو البركات البغدادي» وقد عرفت أنها بأسرها باطلة

واعلم : أن هذا الدليل إنما يتم إذ بينا أن المسامنة مع النقطة فوقانية ، لا بد وأن تحصل قبل المسامنة مع النقطة التحتانية . فنقول : الدليل عليه أن «أقليدس» ذكر في مصادره المقالة الأولى : « إن لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وإذا كان كذلك ، فنقول لا نقطة يمكن فرضها في الخط الذي لا نهاية له ، إلا ويمكننا أن نصل بينها وبين مركز الكرة ، التي منها خرج ذلك الخط المنتهي بخط مستقيم »

إذا عرفت هذا ، فيقول إن ذلك الخط المتناهي ، إذا زال عن الموازاة إلى المسامنة فإذا سامت نقطة . انطبق ذلك الخط على الخط الواصل بين تلك النقطة ، وبين مركز الكرة^(١) ويكون انطباقه على الخط الواصل بين النقطة [ان فوقاية وبين مركز الكرة قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة^(٢)] التحتانية ، وبين^(٣) مركز الكرة . ومن أراد أن يشاهد ذلك ، فليشكل هذا الشكل ، حتى يجد ما ذكرناه محسوساً . وذلك يدل على أن المسامنة مع النقطة العرفانية ، تكون متقدمة على المسامنة مع النقطة التحتانية فهذا تمام الكلام في تقرير هذه الحجة

[ولقائل أن يقول : هذه الحجة^(٤)] بأن تدل على أنه لا نهاية للأبعاد أولى . ريبه : إن أعظم الخطوط المستقيمة ، هو محور العالم . فننصرص الكرة التي ذكرتموها وهي عين^(٥) كرة العالم . نخرج من مركزها خط متناه ، وقام على ذلك الخط المتناهي خط آخر ، موازي لمحور العالم . وإذا فرضنا أن ذلك الخط الموازي للمحور ، مال إلى المحور ، حتى صار مسامناً له . فقد حدثت زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة ، إلى هذه المسامنة . ولا شك أن تلك الزاوية قابلة للقسمة بالخط الخارج على زاوية أضيق منها ، يكون طرفه لا محالة مسامناً لنقطة فوق طرف محور العالم . وذلك يدل على حصول أبعاد ، بهتراض فيها نقط في خارج العالم . وذلك ضد غرضكم ، ونقيض مطلوبكم .

فإن قلتم في هذه الصورة : إنها على هذا التقدير لا تسامت شيئاً . كان ذلك مكابره في الصعوبات . لأن صريح العقل شاهد بأنه إذا خرج هذا الخط على الاستقامة فإن طرفه يقع خارج العالم لا محاله .

فهذا منتهى الكلام في حكاية دلائل الفائلين بموجب^(٦)

(١) لدائرة (م)

(٢) من (ط)

(٣) وبين المركز (م)

(٤) من (ط)

(٥) عين (م)

(٦) بموجب حصوله في شيء واحد إذا كانت تلك الأبعاد مستقيمة

وأما القائلون بأنها غير متناهية : فقد احتجوا بوجوه

الحجة الأولى - قالوا - إننا لو فرضنا أنفسنا على طرف العالم الحسماني ، فإن صريح عقلنا يحكم بأننا في تلك الحالة نسير بين قداسا وحلقتنا ، ويميسا ويسارنا - ولا يمكننا أن نشكك أنفسنا في هذه القضية - كما أنه لا يمكننا أن نشكك أنفسنا في سائر البديهيات . فلو جاز الطعن في هذا الحرم ، لجاز أيضاً في كل ما يحرم به العقل - وحسبنا تلزم استفسطة . ولا يقال : إن هذا الحرم إنما جاء من قبل الوهم والخيال ، لا من قبل العقل - لأننا نقول : علمنا بأن هذا الجزم إنما جاء من قبل الوهم والخيال ، مع علمنا بأن حكم الوهم والخيال كاذب : أما أن يكون علماً ضرورياً أو نظرياً .

فإن كان الأول - امتنع مع حصول دينك العلمير ، حصول الجرم والقطع في هذه القضية - وقد برصا حصوله - وإن كان الثاني فحيثما تتوقف صحة البديهيات على النظريات - ولا شك أن النظريات موقوفة على البديهيات - فيلزم الدور^(١) وهو محال

ومما يقري هذا للدليل - إننا إذا عرضنا على عقولك - أنا عند الوقوف على طرف العالم ، لا بد وأن نميز جانب القدام عن جانب الخلف ، وعرضت أيضاً على عقولنا تلك المقدمات ، التي ركتم دلائلكم في وجوب تنامي الأبعاد عليها - فإننا وجدنا جزم العقل بتلك القضية ، أقوى وأكمن من جرمها بتلك القضايا ، التي ركتم دلائلكم في وجوب تنامي الأبعاد عليها . والعقل يوجب ترجيح الراجح على المرجوح - فكان الرجوع إلى هذه القضية أولى من الرجوع إلى تلك الوجوه المتكلفة ، والمقدمات المتعسفة

الحجة الثانية للمقاتلين بأنه لا نهاية للأحسام - هي أن الموجب لوجود هذه الأجسام موجود . ولا مانع من هذا الإيجاب التام - فوجب الجزم بالحصول أما بيان المقام الأول . فهو أن كل ما لا بد في كونه تعالى مؤثراً في

(١) الدور والمحال (م)

الممكنات إما أن يقال . إنه كان حاصلاً أولاً وأنداً . أو ما كان حاصلاً فإن كان الأول ، فحينئذ يلزم أن المؤثر كان تاماً من جميع الجهات المعتبرة في المؤثرية أولاً وأنداً . وإن كان الثاني ، فحينئذ لا بد لحدوث تلك الأحوال من مؤثر ويعود التقسيم الأول فيه . ويلزم التسلسل وهو محال

وأما بين المقام الثاني . فهو أننا لو فرضنا انتهاء الأجسام في طرف الزيادة إلى حد ، يمتنع حصول الأريـد منه . فذلك الامتناع إما أن يكون لنفس الجسميه ، أو لأجل شيء من عوارضها . والأقسام الثلاثة باطلة والقول بحصول الامتناع باطل أما بيان أنه لا يجوز أن يكون ذلك الامتناع لنفس الجسمية ، أو لشيء من لوازمها . فهو أنه لو كان الأمر كذلك ، لامتنع حصول شيء من الأحسام . لأن الماهية ولوازمها مشترك فيها بين جميع أفراد تلك الماهية وأما بيان [أنه^(١)] يمتنع أن يكون ذلك الامتناع لشيء من عوارض المقارفة فهو أننا نعيد التقسيم الأول في السبب المنفصي لاختصاص ذلك القدر الرائد ، بحصول ذلك المانع . فإن كان ذلك لأجل عارض آخر ، لزم التسلسل في العوارض ، وذلك محال . فثبت : أن الموجب لوجود هذه الأحسام . موجود وثبت أنه لا مانع عن هذا الإيجاب البتة فوجب حصول جميع المراتب الممكنة لأن نسبة تلك الذات الموجبة ، إلى بعض الأحسام كسبته إلى البواقي . ولما تشابهت النسب ، وجب أن يتشابه الأثر . فله حصل النقص ، وجب أن يحصل الباقي فهذا الاستدلال على قول القائلين بالموجب .

وأما على قول القائلين بالمختار . فهو أن يقال . كل واحد من أحاد الأجسام . ممكن لوجوده في نفسه وحصول بعضها لا يمنع من حصول الباقي وكل ما كان كل واحد من أحاده ممكناً ، ولم يكن وجود البعض مانعاً من وجود الباقي ، وجب أن يكون وجود مجموعهم ممكناً وهذا ينسج . أنه لا يمتنع وجود أجسام لا نهاية لها دفعة واحدة . وذلك هو المطلوب

(١) من (ط)

الحجة الثالثة للقوم أن قالوا ، إن المتناهي ، وإن كان في غاية الكبر ، فإنه بالنسبة إلى غير المتناهي ، يكون في غاية القلة والحقارة . فلو كانت الأجسام متناهية ، لكان ملك الله وملكوته في غيبة الحقارة . ولأنه يلزم أن يكون امتناع الله من الخلود والرحمة ، أكثر من إيجاده ومن وجوده . وهذا هو معية الشهة التي يتمسك بها القائلون بأرلية العالم . فليسم قالوا (١) لم يكن أساري تعالى موجداً للعالم ، لرم تعطيل الله تعالى عن الخلود ، مدة غير متناهية ، فالذي ذكره القدميون في الرمان ذكره هؤلاء في طرف المكان

واعلم أن أجواب عن الكلام الأول : إما لا سلم أن مدية العقل حارمة بأنه لا مد وأن يتميز جانب عن جانب في خارج العالم ، بل العقل متوقف فيه .

وعن (١) الكلام الثاني إنه يقال : لم لا يجوز أن يقال . إن وجود أجسام لا نهاية لها ، تمتع لداته . فاحسم الموصوف بهذا القيد ، تمتع لداته ؟

وعن الكلام الثالث إن الخلود بما يمكن فيما يكون ممكناً في داته . فإذا بينا : أن وجود أجسام بالصفة المذكورة وهي صفة كسوها غير متناهية تمتع لداته لم يكن ترك إيجاده ترك للعود .

فهذا تمام الكلام في هذا الباب . والله أعلم .

(١) مكررة بي (ط)

الفصل الثاني

في

بيان أن الأجسام متمثلة

في الذات والماهية

اعلم أن هذه المسألة أصل عظيم في تقرير الأصول الإسلامية . وذلك لأن هذا الطريق يمكن الاستدلال على وجود الإله الفاعل والمختار . وبه أيضاً يمكن إثبات معجرات الأنبياء . وبه أيضاً يمكن إثبات الحشر والتشر والقيامة

أما بيان الأول فتقريره أنه إذا ثبت أن الأجسام متمثلة في تمام الماهية ، فحيث يكون اختصاص كل واحد منها بصفته المعينة ، وشكبه المعين ، وحيث المعين : أمراً جائزاً [والخائر^(١)] لا بد له من مرجح وذلك المرجح إن كان موجهاً كانت نسبته إلى الكل على السوية ، فامتنع كونه سبباً للصفات المختلفة في الأجسام ، وإن كان قادراً فهو المطلوب

وأما بيان الثاني وهو تقرير السوية . فهو أن الأجسام ، لما كانت متساوية في تمام الماهية ، فحيث وجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر ، وحيث يكون الإتيان بالمعجزات وبحوارق العادات - أمراً ممكناً

وأما بيان الثالث فهو أن الأجسام إذا كانت متساوية في تمام الماهية ، لزم جور الخرق والتمزق على الأفلاك . وحيث يكون كل ما أخبر الأنبياء من أحوال القيامة جائزاً ممكناً .

(١) من (ط)

ثبت : أن هذا الأصل معتر في تقرير الإلهيات وانشوات والمعاد
فيجب الإهتمام بتفريده فنقول : الناس ذكروا له وجوهاً

الأول . إن الأجسام متساوية في كونها شاعلة للأحير ، وفي كونها قابلة
للأعراض . وإذا حصل الاستواء في هذه المعاني ، فقد حصل الاستواء في تمام
الماهية . وهذا بعيد لأن كونها شاعلة للأحياز ، وقابلة للأعراض لوازم
لتلك الذوات وحكام لها . والاستواء في اللوالم والأحكام لا يدل على الاستواء
في تمام الماهية لما ثبت : أن الأشياء المختلفة ، لا يعد اشتراكها في اللوالم

الثاني قالوا الجسم يمكن تقسيمه إلى الصكي والعصري ، وإلى
اللطيف والكنيف ، وإلى الحار والبارد ، والأرضي والبري ومورد التقسيم
مشترك فيه بين جميع الأقسام فكونه جسماً مفهوماً واحد مشترك بين الكل .
وهو المطلوب

وهذا أيضاً ضعيف . لأنه يمكن أيضاً تقسيم الصفة إلى الصفة الروحانية
والصفة الجسمانية ، وإلى اللون والطعم ورائحه . وهذا يقتضي كون الصفات
متساوية في كونها صفات ، وأن يقع اختلافها بسبب صفات أخرى . ويلزم
التسلسل ، وهو محال

والأقرب في هذا الباب . أن يقال لا شك أن الأجسام متساوية في
كونها متحيزة وهذا المفهوم قدر مشترك للأجسام لما كانت متساوية في هذا
المفهوم . لو كانت مختلفة باعتبار آخر ، لكان ما به المشاركة غير ما به المخالفة .
فوجب أن يكون اعتبار الحمية والمتحيرية ، أمراً مغايراً لتلك الاعبارات
الأخرى وإذا كان كذلك . فنقول . إما أن يكون كل واحد من ذلك
الاعتبارين حالاً في الآخر ، ومحلاً له . وإما أن لا يكون حالاً في الآخر ، ولا
محلاً له . وإما أن يكون أحدهما حالاً والآخر محلاً .

والأول باطل لوجهين : أحدهما . إن الحال مقتصر إلى المحل فلو كان كل
واحد منهما حالاً في الآخر ومحلاً له ، لزم الدور والثاني . إما بين أن الحمية
والتحير ، يمتنع أن يكون حالاً في محل .

والثاني باطل : لأن عن [هذا^(١)] التقدير تكون الأحسام دروات متماثلة في أنفسها ، وأما الاعتبارات التي لها حصل الاختلاف فهي أمور معاكسة للأحسام ، ومباينة عما يحسب الذات . وذلك لا يقدح في مطلوبنا .

وأما القسم الثالث : وهو أن يكون ذلك الاعتبار حالاً في الأجسام ، وتكون الأجسام محلاً لها . فهذا لا يقدح في قولنا . لأن على هذا لتقدير الأحسام تماثله في تمام الماهية ، ومختلفة بالأعراض الحالة . وذلك لا يقدح في قولنا

وأما القسم الرابع وهو أن تكون الحجمية والتحيز حالاً في ذلك الاعتبار ، وصفاً لها . فذلك محال . لأن الحجمية والتحيز مفهومات مختصة بالخير والمكان والجهة . فذلك الاعتبارات . إن كانت مختصة بالخير والجهة ، كانت تلك الاعتبارات أيضاً أجساماً .

وأما القسم الرابع : وهو أن يكون الحجمية والتحيز حالاً في ذلك الاعتبار ، وصفاً لها . فذلك محال . لأن الحجمية والتحيز مفهومات مختصة بالخير والمكان والجهة . فذلك الاعتبارات . إن كانت مختصة بالخير والجهة ، كانت تلك الاعتبارات أيضاً أجساماً . وذلك يقتضي حلول الجسم في الجسم . وإن لم تكن مختصة بالخير والجهة ، كانت تلك الاعتبارات أيضاً أجساماً . وذلك يقتضي حلول الجسم في الجسم . وإن لم تكن مختصة بالخير والجهة ، امتنع حلول الجسمية فيه لأن حلول ما يجب كونه مختصاً بالمكان والجهة [في شيء ، يتمتع كونه مختصاً بالمكان والجهة^(٢)] محال في سببه العقل

فهذا أقصى ما يمكن أن يقال في هذا الباب والله أعلم

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

الفصل الثالث

في الاعتراض على الدليل المذكور في أن العالم واحد

احتج أصحاب « أرسطاطاليس » على صحة هذا القول من وجوه ١
الحجة الأولى : قالوا : ثبت أن شكل العالم هو الكرة ، فلو حصل
عالمان ، لكانا كرتين ، والكرتان إذا حصلتا ، لزم أن يحصل فيما بينهما حلاء
متقدر بمقدار معين ، والقول بالحلاء قد ثبت أنه محال فوجب أن يكون القول
بإثبات العالمين محالاً .

الحجة الثانية : قالوا . لو فرضا عالمان ، لحصل في داخل كل واحد منهما
أرض وهواء ، وماء ومار . ضرورة أن التركيب والمزاج لا يحصل إلا بهذه
العناصر . والجسم الواحد لا يكون له إلا حمز واحد بالطبع . ومتى كان الأمر
كذلك ، كان بقاء أحد هذه العناصر في أحد دينك الحزمين : قسراً دائماً
والقسر الدائم محال ، فكان القول بوجود العالمين محالاً

الحجة الثالثة : إنه ثبت أن إله العالم واحد مرجح بالدات . وثبت أن
لواحد لا يوجد إلا الواحد ، فوجب أن لا يكون الصادر الأول عنه ، إلا عقلاً
واحداً . وأن يصدر عن ذلك العقل : عقل وفلك . كما شرحنا كيفية ترتيب
لوجود على مذهبهم .

ولو فرضنا عالمان متدينين ، لزم أن يحصل هناك عقول غير هذه العقول ،

وأفلاك غير هذه الأفلاك . وحيثه يلزم أن يصدر عن الواحد أكثر من الواحد .
وهو محال

فهذه جملة دلائل القائلين بأن العالم يجب أن يكون واحداً

واعلم أن الحجة الأولى في غاية الضعف . وبيانه من وجوه

الأول : لم قلتم : إنه يجب أن يكون شكل العلم هو الكرة ؟ وذلك لأننا
بينا في مسألة الجوهر افرء . إن دلائلكم في إثبات الكرة والدائرة . ضعيفه
ودلائلكم في إثبات أن الجسم البسيط هو الكرة . ضعيفة باطلة

السؤال الثاني . إن سلمنا صحة ذلك ، لكن ثبت في « المجسطي » أن
فلك تدوير « المريخ » أعظم من كلية فلك الشمس . وإذا كان الأمر كذلك
فلم لا يجوز أن يكون لعلك الأعظم ، مع ما فيه من الأفلاك الثمانية
والعناصر تكون مركورة في ثخن ذلك أحر في غاية العظمة ، ويكون في ثخن
ذلك الفلك من أمثال الفلك الأعظم الذي يعرفه ألف ألف ؟ بل نقول . ولم لا
يجوز أن يكون ذلك الفلك الذي ذكره . مركوراً في ثخن فلك أحر ؟ وكذا
القول في الثالث والرابع . ومن الذي يمكنه أن يدكر في إبطال هذا الاحتمال
خيالاً ، قناعياً ، فضلاً عن البرهان اليقيني ؟

السؤال الثالث : سندما : أنه يلزم لقول بالخلاء . فلم قلتم . إن القول
بالخلاء باطل ؟ والكلام في الخلاء قد تقدم

وأما الحجة الثانية : فهي أيضاً في غاية الضعف . لأننا نقول . قد ثبت
أن الاستواء في الصفات واللوازم ، لا يدل على الاستواء في تمام الماهية . فلم لا
يجوز أن يقال . إن نار ذلك العالم ، وإن كانت مساوية لنار هذا العالم ، في
الحرارة واليسوسة ، والإشراق والصعود . إلا أنها يختلفان بحسب الماهية
الأصلية ؟ والذي يقرر هذا السؤال : [أن^(١)] مذهب لشيخ الرئيس . أن
الصورة النارية صفة معايرة للحرارة واليسوسة والإشراق والإحراق والصعود

(١) من (ط) .

مقتضية للصعات . وتلك الصورة هي الطبيعة النارية وإذا كان كذلك فلم لا يجوز أن تكون تلك الصورة محالفة للماهية لهذه الصورة ، وإن كانتا مشتركتين في هذه الآثار ؟ وعلى هذا التقدير فالإشكال رائل .

السؤال الثاني : سبب أنها مشتركان في تمام الماهية . لكن لا يجوز أن يقال . الجسم محتاج إلى مطلق الحيز فلماذا إلى الحيز المعين فلا ؟ بدليل أن هذا الجزء من الأرض ههنا ، وذاك الجزء هناك واختلاف أحراء الأرض والماء ، في الأحياء ، لا يوجب المحال فكذا ههنا .

السؤال الثالث : ما الدليل على أن القسر الدائم محال ؟ فإن هذه المقدمة ليست بديهية ، بل لا بد في تقريرها من الحجة والبرهان .

وأما الحجة الثالثة : فهي عبارة الصعف أيضاً لأن الكلام في إبطال مذهبهم في سلسلة الوجود ، قد مس الاستقصاء وهذه الحجة مسية عليها فكانت هذه الحجة ولي بالطلال والضعف

فقد طهر هذه البيانات . أن دلائل الفلاسفة في إثبات هذه المطالب أوهى من ست العكבות وأن الحق . أن العقول البشرية ضعيفة ، والعلوم الإنسانية حقيرة . وأن الحق الصريح ما جاء في الكتاب الإلهي . حيث قال : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾^(١) والله أعلم .

(١) الإسراء ٨٥

المقالة الرابعة

في

الكلام في الهيولى الأولى

وفي تفاريسها

المقدمة في ماهية الأجسام

اتفق^(١) جمهور العقلاء ، على أن هذه الأجسام العظيمة المحسوسة ، لا مد لها من هيولى . إلا أنهم اختلفوا في أن تلك الهيولى ما هي ؟ أم القائلون بإثبات الجزء الذي لا يتجزأ . فقد اتفقوا على أن مادة حصول هذه الأجسام هي تلك الأجزاء التي لا تنجزأ . وأما القائلون بحدوث الجواهر والأجسام ، فقد اتفقوا على أنه تعالى يخلق هذه الجواهر ، ثم يؤلفها ، ثم يركبها . فيتولد من تأليفها وتركيبها هذه الأسحار العظيمة . وأما القائلون بقدوم هذه الأجزاء فقد اختلفوا . منهم من قال : إنها كانت متفرقة ، واقعة في الخلاء ، من الأزل إلى الوقت الذي جمعها الله ، وخلق منها هذا العالم . ومنهم من قال : إنها كانت مجتمعة ، ثم إنه تعالى فرقها ، وميز بعضها عن البعض . وجعل بعضها فلاناً ، وبعضها تاراً وهواءاً وغيرها . ولفظ القرآن مشعر بهذا في قوله تعالى : ﴿ أوم يرى الذين كسروا أن السموات والأرض ، كائناً وتنفأ ففقتناهما ﴾^(٢) . ولفظ أول التوراة^(٣) مشعر بالقول الأول . فهذا القول هو الذي اختاره كل من

(١) المقالة الرابعة في كلام لي الهيولى الأولى وفي تفاريدها وفيه تصور الفصل الأول انص
جمهور العقلاء . نبح (م ، ط)

(٢) الأنبياء ٣٠

(٣) نص أول سورة ٥ في البدء خلق الله السموات والأرض . وكانت لأرض خربة وحالية ، وعلى وجه العسر ظلمة ، وريح الله . يرف على وجه المياه . وقال الله ليكن نور ، فكان نور . فتح ، [شك ١ ١ - ٢]

قال . إن السموات والأرض محدثة بسبب التركيب والشكل . فديمة بحسب الهيولى .

وأما « أرسطاطاليس » وجمهور أصحابه المتقدمين والمتأخرين المعبرين كـ « أبي نصر الفارابي » و« أبي علي بن سينا » . فقد اتفقوا على أن الحتمية والتعيز ليس داتاً قائمة بالنفس . بل هي صفة حالة في المحل . وذلك المحل هو هيولى . وهذا التحير هو الصورة الحالة في ذلك المحل ، ويحصن من حلول تلك الصورة في هذه الهيولى الجسم .

والمخار عندي . أن القول بإثبات الهيولى - بهذا التفسير - باطل . فيجب علينا أن نذكر دلائل المثبتين للهيولى أولاً ، ثم نعرض عليها ثانياً ، ثم نقيم الدلائل اليقينية على القول بامتناعها ثالثاً^(١)

(١) ثالثاً - احتج القائلون إلخ [الأصل]

الفصل الأول
ففي
دلائل المذهبين الهولنديين

استج القائلون بإثبات الهولندي على صحته من وجوه .

الحجة الأولى : وهي التي عليها يقولون ، وسها يقولون : أن قالوا : ثبت بالدليل أن الجسم البسيط شيء واحد في نفسه ، كما أنه واحد عند الجسم . وأن القول بتكوين الجسم من الأجزاء التي لا تتجراً باطل . سواء كانت تلك الأجزاء متناهية أو غير متناهية . وهذا هو المراد من كون الجسم متصلاً

إذا حرمت هذا ، فنقول الجسم في نفسه متصل ، ولا شك أنه قابل للانفصال . فنقول : قابل هذا الانفصال . إما أن يكون هو الاتصال ، أو غيره ، والأول باطل . لأن القابل يجب أن يبقى مع القبول والاتصال لا يبقى [السنة^(١)] مع الانفصال . فمتنع أن يكون العادل للانفصال هو الاتصال فلا بد من الاعتراف بوجود شيء سوى الاتصال ، يكون قابلاً لهذا الانفصال الطارئ ، ولذلك الاتصال الزائل ، وحيث ثبت أن الجسم مركب من الاتصال ، ومن شيء آخر يقل ذلك الاتصال وهو المطلوب

الحجة الثانية : ذكر الشيخ في « الشفاء » حجة أخرى فقال « الجسم لا شك أنه موجود بالفعل ، ولا شك أنه قابل للصورة والأعراض والشيء

(١) من (ط)

الواحد لا يمكن أن يكون مؤثراً في الفعل إلا في القوة مماً . بناء على أن السبب لا يصدر عنه أثران ، فوجب كونه مركباً من جريئين أحدهما : عنه له القوة . والثاني . عنه به الفعل . والذي عنه له القوة هو الهبولى والذي عنه له الفعل هو الصورة ، فوجب كون الجسم مركباً من هبولى والصورة ، وهاتان الحجتان هما اللتان ذكرهما الشيخ « أبو علي » وعول عليهما في إثبات الهبولى . وأنا كنت تكلفت لهم وجوهاً أخرى . أذكرها ههنا

الحجة الثالثة إن العقلاء ذكروا في حد الجسم كلامين : أحدهما : قول من يقول : إنه الطويل العريض العميق . والثاني : إنه الجوهر الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه - أعني : اسطون والعرض والعمق - وكلا هذين التعريفين لا يصح إلا مع القول بالهبولى .

أما التعريف الأول فهو أن لطويل العريض العميق عبارة عن الموصوف بالطول والعرض والعمق . والموصوف غير الصفة ، لا بحالة . فالموصوف بالطول والعرض والعمق ، لا بد وأن يكون مغايراً لهذه الأشياء والمغاير لهذه الأشياء . جوهر مجرد في ذاته عن الحصول في الحيز والمكان والحجة . لأن كل ما كان حاصلًا في المكان والحيز ، فلا بد وأن يكون له ذهاب في الجهات ، واستداد في الأحياز . فلما كان الموصوف بهذه [الأوصاف ^(١)] والامتدادات ، حالياً عنها امتنع كونها حاصلًا في الأحياز والجهات وثبت أن الطول والعرض والعمق : أمرر حالة في ذلك المحل وأنه متى حلت تلك الصفات في ذلك المحل ، فقد حصل الجسم ، فوجب كون الجسم مركباً من الهبولى والصورة .

وأما قول من يقول : الجسم هو الجوهر الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه فهذا أيضاً تصريح بأن الأبعاد الثلاثة موجودة في جوهر ، وحاصلة فيه بالأبعاد الثلاثة هي الصورة ، وذلك الجوهر هو الهبولى فقد ثبت : أن الناس

(١) زيادة .

أطبقو على صحة هذا الحد . وثبت أن هذا الحد يوجب كون الجسم مركباً من الهوى والصورة وذلك هو المطلوب

الحجة الرابعة إنه لو لم يكن الجسم مركباً من الهوى والصورة لكانت الأفلاك قبالة للحرق ولالتام والكمون والفساد ، وهذا باطل ما بطلان التالي ، فمتفق عليه بين الفلاسفة وإنما الشأن في إثبات الشرطية . فقول الدليل عليه . هو أن لأجسام مساوية في الجسمية . فامتاع جسمية الفلك عن قبول الحرق إما أن يكون للجسمية ، أو لما يخص فيها ، أو لما يكون محلاً لها ، أو لما لا يكون محلاً فيها ولا محلاً لها . والأقسام باطلة سوى القسم الثالث . وهو أن يكون ذلك الامتناع ، لأجل ما تكون الجسمية حالة فيه . وإذا ثبت هذا ، وجب كون الجسم مركباً من الهوى والصورة

وإن قلنا : إنه يمتنع أن يكون ذلك الامتناع لأجل الجسمية لأنه لو كان الأمر كذلك ، لوجب حصول هذا الحكم في جميع الأجسام وهو باطل . وإنما قلنا إن ذلك الامتناع ليس لأجل شيء حال في الجسمية ، وذلك لأن ذلك الحال إن لم يكن من لوازم الجسمية ، متمنع كونه سبباً لهذا الحكم ، الذي هو من لوازمه . وإن لم يكن من لوازمه ، عاد الطلب في أنه : لم يختص ذلك الجسم بعينه به ؟ فإن كان ذلك لصفة أخرى ، لزم التسلسل

وإن قلنا . إن ذلك الامتناع حصص لأجل شيء غير الجسمية ، وغير ما دون محلاً فيها ، وغير ما يكون محلاً لها وذلك لأن سببه ذلك المباني إلى جميع الأجسام على السوية فامنع أن يكون سبباً لاحتصاص الجسم المعين بوجوب هذه الصفة ولما بطلت الثلاثة ، ولم يبق إلا أن يكون ذلك الجسم لأجل ما كان محلاً لتلك الجسمية المعينة ، وحب القطع بصحة وتقريره . إن لذلك الفعل مادة معينة ، وبلك المادة لا تقل إلا تلك الصورة المعينة ، وإلا ذلك الشكل المعين . فلاح هذا السبب [كان^(١)] اختصاص تلك الجسمية بذلك الشكل وبذلك الوصف . وإجاً . وهو المطلوب .

الحجة الخامسة وهي : إنا قد دللنا على إثبات الخلاء ، ودللنا على أن الخلاء لا يجوز أن يكون عدماً محضاً ونقياً صرفاً بل هو أبعاد وامتدادات . فنقول . لو كان الجسم عبارة عن مجرد الأبعاد والامتدادات ، حينئذ يلزم كون الخلاء جسماً . فيلزم من حصول الجسم في الخلاء : تداخل الأقسام وهو محال . فبقي : أن يقال : الجسم هو الأبعاد الحاة في المادة . والخلاء هو العدد المجرد عن المادة . وعلى هذا التقدير ، فإنه يجب أن يكون الجسم مركباً من الهيولى والصورة .

فهذه جملة الوجوه التي ذكرناها في إثبات كون الجسم مركباً من الهيولى والصورة

الفصل الثاني
في
الاعتراض على
حجج المثبتين للشيء

يقول : أما الحجة الأولى . فالاعراض عليها من وجوه .

السؤال الأول أن نقول : دليلكم بناء على نفي الجوهر العرفي وقد سبق الاستقصاء في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا .

لسؤال الثاني : سلماً . أن الجسم في نفسه شيء واحد متصل . إلا أنا نقول . إنما لا نفهم من كونه متصلاً ، إلا أنه في نفسه شيء واحد ولا نفهم من ورود الاتصال عليه إلا أنه صار اثنين وعلى هذا التقدير فالزائل هو الوحدة ، والظاري هو التعدد والاثنيانية . لكن الفلاسفة اتفقوا على أن الوحدة والعدد قائمة بالأجسام .

بهذا الدليل الذي ذكرتم يقتضي كون الوحدة والمعدد عرضين قائمين بالجسم ، ولا يقتضي وقوع التركيب في ماهية الجسم وفي ذاته وفي مقوماته والذي يؤكد هذا السؤال هو أن الجسم عند ورود الاتصال عليه لم يطل اتصاله . لأن كل واحد من الحزمين ، يبقى متصلاً ، كما كان . إنه انزائد هو الوحدة فقط . وذلك يؤكد ما قلناه وأعلم أن هذا السؤال كلام معقول حتى .

ولما أوردنا هذا السؤال على القوم ، لم نجد عندهم جواباً شافياً في هذا الباب ثم إنما وجدنا أن الذي يمكن أن يندفع به هذا السؤال وجوه ثلاثة :

الأول : وهو الذي لخصناه للقرم . أن يقول : إن عند الاتصال بعدم الجسم الأول ، ويحدث جسمان احراق وعلى هذا التقدير ، فالجسمية يصح عليها أن بعدم بعد الوجود ، وأن توجد بعد العدم وكل ما كان كذلك ، فلا بد له من مادة .

[أملاً^(١)] المقدمة الأولى فالدليل على صحتها . أن الجسم البسيط كان قبل القسمة شيئاً واحداً في نفسه ، ثم بعد القسمة حصل جسمان ، فهذان الجسمان الحادنان بعد القسمة . إما أن يقال (إنهما كانا موحودين قبل القسمة ، أو ما كنا مرجودين قبل القسمة . ولأول باطل لأن هذين الجسمين ، لو كانا حاصلين قبل القسمة ، لكان ذلك الجسم مركباً عنهما ، فحينئذ لا يكون ذلك الجسم قبل ورود التقسيم عليه واحداً لك فرضناه واحداً هذا خلف . وأما القسم الثاني . هو أن يقال هذان الجسمان ، إنما حصلتا بعد القسمة ، وما كنا موحودين قبل القسمة . فهذا يقتضي أن يقال : إن ذلك الجسم الواحد ، الذي [كان^(٢)] موحوداً قبل القسمة ، صار معدوماً ، وحدث هذان الجسمان الحاصلان بعد القسمة .

ثبت . أن الجسم قد يوجد بعد العدم ، ويعدم بعد الوجود .

وأما بيان المقدمة الثابتة وهو أن كل [ما^(٣)] صح عليه الزوال والحدوث ، فلا بد له من مادة بالدليل عليه : إن كل محدث ، فهو قبل حدوثه مسبوقة بإمكان الحدوث وذلك الإمكان لا بد له من محل وهو امرئى وتقرير هذه المقدمة قد ذكرناه في كتاب « القدم والحدوث » في باب : أن كل محدث فلا بد له من مادة .

وهذا حاية الكلام في تقرير هذا الوجه .

ولغائل أن يقول قد ذكرنا أن القول بأن التفريق إعدام للجسم

(١) زيادة

(٢) زيادة

(٣) زيادة

الأول ، وإحداث للجسمين الحاصلين بعد القسمة : في غابة العبد عن العقل فإنه يقتضي أن من عمس إصبعه في البحر ، فقد أعدم البحر الأول ، وأحدث بحر جديداً . ذلك لا يقوله عاقل . ومن أشار إلى جانب من جواب الملك ، فهذه الإشارة توجب حدوث ذلك الامتياز ، فوجب أنه لما أشار إلى الملك ، فقد أعدم الملك ، وأحدث هذا الملك . وذلك لا يقوله عاقل .

الطريق الثاني في الجواب عن السؤال المذكور ما تكلفه بعض الناس فقال : « قد ثبت أن الجسم البسيط في نفسه شيء واحد ، وشهد أنه قابل للانقسامات غير متناهية . بمعنى أنه لا ينتهي في الصغر إلى حد ، إلا يقل بعده الانقسام . وثبت : أنه لا يمكن خروج تلك الانقسامات التي لا هاية لها ، إلى الفعل . ومجموع هذه الانقسامات يقتضي : أن الجسمية مستلزمة للاتصال . بمعنى : أنه إلى أي حد وجد في الصغر ، فإن الباقي بعد ذلك متصل . فهذا الاتصال يكون من لوازم الجسمية . ولا شك أن الجسم قابل للانفصال ، والشيء الواحد لا يكون مستلزماً للشئ ، وقابلاً لتفصيه فوجب أن يكون الجسم مركباً من شيئين أحدهما الجسمية التي هي مستلزمة للاتصال . والآخر الهيولى التي هي قابلة للانفصال . فثبت . أنه لا بد وأن يكون الجسم مركباً من حريين . أحدهما : حال في الآخر . »

وأعلم أن هذا الوجه أيضاً ضعيف . وبيانه من وجوه

الأول : لم لا يجوز أن يقال : الجسم من حيث إنه جسم ، يقتضي كونه متصلاً ، لولا القاسر . فأما إذا ورد القاسر ، فإنه يقبل الاتصال . فلا يعد في الشئ الواحد أن يقبل أمرين متضادين ، بحسب شرطين مختلفين . ألا ترى أن الطبيعة توجب السكون ، بشرط حصول الجسم في المكان الطبيعي ، والحركة ، بشرط كونه حاصلاً في الحيز القريب ؟ فكذا [ههنا^(١)] هذا الجسم إذا سزل وحده كانت جسميته مقتضية للاتصال ، أما إذا وصل إليه القاسر ، فإنه يقبل ذلك التعريف والانقسام .

(١) وهكذا هذا الجسم (م)

الوجه الثاني في الاعتراض : إن مدار كلامهم على أن الشيء الواحد لا يكون مستلزماً للشيء ، وقائلاً لتقيضه . وهذا أيضاً وارد عليهم لأن الهيولى مستلزمة للصورة ، والصورة مستلزمة للاتصال ، ومستلزم المستلزم مستلزم فالهيولى مستلزمة للاتصال . وقابلة للاتصال . [فثبت : أن هذا محال . على قانون قولهم - لازم .

الثالث : إهم يقولون الجسمية مستلزمة للاتصال ، والهيولى قابلة للاتصال^(١) [وهذا على قانون قولهم باطل . لأن الانفصال عبارة عن حصول كل واحد من القسمين ، بحيث يتحللها حيز فارغ . وهذا المعنى إنما يعقل حصوله في الشيء [الذي^(٢)] يكون له اختصاص بحيز وجهة . والهيولى عندهم ليس لها حصول في حيز ، ولا اختصاص بجهة . وإذا كان الأمر كذلك ، امتنع كونها قابلة للانفصال . فإن التزموا أن الهيولى لها في حد ذاتها المخصوصة ، حصول في حيز ، واختصاص بجهة . فنقول لهم هذا . الهيولى هو الجسم لأنه لا معنى للجسم إلا ما يكون حاصلاً في الحيز ، ومختصاً بالجهة

الرابع إنكم قلتم . « الانفصال عدم الاتصال ، عما من شأنه أن يتصل » وهذا يقتضي أن يكون الموصوف بالانفصال هو الجسمية . وإذا سلمتم أن القابل للانفصال هو الجسم ، فحيث يسقط أصل دليلكم لأن مدار هذا لدليل ، على أن القابل للانفصال ليس هو الاتصال .

الطريق الثالث في دفع ذلك السؤال المذكور . أن يقال . الجسم موجود بالفعل في كونه حسياً ، وهو بالقوة في سائر الصفات والأعراض . و لشيء الواحد لا يكون بالقوة وبالفعل بالاعتبار الواحد . فوجب حصول التركيب فيه . واعلم أن هذا هو الحجة الثانية التي نقلناها عن القرم

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

والسؤال عليه . إنه بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد . وقد سبق بيان صحفه .

ثم يقول هذا الإشكال وارد أيضاً عليكم في مسائل .

إحداها أن الهيولى إما أن تكون شيئاً موجوداً ، وإما أن لا تكون فإن لم يكن لها في نفسها وجود ، امتنع كونها جزءاً من ماهية الجسم الموجود . لأن المعدوم لا يكون جزءاً من الوجود . وإن كان لها في نفسها وجود ، بحيث يصدق عليها أنها موجودة بالفعل ، ويصدق عليها أنها قابلة للصور والأعراض ، بحيث يرجع الكلام لذي ذكرتموه فيلزم : افتقار الهيولى إلى هيولى أخرى ، لا إلى غير انتهية وهو باطل

وثانيها إن النفس الناطقة من الهيولى والصورة وهو باطل .

وثالثها : إن ذات الباري تعالى مؤثرة في وجود الممكنات . وهو تعالى عالم بالكمالات . والعلم عندكم عبارة عن حصول الصورة المطابقة للمعلومات في ذات العالم . فيلزم كون ذات الله تعالى مؤثرة وقابلة لتلك الصور معاً . فيلزم كونه مركباً من الهيولى والصورة . وهو باطل

ورابعها . إن العامل للحركة والسكون ، واللون والشكل ، هو الجسم لا الهيولى فقط . فنقول . الصورة الجسمية توجب تقديم الهيولى بالفعل ، وبوجوب قبول هذه الأعراض . فلزم أن تكون الصورة في ذاتها مركبة من الهيولى والصورة وأنه باطل

فثبت بهذه الوجوه أن هذا الكلام باطل .

وأما الحجة الثالثة : إن لفظ الطويل . وإن كان يوهم أن الطول صفة قائمة بالمحل ، إلا أن الذين يشتون الجوهر الفرد ، يقولون : لا معنى للطويل إلا مجموع جوهريين ، تركباً في سمب واحد ، فاللفظ وإن أشعر بكون الطول صفة ، إلا أن بعد [هذا^(١)] التفسير ، يزول هذا الاشتباه

(١) من (م)

ثم نقول : إن مسلمنا نفي الجوهر لمرء . إلا أن هذا الكلام يدل على أن المقدار عرص زائد على دات الجسم . وهذا مسلم . إلا أن هذا لا يقتضي وقوع التركيب في دات الجسم وفي ماهيته .

وأما الحجة الرابعة فهي مبنية على أن الحرق والالتئام على الأنلاك : محال . وفي الأبحاث الكثيرة المذكورة في موضعها .

وبالجملة فهذه الحجة التي تكلفناها للقوم في إثبات هذا المطلوب : أحسن من كل ما ذكره وكذا القول في الحجة الخامسة .

وهنا آخر الكلام في الاعتراض على دلائل المشيئة للهوى^(١) .

(١) للهوى واحتج من قال [الأصل]

الفصل الثالث

في

الدلائل الحالة على نفي الميول

حتج من قال بنفي اميولي برجوه .

الحجة الأولى إن الجسم لو كان مركباً في ماهيته من جزئين ، لكان لكل واحد منهما حقيقة وماهية . باعتباره يمتاز عن الآخر .

إذا عرفت هذا فنقول : إما أن يكون كل واحد منهما من حيث إنه هو : حجباً . وإما أن يكون أحدهم حجباً ، والآخر ليس كذلك . وإما أن لا يكون واحد منهما حجباً . والأقسام الثلاثة ساطلة ، فبطل القول بتركب الجسم من الميول والصورة

أما أنه يمتنع أن واحد منهما : حجباً ويمتدأ في الحيز فلأنهما لو كان كذلك ، لزم كون أحد المديين داخلًا في الثاني وذلك عندهم محال وإيضاً : فلما كان أحدهما محلاً للآخر ، وجب أن يكون ذلك المحل جوهراً قائماً بذاته ، فيكون لحجم على هذا التقدير جوهراً قائماً بالنفس . وأما القسم الثاني وهو أن يكون أحدهما حجباً دون الثاني . فإن قلنا : إن ما هو حجم في ذاته هو المحل - وما هو حجم في ذاته مرتب المثلثات - علمنا : أن هذا الشكل يطل القول بإثبات الجوهر الفرد .

الحجة الثانية ثبت بالبراهين الهندسية أن القطر مباين للضلع ، ولو كان القطر مركباً من الأجزاء التي لا تنحزأ ، والضلع ابصاراً مركب من الأجزاء

التي لا تنجزاً ، فحيث تكون نسبة القطر إلى الصلح ، كنسبة عدده إلى عدد آخر . وحيث يكونان مشتركين لا متباينين . فثبت بهذا : أن تركيب المربع من الجواهر الفرد محال والله أعلم .

الحجة الثالثة إن « أفليدس » برهن في المقالة الأولى على أن السطوح المتوازية الأصلاخ ، التي تكون على قاعدة واحدة ، في جهة واحدة ، وفيها بين خطوط بأعيانها متواربة . فإنه يجب أن يسوي بعضها بعضاً . وإذا ثبت هذا فنقول إن هذا يبطل القول بالجواهر الفرد . لأنها إذا قدرنا أن أحد السطحين عشرة في عشرة ، حتى كان مجموعه مائة . وكان السطح الآخر مائة ، يلزم أن يكون مجموع الأجزاء الخاصة في ذلك السطح ، مساوية لمائة جمره . وذلك محال .

فإن قالوا : فهذا المحال أيضاً لازم على « أفليدس » لأن أحد السطحين إذا كان دراعاً في ذراع ، والآخر طوله من المشرق إلى المغرب . فكيف يعقل كون أحدهما مساوياً للآخر ؟ قلنا السطحان المتواريان إذا كان أحدهما قائماً على قاعدته ، وكان الآخر مائلاً ، وكانا جميعاً على قاعدة واحدة ، فيما بين خطين متوازيين فإن بمقدار ما يزداد السطح المائل في الصول ، فإنه ينتقص عن العرض . والمحال أنهما كانا يلزم ، لو كان عرض السطح المائل بقدر القاعدة المشتركة لكنه ليس الأمر كذلك ، بل بمقدار ما ازداد في الطول ، انتقص عن العرض . فزال لإشكال . والله أعلم

فهذه جملة الوجوه التي يمكن استسائها من المثلثات والمربعات في إسقاط الجواهر الفرد .

واعلم - أن هذه الوجوه قوية ، ولا حيلة في دفعها . إلا أن يقول : إن « أفليدس » بي [النظريات^(١)] التي قررها في كتابه على أصلي أحدهما : إثبات الدائرة . والآخر . تطبيق أحد المقدارين على الآخر . وذلك لأن أكثر

(١) رياض

أشكال المقالة الأولى ينتهي تحليها إلى الشكل الرابع . وهذا اشكل برهانه غير مسي على إثبات الدائرة بل على التطبيق إذا عرفت هذا بقول : أما القول بالدائرة . فقد بيا أن دلائلهم في إثباته في غابة الضعف . ودلائلنا على نفيه في غاية القوة . فسقط لاعتماد على ذلك الأصل

بقي الأصل الثاني . وهو التطبيق : فنقول هذا الأصل يمر الطعن فيه . وإذا ثبت صحته [ثبت صحة^(١)] ما تفرع عليه من هذه الدلائل . والذي يمكن أن يقال فيه مع الاعتراف بأنه في غابة الصعوبة أن يقال . إما لا نسلم إمكان تطبيق خط على خط . وسطح على سطح . والدليل عليه . أنا إذا طبقنا خطاً على خط آخر ، فإما أن يلفه بعضه أو يكفه . والأول يقتضي انقسام الخط في الطول ، وهو محال . والثاني يوجب تفرد أحد الخطين في الآخر ، بحيث تكون الإشارة إلى الآخر ، وذلك محال . لأنه إذا حصل هذا النوع فهنا إما أن يبقى به الامتياز أو لا يبقى . والأول باطل لأن الامتياز لا يمكن أن يقع بنفس الماهية . لأن الخطين مشتركان في تمام الماهية . ولا يلزم الماهية ، لأن لوازم الماهية مشترك بين أفراد الماهية ، وما يكون مشتركاً فيه لا يكون موجباً بالامتياز ولا بالعوارض المفارقة . لأن كل عارض يفرض كونه عارضاً لأحدهما ، فإنه لا بد أن يكون عارضاً للآخر . لأنها لما تداخلت ولم يتميز أحدهما عن الآخر بوجه من الوجوه . فكأن عارض يوجد فإنه يكون مسبباً إلى أحدهما ، كسببه إلى الآخر . فيكون ذلك العارض مشتركاً فيه . وما يكون مشتركاً فيه ، لا يكون سبباً للاختيار . فثبت . أنه يمنع اختيار أحد الخطين عن الآخر في نفس الأمر . وإذا لم يبق الاختيار ، لزم إما اتحاد الاثنين وهو محال أو أحدهما معاً ، وهو أشد امتناعاً . فثبت : أن القول بالتطبيق يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة ، فوجب أن يكون القول به باطلاً .

فإن قالوا : بهذا الذي ذكرتم أن لا يماس شيء شيئاً ، وأن لا يلف شيء شيئاً ، فنقول . قد ذكرنا في الدلائل المنية على الحماسة والملافة ، أنه لا معنى

(١) من (ط)

لكون الشبثين متماسكين ، إلا حصلهما في حيرين ، بحيث لا يحصل بينهما حيز
 درغ ، ولا شيء آخر . وأما ما سوى هذا المعنى في المماسمة والملافة . فكل
 ذلك من الأمور الوهمية ، والقضايا الطيبة . وقد ثبت . أنه لما قامت الدلائل
 القاطعة الموجبة لفيها ، وجب أن لا يلتفت إلى حكم الظن والخيال . وذكرنا
 لهذا المعنى أمثلة كثيرة من مباحث افلاسفة فكدا ههنا لدلائل التي ذكرناها في
 إثبات الجوهر العرفي . دلائل قاطعة غير محتملة البتة . وهذه الدلائل الهندسية
 المذكورة ، ما كانت مبنية على هذين الأصلين . أعني إثبات الدائرة وإثبات
 التطبيق ، وكان الطعن فيهما ، وإن كان بعيداً عن الوهم في الحملة : محتمل
 احتمالاً بعيداً ، وحب المصير إليه ، صوناً لتلك الدلائل القاطعة عن القدرح
 والطعن .

فهذه تنتهي ما وصل إليه بحثنا في هذا . والله أعلم

* * * *

[إلهي] أسألك بحق ملاح من لمعان إحسانك في مقامات الكرسي ، وأسألك
 بحق الأنوار التي أودعتها في سر قلب النجم الثاقب ، وأسألك بحق النور الذي
 أحرته في بحور أعيانها . وأسألك بالأنطاف [لتي^(١)] حصصت بها صاحب
 السلسيل والزججيل ، وبحق الكرامات التي خصصت بها عبدك الكامل
 الحليل . وأسألك بحق صاحب اسعادة الجسمانية ، وصاحب الكمالات
 الروحانية ، وأسألك بحق عبدك في مغاور عوديتك ، السابح في بحار نعظيم
 ربوبيتك . وأسألك بحق الأرواح الطاهرة المقدسة ، الساكنة في كوة الأثير ، وفي
 منازل الرمهير . وأسألك [بحق^(٢)] كل ملك وروح ، سلطنته في قلال
 الجباب ، ومنارل الظلمات ، والإطلال . وفي شق الصخر ، وفجور البحور ،
 وعند ظهور النور ، وتدن الشرور بالسرور . وبث اطلال ، وتربية الأجسة في

(١) من (ط)

(٢) من (ط)

ظلم الأرحام . وأسألك بحق ما علمت وما لم أعلم ، وما وصل إليه خاطري وما لم يصل .

وأسألك بحق ملكوتك التي لا يعلمها إلا أنت ، وحرقتك التي لا يحيط بها إلا أنت . وأسألك بحق ما سألك به عبد سألته ، ودعاك مسكين فقصيت حاجته : أن تحبب دعائي ، وأن لا تحبب رحائي . وأن لخلصني من طلمات الأخلاق الدميمة ، والعقائد الذميمة . وتسهل علي خيرات الدنيا والآخرة مع السهولة واليسر ، وإزالة موجبات العسر . إنك أرحم الراحمين . وأكرم الأكرمين . وأقول : شهد لك إشراق^(١) العرش ، وضوء الكرسي . ومعارج السموات ، وأتوار الثوابت في السيارات على منارها المتوغلّة في العلو الأعلى ، ومعارجها المقدّسة عن عمار عالم الكون والفساد . بأن أول الخلق الأزلّي ، لا يناسبه شيء من علائق العفول ، ومشابه الخواطر ، ومسائب الأفكار . فالقمر بحوره ، مفر بالنقصان ، والشمس بتغير أحواله محتاج إلى مدبر الرحمن . والطلّائع مقهورة تحت قدرته لفاهرة ، ومحورة في عتاب المعارح العالية . والتغيرات شهد بعدم تغيره ، والمتعاقبات بدوام سرمديته . فأرله مبرأ عن الانتقصاء ، ودوامه منزّه عن المجيء والقضاء . وكل ما صدق عليه : أنه مضي وسيجيء ، فهو خالفه ، وأصلى منه . فبجهوده حصل الخلود والإيجاد ، وبأعلامه القضاء والفساد . وكل ما سواه فهو قائم في حرته ، ثابر عند طلوع نور كبريائه . وليس عند عقول الخلق ، إلا أنه شيء ، بخلاف كل الخلق به القدس والحيروت ، والعرة والملكوت . وهو الحي الذي لا يموت .

[ثم هذا الكتاب النفيس الشريف العالي ، لمصنفه - رحمه الله عليه - يوم الاثنين الثاني عشر من جمادى الآخرة ، سنة خمس وستمائة^(٢)]
والحمد لله كما هو أهله^(٣) والصلاة على خير خلقه من الأنبياء والمرسلين ،
وخصوصاً محمد ، وآله ، أجمعين

(١) سرلوق (م)

(٢) ب (ط)

(٣) موله (ط)

[تم الكتاب السادس من كتاب «المطالب العالية من العلم الإلهي»
للإمام فخر الدين الرازي . ويليه الكتاب السابع في الأرواح العالية
والسافلة]

فهرس الجزء السادس

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة [في معنى الهَيُولَى]
	المقالة الأولى
٧	في ذاتيات الجسم
	الفصل الأول:
٩	في حد الجسم
	الفصل الثاني:
١٥	في البحث عن الحد المنقول عن الفلاسفة
	الفصل الثالث:
١٩	في شرح مذاهب أهل العلم في الجزء الذي لا يتجزأ
	الفصل الرابع:
	في الدلائل الدالة على إثبات الجوهر الفرد،
٢٩	المهنية على اعتبار أحوال الحركة والزمان
	الفصل الخامس:
	في الأدلة الدالة على إثبات الجوهر الفرد،
٤٧	المستنبطة من الأصول الهندسية
	الفصل السادس:
	في بيان أن الجسم المنتهي المقدار، لو كان قابلاً
	لانتقسامات لا نهاية لها، لوجب كون ذلك الجسم المنتهي
٦١	في المقدار، مؤلفاً من أجزاء، لا نهاية لها بالفعل
	الفصل السابع:
	في إقامة الدلالة على أن الجسم المنتهي
	في المقدار، يمتنع أن يكون مؤلفاً من أجزاء
٦٩	لا نهاية لها بالفعل

الفصل الثامن:

في ذكر بعية الدلائل الدالة في إثبات الجوهر الفرد ٧٥

المقالة الثانية

في ذكر دلائل نفاة الجوهر الفرد ٨٣

الفصل الأول:

في الدلائل المفرعة على المماسمة ٨٥

الفصل الثاني:

في الدلائل المذكورة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ،

المبنية على بطلان الحركات ومصرعتها ٩٩

الفصل الثالث:

في حكاية وجوه، احتج بها من قال بالطفرة ١٠٩

الفصل الرابع:

في أنواع أخرى من الدلائل على نفي الجوهر الفرد،

المبنية على الحركة ١١٥

الفصل الخامس:

في حكاية أنواع من الدلائل لنفاة الجزء،

متعلقة بذات الجسم، ريكونه متحيزاً ١٢٧

الفصل السادس:

في الدلائل المستنبطة من الهندسة على نفي

الجوهر الفرد ١٣١

الفصل السابع:

في النظر في أن الدلائل المذكورة في إثبات

الدائرة والكرة، هل هي صحيحة قوية، أم

ضعيفة واهية ١٣٩

الفصل الثامن:

في ذكر الدلائل الدالة على نفي الجوهر الفرد،

المبنية على القول بالمثلثات والمربعات ١٤٧

	الفصل التاسع:
	في الدلائل الدالة على نفي الجوهر الفرد،
١٥٩	المبنية على قسمة الزوايا
	الفصل العاشر:
	في الدلائل الدالة على نفي الجوهر الفرد،
١٦٥	المستنبطة من قسمة الخطوط
	المقالة الثالثة
١٦٧	في بقية أحكام الأجسام
	الفصل الأول:
١٦٩	في إقامة الدلالة على تنامي الأبعاد
	الفصل الثاني:
١٨٩	في بيان أن الأجسام متيائلة في الذات والماهية
	الفصل الثالث:
١٩٣	في الاعتراض على الدليل المذكور، في أن العالم واحد
	المقالة الرابعة
١٩٧	في الكلام في الهيولى الأولى، وفي تفاريحها
١٩٩	المقدمة: [في ماهية الأجسام]
	الفصل الأول:
٢٠١	في دلائل المثبتين للهيوئى
	الفصل الثاني:
٢٠٥	في الاعتراض على حجج المثبتين للهيوئى
	الفصل الثالث:
٢١١	في الدلائل الدالة على نفي الهيولى
٢١٧	فهرس مواضيع الكتاب